الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

* ستراتيجية حلف الأطلسي في النظام الدولي الراهن

* أزمة النظام الصهيوني وتجلّياتها البنيويّة والموضوعية

* الجيوبوليتكا الإسرائيلية إزاء الضفّة الغربية وقطاع غزّة

* الخصخصة : أطرها القانونية وآثارها الإقتصادية

* قمّة الألفيّة والتحدّيات العالمية

• Le passage du Liban de la Neutralité à l'Inimitié vis à vis d'Israël

• Le séparatisme musulman aux Philippines

• La lutte contre les intérêts usuriers en Israël

• Are the Israelis Ready for Peace with the Arabs?

الدفاع الوطني اللبناني

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد السادس والثلاثون – نيسان ٢٠٠١

إرادة الشعوب أقوى من السلاح

تتلبد سماء المنطقة يوماً بعد يوم بغيوم السياسة العدوانية الإسرائيلية منذرة بخطر برق ورعد سياسي، وربما عسكري، وحتماً مصيري في هذه المرحلة. من أركان الحكم في إسرائيل من هدّد بقصف السد العالي في جنوب مصر وإغراق مصر في مياه النيل، ومن أركان هذا الحكم من يدعو إلى قصف العراق وإيران، ومن الاركان أيضا من يدعو إلى طرد فلسطينيي الضفة إلى الأردن، ورأس هذا الحكم مُدانٌ من قِبل محكمة اسرائيلية بمجزرة صبرا وشاتيلا. هذه الغيوم تعوّدنا عليها وعلى مقاومة نتائجها. فمنذ ١٩ عاماً تحطمت آمال شارون في لبنان، واليوم سوف تتحطم حتماً أوهام شركائه العنصريين أمام ثبات الموقف اللبناني ووحدته والتئام العرب.

ماذا سيفعل شارون؟ يهدد بقواته الجوية ليدمر في الدول العربية، وبصواريخ "السهم" ليواجه صواريخ محتملة، لكنه ينسى في حساباته ارادات الشعوب التي لا تقدّر بقوة التدمير ولا بسعر مبيعٍ أو شراء. هذه الإرادة التي هزمت قواته في لبنان سوف تحبط كل مشاريعه العدوانية. لا يستطيع شارون بتركيبته العنصرية تقدير هذه الإرادة، وهو إذا قدّر، قلّل ووقع، ولن يجد مخرجاً من مأزقه سوى العودة إلى السلام الشامل والعادل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وإحترام حق الإنسان العربي.

سوف يهدد ويهول لكن مساحة التهويل تضيق به يوماً اثر آخر، وسوف يجد نفسه محشوراً؛ فقوة السلاح لها حدود، وقوة المال لها حدود، وكل هذه الحدود لا تتجاوز إرادة الشعوب العربية التي مضى أكثر من نصف قرن على محاولات تحطيمها، وما تزال صلبة.

نعم إرادة الشعوب أقوى من السلاح.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الهيئة الاستشارية

د. نسيم الخوري	د. عبدالله فرحات	د. حسن منيمنة
د. ميشال نعمه	د. عدنان الأمين	د. إلهام منصور

شروط النشر

١ ـ «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢ ـ تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها الا تكون قد نشرت سابقاً او مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣ ـ تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما تتمنى على الكاتب ان يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالانكليزية أو بالفرنسية.

٤ ـ تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥ ـ تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب اجراء اي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦ ـ تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧ ـ لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨ ـ تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً او جزئياً إلاّ بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون**: ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ ـ (٠١) **السعر**: ٣٠٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي**: في لبنان: للأفراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.

في الخارج: ١٥٠ دولاراً اميركيا بما فيه رسوم البريد.

- **الإعلانات والاشتراكات**: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
- **التوزيع**: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الفهرست

العدد السادس والثلاثون – نيسان ٢٠٠١

ستراتيجية حلف الأطلسي
في النظام الدولي الراهن ..... **د. محمد حمدان المصالحة** ٥

أزمة النظام الصهيوني
وتجلّياتها البنيويّة والموضوعية ..... **إحسان مرتضى** ٢١

الجيوبوليتكا الإسرائيلية
إزاء الضفّة الغربية وقطاع غزّة ..... **د. معين حداد** ٣٩

الخصخصة : أطرها القانونية وآثارها الإقتصادية ..... **دلال بسما** ٧٣

قمّة الألفيّة والتحدّيات العالمية ..... **د. عدنان السيّد حسين** ١٠١

الدفاع الوطني

ستراتيجية حلف الأطلسي في النظام الدولي الراهن

د. محمد حمدان المصالحة(*)

شهد العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من الأحلاف جاءت في نظر البعض كردّة فعل لفشل الأمم المتحدة في اعمال الأمن الجماعي، فيما رآها البعض الآخر أثراً من آثار الحرب الباردة بين الشرق والغرب وصورة لتوازن القوى بينهما. ونظراً لأهمية هذه الأحلاف في مجرى السياسة الدولية إجمالاً ولما لها من انعكاسات على أمن العالم، من المفيد تسليط الأضواء على احدها، وهو حلف شمال الأطلسي أو الناتو (Nato)، الحلف الأهم في المعسكر الغربي في زمن الثنائية القطبية في العالم، إذ كان رأس الحربة في مواجهة ما كان يمثّله الاتحاد السوفياتي ومعسكره، قبل انهياره.

وهنا لا بدّ من التساؤل عن مدى تأثير هذا الانهيار على ستراتيجية حلف شمال الأطلسي ودوره المستجد، كما ينبغي متابعة سلسلة التغييرات التي أصابت الحلف جراء «غياب الخصم» سواء على بنية الحلف أو على مساره، بالنظر إلى كيمياء العلاقات المعقّدة التي تفاعلت داخل الحلف سواء ما بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، أو بين دول أوروبا ذاتها.

ويفرض هذا توضيح نشوء الحلف وظروف هذا النشوء، وطبيعة الدوافع التي حدت ببعض الدول الأوروبية الانضمام إليه، فضلاً عن دوره قبل انهيار الاتحاد

(*) أستاذ مشارك في العلوم السياسية ـ الجامعة الأردنية.
أمين عام مجلس النواب الأردني.

السوفياتي وصولاً إلى ستراتيجية الحلف المستجدّة ومستقبله في ضوء الأحداث والاحتمالات.

ان التغييرات التي شهدها النظام الدولي خلال عقد التسعينات المنصرم، أدّت إلى تبدّل موازين القوى في العالم، ما أثّر مباشرة على التحالفات العسكرية. وقد نال «الناتو» الكثير من التغييرات فخرج نسبياً عن صرامة صيغته العسكرية إلى صيغه من التعاون في غير مجال، الأمر الذي حتّم بقاءه كحلف ستراتيجي، بالرغم من انهيار وتلاشي الحلف المواجه له (حلف وارسو).

من مفهوم الأحلاف إلى الحلف الأطلسي

الحلف بشكل عام هو معاهدة رسمية تعهّدت بموجبها الدول الموقّعة عليها بأن تتعاون في مجال استخدام طاقاتها العسكرية ضدّ دولة معيّنة أو عدّة دول، وذلك في ظروف معيّنة (المرجع ٢٨ - صفحة ١٧).

وثمّة من يرى ان الحلف هو اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير محدّدة لحماية أعضائه من قوّة أخرى معيّنة تبدو مهدّدة لأمن هؤلاء الأعضاء (المرجع ٢٢ - صفحة٢٠٠).

وحسب تعريف آخر فإن التحالف ينشأ من معاهدة موقّعة بين عدّة دول التزمت كلّ منها بتقديم الدعم السياسي والعون العسكري لحلفائها في سبيل تحقيق هدف عسكري معيّن أو نصرة مبدأ سياسي (المرجع ١٢ - صفحة ١٦).

ومن خلال ما ورد يتبيّن نوع من الاجماع على أن الحلف يقوم على ثلاثة عناصر هي:

١ - انه التزام أو اتفاق تعاهدي.

٢ - أطراف هذا الاتفاق هي مجموعة دول.

٣ - موضوع الاتفاق يتعلّق بالتعاون العسكري ضدّ دولة أو عدّة دول.

وبتطبيق كلّ ذلك على حلف الناتو نجد فيها التفسير المنطقي لنشأته، إذ بعد الانشقاق بين الحلفاء اثر الحرب العالمية الثانية، أدركت دول الغرب حاجتها لإقامة نظام أمني يحميها من العدوان. وقد بدأ هذا النظام من خلال معاهدة وُقّعت بين بريطانيا

وفرنسا في ٤ آذار ١٩٤٧ ضمّنت التزام الدولتين في الدفاع واحدتهما عن الأخرى في حال نشوب حرب بين أيٍّ منهما وألمانيا. وما لبثت هذه المعاهدة أن توسّعت من خلال اتفاقية بروكسل في ١٧ آذار ١٩٤٨ فشملت بلجيكا، اللوكسمبورغ وهولندا إلى فرنسا وبريطانيا، وقالت بالتعاون بين الدول المتحالفة في شتى المجالات ولا سيّما العسكرية منها، لمواجهة أيّ تهديد يواجهها. ويبدو ان هذه الدول الأوروبية المتحالفة أدركت، وهي الخارجة منهكة من الحرب، انها قد تعجز منفردة عن مواجهة أيّ تهديد يأتي من الاتحاد السوفياتي، وان فاعلية دفاعها لن تكون مجدية إلا بمساندة الولايات المتحدة الأميركية بقواها العسكرية وإمكاناتها الاقتصادية. وبهذا التقت المصلحة الأميركية مع المصلحة الأوروبية، خصوصاً وان واشنطن كانت ترى في أوروبا سدّاً متقدّماً، إذ سقط، يعرّض سقوطه الولايات المتحدة نفسها للتهديد. على هذا الأساس قامت المفاوضات حتى جرى توقيع المعاهدة التي عُرفت بمعاهدة حلف شمال الأطلسي. وكان ذلك في ٤ نيسان ١٩٤٩.

وتكوّنت عضوية الحلف من حكومات الدول الموقّعة وهي: الولايات المتحدة الأميركية، كندا، فرنسا، بريطانيا، الدنمارك، ايسلندا، ايطاليا، اللوكسمبورغ، هولندا، النروج، والبرتغال.

ثمّ انضمّت كلّ من تركيا واليونان عام ١٩٥٢. وفي عام ١٩٥٥ انضمّت إليه المانيا الغربية، وتبعتها اسبانيا عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٩٠ صارت المانيا (التي توحّدت) عضواً «جديداً» في الحلف.

شروط العضوية:

نصّ دستور الحلف على شروط الانضمام إليه كما يلي:

١ – أن تكون الدولة المنضمّة أوروبية (وقد ثار جدل حول هذا الشرط).

٢ – أن تكون الدول المنضمّة ديمقراطية.

٣ – أن تكون بمركز يساعدها على تمتين واستمرار السلم في المنطقة الواقعة حول شمال الأطلسي.

٤ – أن تتمّ الموافقة على عضوية الدولة الجديدة بإجماع الدول الأعضاء، وقد أكّدت مواد المعاهدة أن الحلف دفاعي وأنه يحترم مبادىء الأمم المتحدة.

وظائف الحلف وأجهزته

يشخّص الباحث «روبرت أوسغود» أربع وظائف لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، اعتبرها دافعاً للدول في دخولها التحالفات، وهي كالتالي (المرجع ٢٨ - صفحة ٢٢):

١ - زيادة القوّة الخارجية، وذلك من خلال ضمّ مصادر قوى الأطراف المشتركة في الحلف، ما يعزّز قوّة الدول المتحالفة أمام أيّ اعتداء عليها.

٢ - تثبيت الأمن داخل كلٍ من الدول المتحالفة، ولا سيّما الدول الضعيفة منها، فيعمل التحالف على تعزيز الأمن والاستقرار عن طريق مناصرة السلطة الشرعية أمام أيّ تهديد داخلي.

٣ - تقييد وكبح المتحالفين من خلال صون ووقاية كلّ حليف من نشاطات أيّ طرف آخر في الحلف، قد يشكّل نشاطه خطراً على أمن أيٍّ من الدول المتحالفة ومصالحها.

٤ - تحقيق النظام الدولي الذي هو الوظيفة الأهم التي يمكن للحلف تحقيقها، إذ يهدف أساساً إلى الانسجام والتآلف بين أعضائه وتأسيس نظام دولي يتمثّل في نموذج من السياسات الدولية المستقرّة (المرجع ٢٨ - ص ٢٨٩).

أمّا على مستوى أجهزة وقيادات الحلف فهي تتمثّل بما يلي:

١ - **مجلس الحلف**: وهو بمثابة الإدارة التنفيذية ويمثّل السلطة العليا في الحلف، فتتمثّل فيه الدول المتحالفة كافة.

٢ - **اللجنة العسكرية**: وهي السلطة العسكرية في الحلف، وتتكوّن من هيئات الأركان في الدول المتحالفة، عدا إيسلندا التي ليس لها قوّات مسلّحة (يمثّلها شخص مدني في اللجنة). وتجتمع هذه اللجنة مرّتين على الأقل في السنة، وتتركّز إختصاصاتها في أمور السياسات العامة للحلف.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن فرنسا لم تلبث أن إنسحبت من القيادة العسكرية العامة للحلف وذلك في آذار ١٩٦٦، ما أدّى إلى إلغاء المجموعة الدائمة وإستبداله بجهاز جديد هو الهيئة العسكرية. (وقد عادت فرنسا إلى هذا الجهاز الجديد عام ١٩٦٥).

والقيادات العسكرية التابعة للحلف هي:

- قيادة الحلف ومقرّها في نورفولك بولاية فرجينيا الأميركية.

- قيادة منطقة القنال الانكليزي، وهي القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا، ومقرّها في مدينة إيفيريا البلجيكية قرب العاصمة بروكسل، وتتبعها ثلاث قيادات فرعية (المرجع ٢٢ - صفحة ٥).

الثنائية القطبية وحلف شمال الأطلسي

يهدف الحديث عن سمات نظام الثنائية القطبية في العالم إلى إبراز دور وأثر ستراتيجية الحلف الأطلسي فيها. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهر في العالم قطبان أساسيان تمثّلا في الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. وبذلك أصبح للأطراف فوق القومية (الأحلاف الدولية) دور مع الأطراف القومية، وصار هناك طرف رئيسي قائد في كلّ كتلة، وصار لكلّ كتلة طبيعة شبه جامدة طيلة مدّة العضوية (إمكانية التغيير فيها محدودة). وقد ظلّت كلّ من دول أوروبا الغربية ودول المعسكر الشرقي معتمدة على المظلّة النووية للقوتين الأعظم، للحفاظ على أمنها.

وأهم سمات النظام الدولي الذي كان قائماً على الثنائية القطبية:

- وجود مركزين للاستقطاب (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي).
- سيطرة الحرب الباردة على جو العلاقات بين الشرق والغرب.
- وقوع حرب بالنيابة (war by proxy) مثل الحرب الكورية، الحرب الاسرائيلية - العربية.
- بروز الأحلاف العسكرية، بدءاً بحلف شمال الأطلسي وحلف وارسو وسواهما.
- صراع الشمال - الجنوب (الشمال الغني والجنوب الفقير).
- هيمنة تكنولوجية واقتصادية مطلقة للغرب على الشرق، مع احتفاظ الغرب بتفوّق عسكري على الشرق وذلك من خلال الأسلحة الردعية غير التقليدية، ذلك التفوّق الذي بلغ ذروته في خطّة الرئيس الأميركي رونالد ريغن (١٩٨٠ - ١٩٨٨) بمشروع حرب النجوم (والذي قوبل برفض شديد من الاتحاد السوفياتي). (المرجع ٩ - صفحة ٣١).

ان استعراض الوظائف التي كان يؤدّيها الحلف الأطلسي يؤكّد أنها كانت أساساً مواجهة المدّ السوفياتي (أو الشيوعي) والعمل على كبح وتعطيل تهديده. وهذا نفسه ما

جاء في «إعلان ترومان» القاضي بحقّ التدخّل العسكري ضد الشيوعية ومنعها من التوغّل. وبناء على هذا برزت أولى حلقات الستراتيجية الأميركية.

وكانت مهمّة الدفاع العسكري لحلف شمال الأطلسي تقوم على أمرين (المرجع ١ - صفحة ١٩٤):

أ - أن تشارك أوروبا في الحرب بالأسلحة التقليدية.

ب - أن تقوم الولايات المتحدة بقسطها في الحرب معتمدة على أسلحتها النووية.

ويمكن القول ان الحلف نجح في تحقيق قسط بارز من الأمن والاستقرار للدول الغربية في مواجهة «الخطر الشيوعي» وحال دون سقوط بعض أنظمتها في فكّ السيطرة السوفياتية (كما حدث مع دول أوروبا الشرقية). إلى ذلك عمل الحلف وبنجاح على احتواء بعض النزاعات الأوروبية داخل القارة، ولا سيّما بين المانيا وفرنسا، بحيث تبدّل الحذر بين الدولتين إلى صيغة من الانسجام والتعاون.

كذلك استطاع الحلف أن يحفظ استقرار النظام الدولي وأنظمة أوروبا الغربية عموماً ابان الحرب الباردة، ما أتاح للمعسكر الغربي قوّة فعّالة في مواجهة التحدّيات.

والواقع ان مختلف الأدوار التي لعبها حلف شمال الأطلسي، إنّما كانت ترجمة للمعاهدة التي قام على أساسها والتي جاء فيها (المرجع ٢ - صفحة ٢٤٧):

- ضرورة المحافظة على حريّة الدول الأعضاء وحماية أنظمتها السياسية القائمة على أسس الديمقراطية البرلمانية والقيم الحضارية.
- دمج وتنسيق جهود الدول المتحالفة بما يمكّنها من تحقيق أهدافها ولا سيّما الاقتصادية منها.
- الامتناع عن استخدام القوّة أو التهديد باستخدامها بما يتعارض مع مبادىء الأمم المتحدة.
- كلّ عدوان يقع على إحدى دول الحلف، إنّما يُعامل على أنّه عدوان على دول الحلف جميعاً، فيُصار إلى العمل على ردعه.
- تُحدّد المناطق التي يغطّيها الحلف بمظلّته بأقاليم دول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، ومستعمرات تلك الدول، فضلاً عن سفنها وطائراتها.

مواقف ومصالح

كانت النقاشات الدائرة في غير عاصمة عالمية تحت عنوان ضمّ أو عدم ضمّ دول جديدة إلى حلف شمال الأطلسي، أبلغ دليل على اهتمام الدول المتحالفة عموماً بالابقاء على الحلف «وعدم التخلّي عن هذا السلاح الذي أثبت فعالية، لمجرّد ان البعض غير محتاج له اليوم». والواقع ان مواقف أساسية وبارزة ساهمت في تظهير رأي عام غربي بشأن الحلف، عبّرت عنه بامتياز، إلى الموقف الأميركي، مواقف كلٍّ من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

* **الموقف الالماني**: يمكن اختصار الموقف الالماني (الايجابي) من بقاء الحلف واستمراره بعدّة نقاط كما يلي (المرجع ٧ - صفحة ١٨):

- إعتبارها ان روسيا ما زالت مصدر تهديد، ليس على خلفية عودة محتملة للشيوعية، بل بسبب القوّة العسكرية التي ما زالت تتمتع بها.
- خشية المانيا من تألّب أوروبي محتمل ضدّها كعملية رد وقائي يمكن أن ينفّذها الأوروبيون الذين ما زالوا يتخوّفون من احتمال عودة المانيا لإحياء الرايخ...
- الصراعات المستمرّة في يوغوسلافيا والخوف من انعكاسها على الداخل الأوروبي بما يطال المانيا بالأذى.
- إهتمام المانيا بعمليّة النمو الاقتصادي وإعادة البناء (بعد الوحدة)، الأمر الذي يتطلّب غطاء أمنياً مناسباً يوفّره حلف شمال الأطلسي. (المرجع ٢٤ - صفحة ١٨١).

* **الموقف الفرنسي**: بالرغم من إشارة فرنسا إلى حماسها لإقامة مظلّة دفاعية عن القارة تستند إلى محور باريس - بون، وبالرغم من إنشاء رئاسة أركان فرنسية - ألمانية مشتركة، وبناء لواء فرنسي - الماني، إلا أن باريس ما برحت تعرب عن اعتقادها بأن حلف شمال الأطلسي هو الاداة الفعّالة لنظام الأمن الأوروبي. ومن جهة أخرى فإن باريس، «المتصالحة جداً» مع بون، ما برحت تنظر بقلق إلى القوّة الالمانية، المتزايدة (على المستوى الاقتصادي على الأقل) حيث باتت قوّة عظمى إقتصادياً، ما يبرّر التخوّف «المنطقي» من احتمال عودة الالمان إلى القراءة في كتاب الماضي... المرجع ٢٦ - صفحة ٢١).

* **الموقف البريطاني**: ساهمت قمّة روما الأطلسية عام ١٩٩١ في تظهير موقف بريطاني مؤيّد لبقاء الحلف واستمراره بناء على:

- الخوف من مفاعيل الوحدة الالمانية المستعادة. وقد أعربت مرغريت تاتشر الرئيسة السابقة للوزراء في بريطانيا عن هذا مباشرة وبطريقة فظّة إذ قالت: «... وكما نجح الرايخ الثالث في بسط هيمنته على جيرانه بقوّة السلاح، فإن الرايخ الرابع سيفعل ذلك، إنّما بقوّة المارك».
- الحرص على بقاء حلف الناتو واستمراره لإبقاء العلاقة البريطانية «الخاصة» مع الولايات المتحدة، ما يعزّز موقع بريطانيا أوروبياً، ويفوّت على فرنسا وألمانيا أغراضهما (أو أحلامهما) في السيطرة على القارة. (المرجع ١١ - صفحة ١١٩).

* **الموقف الأميركي**: آلت النقاشات الغنية في الولايات المتحدة إلى تغليب وجهة النظر القائلة بضرورة الإبقاء على حلف شمال الأطلسي ليقوم بدوره الجديد حيث تتفوّق وظائفه السياسية على أدواره الأمنية والدفاعية والردعية. ويمكن العثور على المبرّرات الأميركية لهذا الموقف من خلال عمليّة إستقراء للستراتيجية الأميركية الراهنة، وهي (المرجع ٢٦ - صفحة ٢٢):

- الاهتمام بتعزيز الاستقرار الأوروبي الداخلي وضبط بؤر التنازع من خلال الحلف. وفي هذا مصلحة ستراتيجية لواشنطن إذ تشكّل أوروبا أهميّة تجارية بارزة لها.
- الإبقاء على الحلف يؤدّي إلى الاستمرار في ردع روسيا.
- الإبقاء على الوجود العسكري الأميركي في أوروبا من خلال الحلف، يؤدّي إلي استمرار «وجود أميركا في أوروبا»، وفي هذا ضمان للمصالح الأميركية.
- تدرك الولايات المتحدة أنها القوّة الوحيدة المؤهّلة لقيادة الحلف ولاستمرارها في قيادته. تتخلّى عن كلّ ذلك، معرّضة مصالحها وأمن حلفائها لاحتمالات سيّئة. (المرجع ٦ - صفحة ٢٢).

تدرجات في الستراتيجية الأطلسية

إرتكزت العلاقات الأميركية - الأوروبية على اعتبارات أساسية كانت نابعة من نظرة واشنطن الستراتيجية إلى الاتحاد السوفياتي واهتمامها الأقصى باحتواء نشاطاته في القارة الأوروبية وفي العالم. وقد تمثّل ذلك في شقّين (المرجع ٤ - صفحة ٧٠):

- الأوّل يعتمد على الأسس الاقتصادية التي أرساها مشروع مارشال والقاضية بتبنّي فكرة تقديم مساعدات مالية واقتصادية للدول الغربية، ما يساعد على ابتعادها عن الاتحاد السوفياتي وربطها أكثر بالنظام الرأسمالي.
- ويعتمد الشق الثاني على الأسس العسكرية من خلال إقامة شبكة من الأحلاف مع الدول القائمة حول أراضي الاتحاد السوفياتي، لكبح جماح الشيوعية وخنق الحركات الثورية المدعومة من الاتحاد السوفياتي.

وعلى أثر الحرب الكورية والتطوّرات التي تمخّضت عنها، تطوّرت ستراتيجية حلف شمال الأطلسي فتبنّت مبدأ الانتقام الشامل (المرجع ٣ - صفحة ٨٦)، وهو المبدأ الذي بلوَره وزير الخارجية الأميركي في مطلع الخمسينات «جون فوستر دالاس» والقاضي بالانتقام النووي من الشيوعيين إذا حاولوا تغيير نظام علاقات القوى القائم، بأيّ صورة. وبذلك فإنّ «أيّ عدوان شيوعي سيكون الردّ عليه بضربات نووية عنيفة». وهذا خلق نوعاً من الردع. وبفعل التطوّرات التكنولوجية التي أتاحت للسوفيات امتلاك أسلحة ذريّة وهيدروجينية، قام ما سُمّي «توازن الرّعب»، وتحوّلت ستراتيجية الانتقام النووي الشامل» إلى مبدأ «الرّد العسكري المحدود» أو ما عُرف بـ«الاستجابة المرنة»، أي الاستجابة على قدر التحدّي (المرجع ١ - ص ١٩٦).

مجمل هذه المستجدّات نقل كلاً من واشنطن وموسكو إلى حال من التعايش السلمي، الأمر الذي أثار اعتراضات بعض حلفاء الولايات المتحدة، إذ رأى المعترضون ان هذا التعايش السلمي ليس في صالح المعسكر الغربي عموماً. إلا ان هذه الاعتراضات لم تخرق سقف التحالف القائم، وبالتالي أثبت حلف شمال الأطلسي مناعته كمنظّمة عالمية بقيادة أميركية، وتأكّد ان «الخطر السوفياتي» سيظلّ قادراً على توحيد الخصم بالرغم من شكوك لا بدّ أن تدور في بعض الرؤوس.

الحلف بعد انهيار الاتحاد السوفياتي

بانهيار الاتحاد السوفياتي وبروز واقع الوحدة الأوروبية، بدا حلف شمال الأطلسي وكأنّه فقد مبرّرات وجوده التقليدية والمتمثّلة بـ«الخطر السوفياتي». هذا على مستوى المنطق النظري. أمّا على أرض الواقع، فالحلف لم يستقل من الخدمة، بل استمرّ ناشطاً وأسفر عن نيّة في توسيع إطار عمله وإغناء صفوفه بضمّ أعضاء جدداً (دول شرق

أوروبا). وأوّل ما ظهرت بوادر هذه الاتجاهات إنّما كانت في قمّة روما لدول الحلف عام ١٩٩١، حيث جاء في البيان الختامي لتلك القمّة ما مفاده (المرجع ٢٣ - صفحة ٣٨):

- ضرورة الإبقاء على الحلف في صيغه الأمنية والدفاعية لمواجهة أيّ خطر في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا. (المرجع ٩ - صفحة ٥٠).
- تشكيل قوّة تدخّل سريع تتكوّن من أربعة ألوية (بريطاني، بلجيكي، هولندي وألماني) مع إسهامات من تركيا واليونان، على ألاّ يقلّ عديد هذه القوّة عن ستين ألف جندي (المرجع ١٧ - صفحة ٨٨).

بعد ذلك عملت قيادة الحلف على تنظيم برنامج للتعاون العسكري جرى تنفيذه مع كلٍ من بولونيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا (١٩٩٢). وراحت القيادة الأميركية تعرب عن ترحيبها بفكرة ضم دول جديدة لعضوية الحلف من تلك التي كانت تشكّل «عدو» الأمس. وتداولت أوساط الساسة الأميركيين آراء عديدة في هذا الشأن، يقول الأوّل بضمّ دول أوروبا الشرقية للحلف (جيمس بيكر - وزير الخارجية بين ١٩٨٨ - ١٩٩٢، وهنري كيسينجر) على أساس أن فشل الإصلاح في روسيا يجعل من توسيع الحلف الغربي، الضمانة الأساسية للديمقراطية؛ والرأي الثاني يُعارض الضمّ بحجّة عدم السعي إلى استفزاز موسكو في وقت تواجه فيه العاصمة الروسية تحدّيات المتطرّفين. وقد ظهر رأي ثالث استفاد من وجهتي النظر السابقتين. وبلغ كلّ ذلك محطّة اجتماع بروكسل (١٩٩٣) حيث جرى عرض مشروع الشراكة من أجل السلام الذي رمى إلى تنمية التعاون مع الدول الشيوعية السابقة كخطوة أولى لانضمامها المحتمل إلى حلف شمال الأطلسي (المرجع ١٢ - صفحة ٦٧).

مشروع المشاركة من أجل السلام

بعد أن ارتفعت أسهم مشروع المشاركة من أجل السلام في الأوساط الأميركية والأوروبية الفاعلة، شكّل اجتماع بروكسل للدول الأطلسية عام ١٩٩٣ محطّة الولادة الشرعية والعلنية لمشروع الشراكة الذي كان معنياً من باب أساسي بمشاركة بلدان أوروبا الشرقية إلى جانب القوّات الأطلسية في آلية وميكانيكية التشاور السياسي كخطوة أولى. وكانت الخطوة التالية أن يشارك مندوبون من دول أوروبا الشقية في المجلس البرلماني لحلف شمال الأطلسي. وبعد إتمام هذه الخطوات، أن يجري العمل

على اشتراك قوات عسكرية من دول شرق أوروبا إلى جانب قوات الناتو في مهمّات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون (المرجع ٩ - صفحة٥٥).

وقد أعطى المشروع للولايات المتحدة الأميركية، وإلى جانبها أوروبا حريّة مطلقة في تحديد الدول التي يمكن القبول بانضمامها إلى عضوية حلف الناتو من دون قيود أو التزامات، وتلك التي لا ينبغي قبولها في الحلف إلا تحت شروط صارمة.

وكان من الأهميّة بمكان ان المشروع حظي بموافقة جميع الدول المعنية به، الأطلسية منها وتلك التي تستهدفها في الشراكة (دول أوروبا الشرقية)، فضلاً عن أن روسيا لم تعارض بل أبدت ارتياحها، ما اعتبر دفعاً كبيراً للمشروع إلى الأمام، لا سيما وأن الشراكة مفتوحة أمام الجميع في أوروبا من دون أيّ استثناء، ما أحبط أي ذرائع محتملة يمكن أن يرفعها القوميون الروس ويستغلوها لمعارضة المشروع. كذلك فإن حرص المشروع على الربط بين العضوية فيه والإصلاح الاقتصادي والسياسي لدى كلّ دولة عضو، أكّد طاقة حلف شمال الأطلسي على استيعاب أطراف جديدة، كما ضمن آليات الاصلاح السياسي وتسريعها ومساندتها في تلك الدول (المرجع ٩ - صفحة ٥٠).

ولئن بدا الموقف الروسي إيجابياً في البداية حيال مشروع الشراكة من أجل السلام ومتحمّساً له، إلا ان هواجس كثيرة لم تلبث أن ظهرت من الجانب الروسي إذ «اكتشفت» موسكو في مشروع الشراكة ما يشكّل نوعاً من القيود على سلطانها ونفوذها، وهي التي ما زالت تحتفظ بشيء من كبرياء الماضي حين كانت «أحد الاثنين الجبّارين» في العالم. ورفضت أن تكون مهمّشة مطالبة - تحت الطاولة - بأن يكون لها دور قيادي داخل مشروع الشراكة وبالتالي داخل حلف شمال الأطلسي، رافضة بالتالي الدخول فيه تحت شروط الغرب. ولم يتم دخول موسكو اتفاقية الشراكة من أجل السلام إلا في منتصف العام ١٩٩٤، أي بعد أشهر طويلة من الجدال وتبادل الشروط، مسفرة عن إرادة ثابتة في التمتّع بوضع خاص داخل الحلف فيما إذا دخلت فيه، في حين كانت مراجع الحلف تصرّ على مواقف تقول بالاستعداد لاستقبال روسيا إنّما من دون أي تمييز لها عن بقية دول أوروبا الشرقية (المرجع ١٤ - صفحة ٦٦، المرجع ٢٧ - صفحة ١١٦).

وفي الختام اتفق الجانبان، الروسي والأطلسي، على صيغة علاقات سياسية واسعة تتجاوز التعاون العسكري، واتفقا أيضاً على إصدار بيان مشترك منفصل عن الاتفاقية، يتضمّن المبادىء الخاصّة بالتعاون. والواقع ان كلّ ذلك لم يقنع كثيرين من المراقبين الذين لم يروا في الاتفاقيات المذكورة أكثر من مراسم بروتوكولية تفتقر إلى التفاهم

العميق، إذ لا تزال العلاقة الغربية بروسيا موسومة بطابع الحذر والخوف والرفض المكتوم. وفي المحصلة النهائية فقد قدّمت هذه الاتفاقيات لروسيا الحق في المشاركة في المشاورات مع الجانب الغربي أو من موقع جيّد، بينما رأى الغرب أنه بتوقيع الاتفاقيات مع روسيا، إنّما يقيّدها بشكل يصبح من الصعب على أيّ سلطة مستقبلية في موسكو مهما كانت متطرّفة، أن تخرج من هذه القيود وتعود إلى موقع العداء للغرب (المرجع ٨ - صفحة ٢٢).

العوامل التي تساعد على بقاء واستمرار وحدة الحلف وتماسكه

من خلال استعراض دور الحلف ضمن التطوّرات والتغيرات الدولية، وفي ظلّ النظام الدولي وتغيراته، نتوصّل إلى نتيجة مفادها بأن الحلف سيبقى قائماً، وان هناك عدّة عوامل تساعد على وحدته وتماسكه أهمّها:

١ - في ضوء التحوّلات الدولية وبروز أهمّية القوّة الكامنة المتمثّلة في الاقتصاد والتكنولوجيا فإن أعضاء الحلف يرتبطون بعلاقة اعتماد متبادل ذات آثار إيجابية على جميع الأطراف، لذا فهم حريصون على بقاء هذه العلاقة وعدم تعريضها لأيّ خطر. وحلف الناتو هو الدرع الواقي والجهاز الفعّال للحفاظ على أمن هذه العلاقة.

٢ - وفي ضوء التطوّر التكنولوجي للأسلحة النووية أصبحت معظم الدول الأعضاء تمتلك (أو قادرة على امتلاك) السلاح النووي، وبالتالي فإن بقاء حلف الناتو واستمراره يؤدّي إلى صيانة وتنظيم علاقة أطرافه ويعمل على تقييد «طموحاتهم» وتنظيم إمكاناتهم العسكرية وطاقاتهم النووية والحيلولة دون العودة إلى بناء جيوش وطنية كما كان الأمر في الماضي. (المرجع ١٠ - صفحة ٧٧).

٣ - وبالرغم من زوال الخصم (حلف وارسو) فإن حلف شمال الأطلسي محكوم بالبقاء، فضلاً عن أن أطرافه تحقق الكثير من المصالح الهامة من خلال هذا البقاء. وأبرز تلك المصالح:

- تنسيق العلاقات في ما بينها وتنظيم تسلّحها وتفادي عودتها إلى بناء جيوش، كلّ من جهتها.
- الحفاظ على علاقات تحالف وروابط قوية بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وتعزيز المظلّة الأمنية الأميركية لأوروبا.

- روع أيّ تهديد تتعرّض له دول الحلف (الأوروبية تحديداً) من قبل دول أوروبا الشرقية أو حتى روسيا.
- محافظة الأميركيين على مكسبهم الأساسي المتمثّل بوجودهم في أوروبا ودورهم الفاعل في قراراتها على مختلف الصعد. (المرجع ١٠ - صفحة ١٥).

العوائق التي تهدّد استمرار الحلف

ومن الجانب الآخر هناك جملة من المخاطر تهدّد أمن أطراف التحالف وتؤثّر سلباً في بنيته وصولاً إلى تهديدها وحدة الحلف وبقاءه، وأبرز هذه المخاطر (المرجع ١٥ - صفحة ١٠):

- عدم تحقق الاستقرار في أوروبا الشرقية وتواصل الحروب العرقية والجهود الانفصالية (البوسنة، كوسوفو).
- مخاطر انتشار الأسلحة النووية في تلك المنطقة مع غياب رقابة مركزية حقيقية وفعّالة.
- إحتمالات عودة روسيا لتشكّل خطراً خصوصاً في ظلّ ترسانتها النووية الهائلة.
- تنامي الحركات الأصولية في العالم عموماً وفي جنوب أوروبا، ممّا يهدّد الأمن الأوروبي ويشكّل خطراً مباشراً على وحدة الحلف.
- اختلاف الأولويات الاقتصادية لدى دول الحلف وظهور المحاور الاقتصادية (النافتا - السوق الأوروبية المشتركة - الأسيان - الأوبك...) ما يمكن أن يقود إلى صدام اقتصادي يمكن أن يتحوّل إلى صدامات عسكرية (المرجع ٩ - صفحة ٩٠).
- بروز اختلافات كبيرة في وجهات نظر دول الحلف بخصوص قضايا ساخنة مثل البوسنة والشرق الأوسط. فبالنسبة للبوسنة يميل الأوروبيون إلى حلّ الأزمة سلمياً لبناء وتمتين الأمن الأوروبي. أمّا واشنطن فلا تريد للأمور أن تتمّ على هذا النحو اذ هي ترفض فكرة تشييد أمن أوروبي في معزل عن دورها وقرارها.

أما بالنسبة للشرق الأوسط فالواضح أن أوروبا تهتمّ بأن يكون لها دور فاعل، بينما لا تحبّذ الولايات المتّحدة ذلك.

- تنامي الملامح الاستقلالية لدى الاتحاد الأوروبي وتصاعد النزعة الداعية إلى بلورة هوية أمنية أوروبية مستقلّة بعيداً عن الهيمنة الأميركية، ولا سيما وأن

الحرب الباردة قد انتهت. وهذا ما أكّده أيضاً الرئيس الفرنسي جاك شيراك في حديث له نشرته تايم (Time) الأميركية (المرجع ٢٦ - صفحة ٢١).

التعديل والتطوير لضمان الاستمرار

إن استمرار حلف الناتو وتوسيعه بضم دول جديدة إليه يتيح له كقوّة عالمية أساسية، إدارة النظام العالمي ومواجهة الأزمات. لكن هذا يفرض بالضرورة تعديلاً في مهام الحلف وتطويراً لهذه المهام في ظلّ النظام الدولي الحالي والقائم على أنقاض الحرب الباردة المنتهية. ويمكننا استشراف هذين التعديل والتطوير في دور الحلف ومهامه كما يلي:

* **تغيير الهدف الأساسي:** بعد أن كان هذا الهدف خارجياً ويتمثّل في كبح الشيوعية، ينبغي أن يصير داخلياً فيتمثّل في تنسيق سياسات الدول الأعضاء على المستوى العسكري أوّلاً، كما على باقي المستويات.

* **تغيير الستراتيجية:** ويتمّ التغيير من خلال خفض الأسلحة النووية بنسبة ٨٠٪ وجعل الخيار النووي آخر الخيارات المطروحة، والانتقال بالستراتيجية النووية من الإطار العسكري إلى الإطار السياسي، من الردع إلى الحماية، إضافة إلى إنشاء قوّات تدخّل سريع مشتركة.

* **تغيير نطاق الحلف:** بعد أن كان نطاقه مقتصراً على أراضي الدول المتحالفة، ينبغي أن يمتدّ ذلك النطاق إلى مناطق بعيدة عن حدود أراضي الدول المتحالفة (الشرق الأوسط مثلاً) وذلك ضمن عمليات حفظ السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، مع احتمال أن يصبح حلف شمال الأطلسي في المستقبل الإدارة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة.

* **تغيير في هيكلية الحلف:** وذلك من خلال إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي، والتوجّه لتوسيع عضوية الحلف عملياً باتجاه الشرق الأوروبي.

وبالرغم من أن التنظيم العالمي المساند اليوم هو التنظيم الاقتصادي، إلا ان المجال ما يزال واسعاً لقيام أحلاف عسكرية، فهذه الأحلاف هي الركن الأساسي في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن حلف شمال الأطلسي سيبقى ضرورة لأطرافه، وحتى أمد بعيد...

أهم المراجع المستخدمة

١ ـ إسماعيل صبري مقلد، الستراتيجية والسياسية الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت، مؤسّسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩).

٢ ـ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١).

٣ ـ الكسييف وسفيتلوف، الروح العسكرية الأميركية، نقله إلى العربية، محمود شفيق شعبان، (دمشق، دار دمشق، ١٩٨٨).

٤ ـ حسان بو قنطار، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء، دار توبقال، للنشر ١٩٨٥).

٥ ـ حسن الابراهيم وسيف سبا، جولة في السياسة الدولية (الكويت، مؤسّسة دار العلوم، الكويت، ١٩٨٢).

٦ ـ حسن اغا وآخرون، التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية، (بيروت، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).

٧ ـ دريّة البسيوني، إشكالية الأمن في النظام الأوروبي الجديد، مجلّة السياسة الدولية، أكتوبر، ١٩٩٢، ع ٣٤، ص ١٨).

٨ ـ راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، (الإسكندرية، مؤسّسة شباب الجامعية، ١٩٨٦).

٩ ـ رجب النعيرات، حلف شمال الأطلسي في ضوء انتهاء القطبية الثنائية (عمّان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥).

١٠ ـ رضوان العبدالله، الأبعاد السياسية للتطوّر في النظام العالمي وقائع مؤتمر العرب في الستراتيجيات الدولية، (عمان، الجامعة الأردنية ١٩٩٤).

١١ ـ زاهر مرهون الحضرمي، الجامعة الاقتصادية الأوروبية ودورها في النظام الدولي الجديد، (عمّان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣) ص ١١٩ ـ ٢٢٣.

١٢ سبأ عبدالله باهيري، حلف الأطلسي أمام المتغيّرات الجديدة من مجلّة الدفاع، عدد ٩٣، ١٩٩٤.

١٣ ـ سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٧).

١٤ ـ صفاء موسى، قمّة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، السياسية الدولية، العدد ١١٠، أكتوب ١٩٩٢.

١٥ ـ عبدالله بلقزيز، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ما العمل، المستقبل العربي، عدد ١٥٤ يناير ١٩٩١.

١٦ ـ فرنز فابنلد وجوسف ياننج، التكامل الأوروبي بعد الحرب الباردة رؤية لنظام عالمي جديد، المجلّة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٣١.

١٧ ـ فوزي السقا، قمّة روما والستراتيجية الجديدة لحلف الأطلسي، مجلّة الدفاع عدد ٦٦، ١٩٩٢.

١٨ ـ محمد زكريا اسماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والحقيقة، المستقبل العربي، عدد ١٤٣ يناير ١٩٩١.

١٩ ـ معتز محمّد سلامة أمن الكومنولث الروسي بين الدور الدولي ومصادر التهديد، السياسة الدولية، العدد ١٩ يناير ١٩٩٥.

٢٠ ـ محمّد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٢).

٢١ ـ مقابلة، مجلّة الستراتيجية، العدد ١١٠ شباط ١٩٩٢ ص ٢٦، ٢٧.

٢٢ ـ صحيفة الرأي، روسيا توافق بالإيجاب على مقترحات الناتو صادرة بتاريخ ١٩٩٤/٦/١١.

٢٣ ـ نازلي معوّض، الأحلاف العسكرية والتحوّلات العالمية المعاصرة، المجلّة العربية للدراسات الدولية، المعهد العربي للدراسات الدولية عدد (١، ٢) ١٩٩٣.

٢٤ ـ نيرمن السعدي، القارة الأوروبية والتوجيهات الألمانية، السياسة الدولية العدد ١١٨، ١٩٩٤ ص ١٧١.

٢٥ ـ هنري كسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الأميركية، إعداد حسين الشريف (القاهرة، مطابع الهيئة المصرية، ١٩٧٤).

٢٦ ـ وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلّم القوى الدولي، السياسة الدولية، عدد ١٢٦، ١٩٩٦.

٢٧ ـ Ksrl-Heinz Kamp, "The Folly of Rapid NATO Expantion Foreign Policy N° 98, 1995, p.p. 116 - 129.

٢٨ ـ Robert. E Osgood, Alliances and American, Foreign Policy, The Johns Kopking press, Paltomor and, London, 1968.

أزمة النظام الصهيوني وتجلّياتها البنيويّة والموضوعية

إحسان مرتضى(*)

يعيش المجتمع الإسرائيلي في الوقت الراهن حالة إنتقاليّة معقّدة من الحذر والشك، بسبب ما يعانيه من تفاعلات وصراعات داخليّة، على أكثر من صعيد، تجاوزت حدود الخلاف، حول القضايا الجوهريّة المزمنة مثل العلاقة بين الدين والدولة وطبيعة الإنتماء الحضاري ومعنى الخصوصية اليهوديّة وطبيعة الأولويّات الاجتماعية والإقتصادية، لتصل إلى المداخل الرئيسة للعلاقات مع المحيط العربي والإسلامي القريب والبعيد سلماً أو حرباً وضمن أيّة شروط جيو سياسية وجيو إقتصادية، الأمر الذي تجلّى في الأزمات الحزبية والسياسية والحكومية - خصوصاً منذ ما بعد فشل اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ ولغاية اليوم - كما وأنه يتجلّى حالياً في تهديدات وصيحات الحرب المتتالية التي تصدر عن القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين على حدّ سواء، وفي ترجيح إيصال رجل سفّاح ومجرم حرب مثل آرييل شارون إلى منصب رئاسة الوزراء، الأمر الذي يدلّ على أن إسرائيل لا يمكنها أن تكون دولة طبيعيّة، لأنها عندما وجدت أن باستطاعتها فعلاً التوصّل إلى علاقات سلام مع محيطها، رفضت ذلك وبدأت تبحث عن أسباب لنزاعات جديدة توفّر لمجتمعها فرصة لإعادة ترميم لحمته ووحدته الداخلية من خلال التقوقع حول الذات والتحصّن ضمن الغيتو العسكري المدجج بجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل حتى الجنون. ومن هنا كانت شعارات وإنذارات ايهود باراك المتكرّرة بوضع إسرائيل والمنطقة في وضعية «إنذار

(*) باحث في الشؤون الاسرائيلية.

استراتيجي» فقط بهدف فرض تسوية يريدها ثمرة تفكيره الخاص، وتحقيقاً لمصالح إسرائيلية بحتة وليس إعادةً لحقوق أو محصّلة نهائية لتفاوض جاد وفقاً لقوانين الشرعية الدولية. ومن هنا أيضاً جاءت شعارات شارون المنافسة كزعيم «يقود نحو السلام» بحسب المعايير الإسرائيلية، وكقائد «وحيد يفهم أهميّة السلام أكثر بكثير من السياسيين الذين يحملون السلام كلمة على ألسنتهم ولم يجرّبوا مرّة واحدة ماذا يعني أن يكونوا في ميدان المعركة» على حدّ قوله.

هذه الإزدواجية الملتبسة ما بين باراك وشارون، كزعيمين لأكبر حزبين صهيونيين، العمل والليكود، لم تعد تدور إذن حول وجهة الاقتصاد الإسرائيلي، ولا حتى حول إتجاه بناء الدولة اليهوديّة، حيث الدلائل تشهد على تقارب الحزبين بنسبة كبيرة من الناحية الأيديولوجية، وحيث لم يعد أحدهما يؤمن بأرض إسرائيل الكاملة والآخر يرفض هذا الإيمان، كما إن الرّضى بتقسيم ما يسمّى «أرض إسرائيل» لم يعد حكراً على طرف دون آخر وتحوّل الخلاف الجوهري، بين الطرفين، إلى خلاف حول الأسلوب والكميّة، لا إلى خلاف حول المبدأ والعقيدة. ومن هنا كان الرهان على شارون رهاناً على أمن أفضل وعلى رقعة استناد جيوستراتيجي أوسع.

وبالرغم ممّا تقدّم فإنّ للأسلوب نفسه في دولة عنصريّة وطائفية مثل إسرائيل أهميّة غير ضئيلة لتوفير أسباب التناحر وعدم الإجماع. ومن بين مظاهر هذا التنافر العلاقة المتوتّرة وغير المستقرّة عموماً ما بين رئاسة الحكومة ورئاسة أركان الجيش الإسرائيلي (مثلما حصل في أواخر عهد نتنياهو ما بينه وبين أمنون شاحاك الذي كشف عن وجود مشاريع عدوانية بعيدة المدى لدى رئيسه ضد سوريا ولبنان بشكل خاص بما يتجاوز حدود اللعبة الدوليّة الإقليمية المسموح بها)، ومن بين هذه المظاهر أيضاً العلاقة بين المتديّنين والعلمانيين، حيث لاحظنا أن نقطة الصراع ما بين الجانبين وصلت إلى ذروة جديدة بتدخّل محكمة العدل الإسرائيلية لصالح العلمانيين للمرّة الأولى في تاريخ الكيان، الأمر الذي أدّى إلى اضطرار الكنيست للتعامل مع قضيّة تجنيد طلاب المدارس الدينية اليهودية من خلال رؤى ونظريّات متناقضة، سواء لجهة تنفيذ ما سمّي «قانون طال» الذي ينظّم عمليّة تجنيد هؤلاء الطلاّب، أو لجهة إلغاء مشروع هذا القانون. وفي هذا المجال ترى الجهات العلمانية أن الامتيازات التي يحظى بها المتديّنون اليهود تشكّل انتهاكاً لمعايير الديموقراطية، فيما أنّ الجهات الحريدية

المتعصّبة دينيّاً ترى أن موقف الأحزاب العلمانية من هذا القانون إنّما يدلّ على موقفها النهائي من المتديّنين ككلّ في المجتمع الإسرائيلي.

ومن الملفت أن هذه الخلافات الحسّاسة أدّت إلى تعطيل عمل آليّة المؤسّسات الديموقراطية الإسرائيلية وإلى فرض شروط لعبة داخليّة جديدة تستنزف القوى الحزبيّة الكبرى وترغمها على القبول بسياسات تتناقض مع مصالحها الخاصّة، ممّا يهدّد استقرارها على رأس السلطة، ويضعفها أمام مخرج وحيد من المأزق وهو مخرج ما يسمّى حكومات الوحدة الوطنية، التي تتحوّل بحدّ ذاتها مع مرور الوقت إلى مشكلة بدلاً من أن تكون حلاً.

وهكذا تعود الدائرة المفرغة إلى نقطة البداية من جديد، الأمر الذي يمكن فهمه أكثر من خلال السعي الدؤوب حاليّاً لإعادة العمل بالنظام الإنتخابي النسبي القديم وترك العمل بنظام الإنتخابين المنفصلين لكلّ من رئيس الحكومة والكنيست حسبما هي عليه الحال الآن.

ثمّة مظهر آخر أيضاً من مظاهر أزمة النّظام الصهيوني في إسرائيل وهو انعدام الإجماع في اليمين أو اليسار على حدّ سواء، على زعامة واضحة ومقبولة. فآرييل شارون مثلاً هو في الواقع محصلة إعتبارات مختلفة في جناح اليمين وليس الزعيم الفعلي الأقوى والمفضّل لدى هذا الجناح. والشيء ذاته يمكن أن يُقال عن إيهود باراك الذي أظهرت إستطلاعات الرأي أنّ أي مرشّح آخر من داخل حزب العمل (مثل بيريس أو ابراهام يورغ) كان سيحصل على تأييد أوسع من التأييد الذي يحظى به شخصياً. وقد تبيّن أيضاً أن حزبي شاس (١٧ مقعداً) وميرتس (١٠ مقاعد) قد فرضا على الحزبين الكبيرين حدود لعبة الترشيحات والزعامات. الأوّل فرض على شارون عدم المساعدة على حل الكنيست ممّا أدّى إلى إطاحة نتنياهو من حلبة المنافسة، والثاني فرض تنحية بيريس وإبعاده عن ساحة المنافسة بعدم مساندته من الناحية القانونية في ترشيح نفسه، لأن مثل هذا الترشيح كان يستوجب في الحدود الدنيا تأييد أصوات ميرتس العشرة.

هذه المعادلة المعقّدة جعلت من كلّ من باراك وشارون «زعيمين مع وقف التنفيذ» وجعلت الواحد منهما لا يكتمل إلاّ مع الآخر؛ ولكن مع استحالة حصول مثل هذا التكامل فهذا سيعني استمرار الحاجة إلى إدارة الأزمة في داخل اسرائيل والمنطقة، وإلى إعتماد سياسة النَّفَس الطويل في تلقّي نتائج استمرار هذا الصراع.

على خلفيّة ما تقدّم لا بدّ من طرح السؤال: كيف يمكننا قراءة أزمة النظام الصهيوني في عمقها البنيوي والموضوعي، وما هي بالتالي تجلّيات هذه الأزمة على واقعنا الاقليمي العربي والإسلامي؟

١ – العناصر البنيويّة للأزمة الحالية

أ – عدم وجود دستور

تعدّ مسألة وضع دستور في إسرائيل من أكثر المسائل التي اختلفت – ولا تزال تختلف – حولها آراء العديد من الأطراف الحزبيّة والسياسيّة والعقائديّة، ولهذا لا يمكن النظر إليها في إطار صراع العلمانيين والمتديّنين فحسب. فلقد كان لهذا الخلاف جذور داخل الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة المنشودة.

وكان زعيم الحركة الصهيونية، تيودور هرتسل، يرى أن على الحركة الصهيونية أن تكلّف لجنة من رجال القانون لصياغة «أفضل دستور عصري ممكن، بشرط أن يكون ذا طبيعة مرنة ومعتدلة»[١].

ولمّا أصدرت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين، ضمّنته إلتزام كلّ من الدولتين العربيّة واليهوديّة بأن تقوم الجمعيّة التأسيسيّة في كلّ منهما بوضع دستور ديمقراطي يكفل حماية الأماكن المقدّسة وحقوق الإنسان[٢]. وقد انقسمت القوى السياسية في إسرائيل ما بين مؤيّد ومعارض لوضع دستور وكان لكلّ فريق حجمه واسانيده، إذ كان المعسكر الديني ضمن الفريق المعارض، وأيّده في ذلك حزب مباي أكبر الأحزاب السياسيّة آنذاك. أمّا أحزاب حيروت والصهيونيون العموميون والمبام والحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) فكانت تؤيّد وضع دستور مكتوب[٣].

وكانت الأحزاب المؤيّدة ترى أن الدستور المكتوب يشكّل الإرادة المثلى والفعّالة للحيلولة دون استبداد الأغلبيّة في البرلمان – الكنيست – في مواجهة الأقليّة، كما وأنه الأداة الكفيلة بصيانة الحريّات العامّة للأفراد ويحقّق الوحدة والتماسك في المجتمع ويعتبر الأداة الفضلى لتحديد السياسة التربوية والتعليمية...[*]

أمّا الفريق المناهض لوضع دستور وهو الفريق الأغلب والأقوى – ومن ضمنه دائماً الأحزاب الدينية التي رأت أن التوراة يجب أن تكون دستور هذه الدولة – ومن ضمنه أحزاب علمانية أخرى كان في مقدّمتها حزب – مباي – بزعامة بن غوريون، التي رأت

أن على هذه الدولة مهام يجب القيام بها ومن أهمّها تجميع يهود العالم في الكيان العبري والعمل على استيعابهم وتوفير الأمن العسكري والإقتصادي فيه. كما أن وضع الدستور من شأنه تقييد حريات القيادات السياسية بصدد الممارسات القمعية التي قد تراها ضرورية ضد غير اليهود حتى ولو حملوا الجنسية الإسرائيلية، والمقصود بهم العرب. هذا بالإضافة إلى أن وضع الدستور يعني تقييد حرية الدولة في ما يتعلّق برقعة الأرض التي تحتلّها، ويعني الحد من قدرة السياسيين على التلاعب في مجال عمليات التهويد والإستيلاء على أراضي وممتلكات أصحاب الأرض الشرعيين من العرب الفلسطينيين.

هذا ناهيك عن أن وضع الدستور قد يؤدّي إلى وضع قيود على دور المؤسّسة العسكرية الإسرائيلية التي تقوم بالدور الأبرز في تنفيذ استراتيجيات السياسة الخارجية[٤].

ب - أزمة الأيديولوجيا الصهيونية

لم تتعرّض الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة بعد بلفور لتوجّه الدولة الأيديولوجي، إذ يبدو أن الصهاينة التوطينيين كانوا واعين لحقائق الموقف في فلسطين، ولصعوبات الاستيطان، كما لم يكن توجّه الدولة الصهيونية يعنيهم من قريب أو من بعيد ما دامت تؤدّي الأغراض المطلوبة منها، مثل إبعاد يهود شرق أوروبا عنهم والقيام بدور المدافع عن المصالح الاستعمارية الامبريالية[٥]... ولعلّ الصيغة المراوغة التي توصّلت إليها المنظّمة الصهيونية العالمية بشأن الاستيطان كانت محاولة للتوفيق بين كلّ الصهاينة والجمع بينهم وراء الحد الأدنى الصهيوني... فالهدف هنا لم يعد يحدّد شكل الدولة الصهيونية، ولا شكل ملكية الأرض ولا المثل الإجتماعية أو العقائدية الظاهرة أو الكامنة، وإنّما تحدّث فقط عن الحصول على أرض فلسطين (أرض إسرائيل) كي تكون ملكاً للشعب اليهودي بشكل مبهم ومجرّد. ولهذا يصعب الحديث عن يمين أو يسار داخل الحركة الصهيونية، فمن الناحية البنيوية يتّفق الجميع على الحد الأدنى.

أزمة الايديولوجيا تظهر أيضاً في صعوبة الإجابة عن السؤال الجوهري والأساسي: هل الصهيونية قيمة دينية أم قيمة علمانية؟ آرييه درعي الزعيم السابق لحزب شاس اليهودي الشرقي، والمسجون حالياً لانتهاكات مالية وتزوير، يقول: «الصهيونيون الحقيقيون هم الذين يحافظون على شرائع التوراة». والحاخام عوفديا يوسف، الزعيم الروحي المطلق لحزب شاس، يكفّر القضاة العلمانيين وكلّ من يتوجّه إلى المحاكم

العلمانية الخاصة بالدولة، ويصف المهاجرين الروس بالأغيار «غوييم». والجدير ذكره أن نوّاب حزب شاس في الكنيست، مثلهم مثل العرب - لا يقفون عندما يعزف نشيد الدولة «هاتيكفا» - الأمل في الكنيست، أو أنهم يغادرون القاعة، علماً أن تمثيل هذا الحزب هو ١٧ مقعداً، أي أنّه ثالث قوّة برلمانية بعد تحالف إسرائيل واحدة (٢٦ مقعداً) والليكود (١٩ مقعداً) من أصل ١٢٠ مقعداً.

أمّا الأحزاب التي خاضت الإنتخابات عام ١٩٩٩ تحت لواء الصهيونية، فقد فشلت في الوصول إلى الكنيست (رغم أن نسبة الحسم لا تتجاوز ١,٥٪ من الأصوات) ومن بينها حزب «تسوميت» (الصهيونية المتجدّدة) بزعامة رئيس الأركان الأسبق الجنرال رفائيل إيتان، وحزب الطريق الثالث بزعامة الجنرال افيغودور كهلان) أو أنها فقدت الكثير من قوّتها التمثيلية مثل حزب مفدال (الديني القومي الصهيوني الذي إنخفض تمثيله من ٩ إلى ٥ مقاعد)، ناهيك عن تمزّق الليكود وانسحاب كتل منه مثل حزب الوسط وشاس وغيشر (الجسر) بزعامة دافيد ليفي.

من هذا المنطلق يمكننا الحديث عن شرذمة الهويات الدينية والقومية والسياسية. في إسرائيل، وبالتالي عن تراخي قبضة الصهيونية التي لم تعد تتمكّن من احتواء التناقضات الداخلية المستشرية، إلى حدّ التصريح بالحديث عن مرحلة ما بعد الصهيونية وعن ضرورة تبنّي هويّة إسرائيلية فقط، وعن ضرورة تحوّل إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية عادية.

ويتابع فيقول: «لقد تغيّرت وتفتّتت الصورة الأسطورة المأمولة لتحلّ محلّها صور أخرى عديدة لكلٍّ منها شرعيتها... بين اليهودي والعربي، والمتشدّدين دينياً (الحريديم) والقوميين الدينيين (غوش ايمونيم) والتقليديين والعلمانيين وغيرهم ممّن تمتدّ جذورهم إلى أصول عرقية مختلفة مثل السفاراديم والأشكنازيم والمهاجرين الروس والأثيوبيين (الفلاشا) وغيرهم.

وقد أدّى هذا التفتّت للصيغة الإسرائيلية إلى تشرذم بين ثقافات وطوائف مختلفة، ولهجات متباينة، ومواقف متصارعة تجاه الدولة اليهودية. ويخلص (بن عامي) إلى القول بأنّ هذه الانشقاقات «تؤهّل لحدوث انفجارات عنيفة داخل المجتمع[٦]».

الجدير بالذكر في هذا السياق أيضاً أن استطلاعاً للرأي نشر في إسرائيل بعد توقيع اتفاق «واي بلانتيشن» مع السلطة الفلسطينية، أثبت أن ٥٥٪ من الإسرائيليين يعتقدون اعتقاداً قوياً يكاد يكون جازماً بأن اغتيالات كثيرة، كاغتيال (رابين) سوف تقع

في إسرائيل عاجلاً أو آجلاً. والجميع يعلم اليوم أن مقتل (رابين) على يد مهووس ديني إسمه (يغال عامير) قد تمّ وفق فتاوى بعض كبار الحاخامات الذين اعتبروه خائناً وكافراً.

ومنذ ذلك الحين أصبح مصطلح «الحرب الأهلية» بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل شائع الإستعمال، بل وأكثر من هذا، بدأ الحديث عن احتمال حصول انقلاب عسكري وصراع جنرالات. فإسرائيل حسب حاييم هانغفي هي «ديمقراطية مسلّحة حيث نجد الجنرالات في كلّ مكان: في الكنيست في الحكومة، في البلديات والمجالس المحليّة، وأين لا يوجدون؟ حتى في مقر الرئاسة مثل حاييم هرتسوغ وعيزر فايتسمان. «إنها دولة ترتدي الخاكي»(٧). وعلى سبيل المثال يعدّد هانغفي: اوري أور، رفائيل ايتان، بنيامين بن اليعيزر، متان فلنائي، رحبعام زئيفي، آمنون شاحاك، افرايم سنيه، اورن شاحور، ايهود باراك، آرييل شارون... هؤلاء وأمثالهم حسب هانغفي هم الطغمة العسكرية، وهي «الحزب غير المسجّل أبداً في سجل الأحزاب في وزارة الداخلية وهي التي ستنتصر». ويضيف: «علينا أن نسحب موضوع السلام من أيدي الجنرالات لأنهم يوقفونه ويفجّرونه ويقضون عليه، يجب أن نقوم بذلك قبل فوات الأوان».

ج - رئيس وزراء أقوى وكنيست أضعف وبالعكس

يتيح قانون الانتخابات الجديد المطبّق منذ العام ١٩٩٦ للإسرائيليين اختيار رئيس وزرائهم بالإنتخاب المباشر بدلاً من انتخابه حزبياً كممثّل لأقوى حزب، ثمّ انتظار نتائج الحزب في الانتخابات البرلمانية العامة التي تجري عن طريق قوائم حزبية.

والملفت أن مؤيّدي القانون الجديد، من اليمين واليسار، كانوا طالبوا باختيار مباشر لرئيس الوزراء من أجل زيادة قوّة واستقرار الحكومة، في نظام سياسي يشهد تشرذماً سياسياً، ومن أجل تقليص قدرة الأحزاب الصغيرة على المناورة والتأثير على القرارات الكبيرة، ولضمان زيادة ثقة الشعب بقيادته. إلاّ أنه تبيّن فشل هذا الإجراء في حلّ المعضلة البنيوية، وتبيّن أنّ تطبيق القانون الجديد من شأنه أن يعادل ما بين قوّة السلطتين التشريعية (الكنيست) والتنفيذية (الحكومة) عن طريق تقليص قدرة الكنيست لصالح الحكومة، بحيث أن نجاح المعارضة في السيطرة على الكنيست من شأنه أن يؤدّي إلى أحد أمرين:

١ - زيادة تعلّق الحكومة بالأحزاب الصغيرة وبالتالي زيادة نفوذ هذه الأحزاب بدلاً من تقليصه والحدّ منه.

٢ - عدم قدرة الحكومة على تمرير اقتراحاتها وسياساتها في الكنيست وبالتالي عجزها عن تنفيذ خطتها وستراتيجيتها.

على الصعيد ذاته شكّل إنتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر إضعافاً لدور بقيّة أعضاء الحكومة، ممّا أدّى عملياً إلى تحويل الوزراء إلى مجرّد مدراء مكاتب وحرّاس وزارات أكثر منهم صنّاع قرار سياسي[٨]. ولهذا السبب غالباً ما وجدنا حالات عديدة من الإستقالات أو الإقالات في حكومتي نتنياهو وباراك على حدّ سواء، ممّا زاد في الصعوبات والعقبات بوجه مشاريع التسوية السياسية، وأدّى إلى حالات كثيرة من التأجيل أو التعطيل أو التبديل في بنود هذه التسوية في حال التوصّل إليها. ومن هنا يستخلص أفيغدور هاسليكورن في صحيفة جيروزاليم بوست أنه بدلاً من محاولات «إعادة عملية السلام إلى مسارها، يتوجّب على قادة إسرائيل إعادة التفكير بعقيدة البلد الستراتيجية، ذلك لأنّ التوصّل إلى معاهدات سياسية مع دول المواجهة العربية والفلسطينية لم يكن يهدف إلى إحلال السلام فحسب، بل إلى تحسين الأمن القومي الإسرائيلي في وجه تهديدات ستراتيجية جديدة».

ويضيف: «لقد كانت مبادرة السلام في أذهان واضعيها شمعون بيريس وإسحاق رابين، تهدف إلى مواجهة التهديد المتنامي للصواريخ العربية المزوّدة بأسلحة الدمار الشامل. وعدم القدرة على منع مثل هذه الصواريخ من الوصول إلى إسرائيل، كان بمثابة الإعلان عن أن الحل السياسي قد أصبح حاجة أساسية، لذلك يتوجّب على إسرائيل أن تعمل على الحؤول دون أن تصبح هدفاً... وبالتالي وعلى ضوء الحرب المستمرّة مع الفلسطينيين، فإنه بات من الواضح، حتى وإن تمّ التوصّل إلى اتفاق في نهاية الأمر، بأن أكثر ما يمكن توقّعه هو «سلام بارد». وفي أسوأ الأحوال، دولة فلسطينية جديدة قد تكون مصدراً مستمراً لعدم الاستقرار والتحريض والتوتّر الذي سيهدّد علاقات إسرائيل مع بقيّة العالم العربي. وبدلاً من سلام ينجز مهمّته الستراتيجية في تعزيز الأمن الإسرائيلي في مواجهة التهديدات المستجدّة، سيكون هناك سلام ذو أثر هامشي في أحسن الأحوال»[٩].

د - إسرائيل لا تملك إمكانية التخطيط القومي

يعتبر البروفسور يحزقيل درور، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، ومدير مركز الأبحاث الأمنية في الجامعة نفسها، أن إسرائيل دولة أنشئت بفضل قوّة نبوءة تنجيمية، ولا تزال متمسّكة بالرغبة بعيدة المدى المتعلّقة بتطبيق المبادىء الصهيونية.

لهذا فإنه كان يتوقّع منها التلهّف على التخطيط المستمر والشامل، لأن التخطيط يشكّل أداة رئيسة لربط الأعمال الآنية بالطموحات بعيدة المدى[١٠]. ويذكر درور أن الجيش الإسرائيلي الذي يعتبر من أكثر الجهات والهيئات حاجة للتخطيط، لم ينشىء شعبة للتخطيط إلاّ بعد حرب تشرين الأوّل ١٩٧٣، ومنذ ذلك الحين اجتازت الشعبة تطوّرات مختلفة.

أمّا بالنسبة للنظام الإسرائيلي العام، فيرى درور أن الكيان الائتلافي لجميع الحكومات الإسرائيلية يعرقل أيّ جهد للوصول إلى تخطيط قومي حقيقي، لأنّ كلّ وزير يتمتّع باستقلال كبير في إدارة وزارته، الأمر الذي خلق ما يشبه الإقطاع في الإدارة الإسرائيلية. ويضيف أن ضغط المشاكل اليومية يتطلّب الإهتمام الزائد ويمنع بذل جهود في إنشاء أجهزة تخطيط، وإعطاء أهمية مناسبة للاعتبارات بعيدة المدى. ويختم بالقول إن كثرة الأحداث المفاجئة والتطوّرات غير المتوقّعة، قد ساهمت في ضحد تنبّؤات عديدة وأدّت إلى عدم الوثوق بالقدرة على التخطيط»[١٢]. وبالتالي فالحقيقة المرّة هي أن إسرائيل تواجه أوضاعاً ليس أمامها معها - بحسب درور - أيّ خيار بديل سوى خيار «المراهنة على التاريخ» أي المجازفة في قضايا غير قابلة للتنبؤ المسبق، وخاصة قضايا المصالحة التاريخية مع العرب.

لقد واجهت إسرائيل في العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣ حالتين عنيفتين من المدّ والجزر افقدتاها قدرتها على التوازن الأيديولوجي النظري والعملي البراغماتي. وحزب العمل، القائد التاريخي للكيان العبري، واجه حالة إنهيار وسقوط لولبية، اثر فقدانه مضمونه الأساسي وأيديولوجيته ومؤيّديه، إلى جانب خسرانه المفهوم القومي التقليدي الذي كان قد تبنّاه تاريخياً، والذي تمثّل بتبنّي سياسة صهيونية متعصّبة، لكنّها تعرف الحدود الفاصلة ما بين المعقول واللامعقول، وبين المرغوب فيه والمؤدّي إلى الكارثة. فكان مفهومه عن قيام (دولة إسرائيل) في أساس الأيديولوجيا الصهيونية حسبما تبلورت منذ مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ ولجنة بيل، وحتى حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. فخلال ثلاثين سنة كاملة، حكمت صهيونية التقسيم هذه، وما يسمّى «الصهيونية العاقلة» الحياة السياسية في اليشوف[*] وفي إسرائيل، ونجحت بتوفير قوّة كافية لإقامة مؤسّسات الدولة وتثبيت نظام الحكم، وصمدت في وجه الفقر والبطالة وسائر الضغوط الداخلية والخارجية الكبيرة، لكنّها مع ذلك عجزت عن ترجمة النصر السريع والبخس الذي أحرزته عام ١٩٦٧ إلى تعابير سياسية ستراتيجية.

وقد حلّل رئيس مركز الإنتخابات في المعراخ، حاييم بارليف، الأسباب التي أدّت إلى سقوط المعراخ (التجمّع) بقوله: «انني أرى هناك أسباباً رئيسية، بعضها ناتج عن الحال الموضوعي، وبعضها ذاتي[١٣]». ويضيف: «منذ يوم الغفران ١٩٧٣ أصبح الوضع الموضوعي صعباً جداً على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والإجتماعية». والمواطن الإسرائيلي العادي بات يكتشف كلّ صباح وضعاً مختلفاً عن رغبته وأمانيه. فبعد ٢٩ سنة من الاستقلال، وبعد خمسة حروب كنا نرغب في أن يتركونا في النهاية نبني الدولة بهدوء، ولكن الواقع مختلف. فالدول العربية لا تتصرّف كما كنّا نرغب، والولايات المتحدة كذلك لا تتصرّف حسب رغبتنا. كذلك فالإقتصاد العالمي لا يدار حسب مشيئتنا. والهجرة تقلّصت والنّزوح إزداد والجمهور أصبح أكثر انتقاداً. فالسلطة لم تعد سلطة، ولا يمكن الاعتماد على المؤتمنين على القطاعات المختلفة، أما الإنضباط الداخلي فقد ضعف، وطبيعي أن يوجّه اللوم إلى القيادة. والسبب الآخر الذاتي يتعلّق بالحكم أو المؤسّسة التي لم تستطع التغلّب على الخلافات بين أعضائها. إن الخصومات والعلاقات الشخصية السيّئة داخل الحكومة أصبحت حديث الجمهور ومركز اهتمامه، وأقصد مثلاً العلاقات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع وبين سكرتير عام الهستدروت ووزير المالية.

كذلك فأن التفكّك الأيديولوجي وفقدان الواقعية السياسية - التي كانت سرّ قوّة حزب العمل في الماضي - قد أدّيا إلى تداعي الحزب وسقوطه. وفي ظلّ حكومة غولدا مائير وقبيل صدمة عام ١٩٧٣، كانت الدولة قد أصيبت بحالة من البارانويا ومن الوهم الذاتي وفقدان الشعور بالواقع، والتجربة نفسها تكرّرت مع أوهام بيغن - شارون عام ١٩٨٢ في أعقاب تجربتهما الإجرامية والجنونية في اجتياح لبنان والوصول إلى احتلال عاصمته بيروت، والتي انتهت كما هو معلوم بالانسحاب الذليل وغير المشروط من القسم الأكبر من أراضيه المحتلّة. وبدلاً من تقسيم لبنان وتصدّعه، تصدّعت إسرائيل وظهرت فيها صراعات داخلية أهمّها: الصراع القومي (بين اليهود والعرب) والصراع الديني (بين المتدينين والعلمانيين) والصراع الطبقي (بين الأغنياء والفقراء) والصراع الأيديولوجي (بين اليمين واليسار). كما ويمكن الإشارة إلى ثلاثة تصدّعات أخرى أيضاً هي: التصدّع ما بين الرجال والنساء وبين القادمين الجدد والقدامى، وبين المواطنين والعمّال الأجانب[١٤].

لقد لخّص وزير الدفاع الأسبق موشيه آرينز حالة العجز الإداري والقومي التي تكابدها إسرائيل بقوله: «أصبح الكنيست اليوم خاضعاً لسيطرة جماعات مصالح وللمرّة الأولى في تاريخ إسرائيل لا يمتلك الحزبان الأساسيان - الليكود والعمل - سوياً الأكثرية»(١٥).

ويضيف آرينز أن الأزمات الحكومية اليومية التي تعيشها إسرائيل منذ إنتخابات شهر أيار ١٩٩٦، إنّما تشكّل إنعكاساً مباشراً لهذا الوضع الذي يحمل في طيّاته المزيد من التدهور، ،حيث بالإضافة إلى تفتت الكنيست وشرذمته، سيحصل تراجع دراماتيكي في تمثيل الأحزاب التي لها مصالح «وطنية» وليس فقط مصالح خاصة. وهذا الواقع سيؤدّي إلى تعطيل القدرة على تكوين رؤية مستقبلية موحّدة، وإلى إضعاف أو إلغاء نظام التوازن والمراقبة الذي من المفترض بالحزبين الكبيرين أن يشكّلاه في إطار نظام برلماني سليم.

أمّا الكاتب اوري أفنيري فعلّق على مقولة عضو الكنيست شلومو بنزري من حزب شاس حين قال وهو مأخوذ بنشوة النصر عام ١٩٩٦: «سنحوّل الكنيست إلى كنيس»، فقال في إفتتاحيّة الجيروزاليم بوست(١٦):

«إن إسرائيل الواحدة الموحّدة قد ماتت منذ وقت طويل، وقامت بدلاً منها فيدراليات من المجتمعات، كلّ واحدة منها لها طابعها الداخلي ووجهة نظرها وأحاسيسها وحبّها وكراهيتها».

٢ - صعوبة التغيير مع مجتمع تحكمه العنصرية المسلّحة

فاجأ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك الوسط السياسي الإسرائيلي بفتحه الملفات الداخلية الصعبة على مصراعيها من خلال إعلانه ما سمّي «بالثورة المدنية»، فاقترح الشروع بصياغة دستور لإسرائيل وإقرار قانون الخدمة الوطنية الإلزامية للمتدينين والزواج المدني ووضع نظام عام للتعليم، وذلك في سعي منه لتغيير قواعد اللعبة السياسية الداخلية وتصليب معسكره وتوسيعه. وكان المعنى من هذه الخطوة أنه كان يريد - بحسب ادعاءاته - خوض الإنتخابات في ٢٠٠٠/٢/٦ بملفات وخطط كاملة على الصعيد الداخلي، عن طريق وضع دستور لإسرائيل يحدّد هويتها وحدودها السياسية والجغرافية والبشرية، أو على الصعيد الخارجي، عن طريق مقاربة جديّة لحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي على جميع المستويات.

وعلى المدى الستراتيجي البعيد كانت خطوة باراك تأتي استجابة لضرورات التغيير التي بات الكيان الصهيوني بحاجة إليها، لا سيّما لجهة إعادة صياغة النظام السياسي على قاعدة الأقلية والأكثرية لأن الإجماع لم يعد يتلاءم مع التطوّرات والمتغيّرات الداخلية والخارجية، لا سيما بعد إنحسار مصادر التهديد التقليدية وضمان الولايات المتحدة الأميركية أمن إسرائيل وتفوّقها النوعي، ليس فقط تجاه الدول العربية مجتمعة، بل تجاه منطقة الشرق الأوسط بأكملها، ومع العلم بأن مسألة الإجماع الوطني الداخلي باتت تشل السياسة الإسرائيلية الخارجية وتحدّ من تكيّفها مع التطوّرات الحاصلة، وأيضاً باتت تجعل من إسرائيل القوية والمقتدرة عسكرياً، مجرّد رهينة نزوات أحزاب صغيرة نسبياً وذات توجّهات ومصالح خاصّة. وبالتالي فالمفارقة التي تواجهها إسرائيل في المرحلة الراهنة من وجودها بعد أكثر من خمسين سنة من التخبّط والتيه، تكمن في أنها في الوقت الذي تعاني فيه من التمزّق والشرذمة، تجد نفسها في أمس الحاجة إلى الإستقرار والتطوّر السياسي والاقتصادي والإجتماعي والأمني، خاصة بعد أن أصبح أكثر من ٥٦٪ من سكانها اليهود من مواليدها، الأمر الذي بات يطلب منها بإلحاح حسم التساؤلات المطروحة عليها لجهة تعريف هويّتها وتحديد رقعة انتشارها الجيوسياسية والديموغرافية، وبالتالي التحوّل من دولة ليهود العالم إلى دولة لذاتها ولبنيتها، ومن دولة وظيفية إستعمارية، إلى دولة شرق أوسطية عادية.

وما يدفع إسرائيل إلى ضرورة الحسم في هذه الأسئلة أيضاً جملة المتغيّرات الدولية والتحوّلات العالمية، وخاصة مسارات العولمة الاقتصادية والتطوّرات التكنولوجية والعلمية التي جعلت من قوّة الدول في المجال الدولي مسألة لا تقاس بمساحتها أو عدد سكانها أو حتى قدرتها العسكرية فقط، وإنّما بقدرتها العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، وبالقبول الخارجي بها، هذا فضلاً عن تأثيرات عملية التسوية على إسرائيل إذ فرضت تحويل الصراع العربي - الإسرائيلي من قضية صراع على وجود إسرائيل إلى قضية صراع على حدودها، الأمر الذي زاد في إحراجها وتوتّرها الداخلي لما حتّمه عليها من إلزامية تقديم الاستحقاقات المطلوبة والضرورية لمواكبة المتغيّرات والتحوّلات آنفة الذكر، إن لجهة الحاجة لتطوير أوضاعها وبناها الداخلية، أو لتعزيز مكانتها الخارجية(١٧).

إلاّ أن إسرائيل إزاء هذه الضرورات تجد نفسها غارقةً في إشكاليات ومشاكل الطابع التاريخي والسياسي الملتبس لقيامها من حيث كونها مجتمعاً استيطانياً إحلالياً(*)، بفعل

عوامل القوّة والهيمنة والمساعدة الخارجية. وكلّ التجارب تدلّ على أن المجتمعات الاستيطانية المصطنعة، وخاصة المجتمعات الأيديولوجية (القومية والدينية) العنصرية فيها، تحتاج إلى وقت طويل وإلى تجاذبات عاتية حتى تستطيع حسم خياراتها، كما وتؤكّد التجارب بأن البنى والدوافع الداخلية لوحدها تشكّل شرطاً ذاتياً لازماً، إلا أنه ليس كافياً لعملية التغيير، التي تحتاج إلى جانب عوامل الدفع الداخلية، إلى عوامل دفع خارجية للضغط في هذا الاتجاه، وهذا ما ينطبق على إسرائيل إلى حدّ كبير.

إن إسرائيل اليوم تعيش حالة حادّة من التوتّر والاستقطاب الشديد ما بين مستوجبات التسوية ومتطلّبات طبيعة الدولة (هل هي يهودية أم إسرائيلية؟ هل هي دينية أم علمانية؟)، وعلى هذا الأساس يتبلور تيّاران أساسيان: الأوّل ويضمّ حركة العلمانيين ورجال الأعمال والمثقّفين وهو تيار يمهّد الطريق نحو إجراء مراجعة للصهيونية التقليدية، والثاني يضمّ الأحزاب القومية اليمينية الشوفينية بزعامة الليكود والذي يرى أن مجرّد المراجعة ولو محدودة للصهيونية يشكّل خطراً على وجود إسرائيل بالذات، هو يدعو بالتالي إلى تجديد وإحياء الصهيونية.

وقد عمل هذا التيار وما يزال يعمل، سواء بزعامة نتنياهو أو شارون، كلّ ما يستطيع للتحالف مع الأحزاب الدينية الأصولية المتطرّفة، للحدّ من نفوذ تيّار المراجعة والتحريض عليه باستنفار المشاعر والرموز الصهيونية والدينية التقليدية لدى جمهور المستوطنين، الأمر الذي أدّى إلى تعميق هوّة الخلافات السياسية والإجتماعية والعرقية والطائفية، ممّا يجعل من آليات التسوية أشبه بمجرّد دواء لوجع الرأس، فيما مؤشّرات المرض وعوارضه تدلّ على أنه مرض عضال ومزمن ويستعصي على الشفاء.

في هذا السياق جاءت رسالة الكاتب الإنكليزي المعروف «باتريك سيل» إلى إيهود باراك حيث خاطبه بالقول: «قلت عند تسلّمك للسلطة إن إسرائيل قويّة بما يكفي لصنع السلام. ابقَ على هذا الشعار. ربّما أردت السلام فعلاً وقتها لولا أن أحداثاً مفاجئة دفعتك في الإتجاه المعاكس. الكلّ يعرف أن إسرائيل قويّة، لكن المقياس الحقيقي للقوّة هو عدم الاضطرار إلى إستعمالها. إذ ما أن تستعملها، كما تفعل الآن، وبوحشية، لقمع الإنتفاضة، حتى تنكشف حدودها. فكّر بما حقّقته عن طريق استخدام القوّة. لقد وحّدت العرب بعد ما كانوا منقسمين، وفجّرت غضب كلّ المسلمين، ونسفت صدقيّة حليفك الأميركي، ولوّثت صورة بلدك، وجلبت العنف إلى مدن إسرائيل، وأجّجت لدى الفلسطينيين مقداراً هائلاً من الحقد والتعطّش إلى الإنتقام»[١٨].

ويضيف باترك سيل مخاطباً باراك: «ليس لك توقّع حلّ من الولايات المتّحدة أو أوروبا أو الأمم المتحدة، لأنّها مهمّتك أنت من دون سواك، المطلوب كما أعتقد بقوّة، هو قلب المنظور الإسرائيلي المعتاد رأساً على عقب، وإحتضان تطلّع الفلسطينيين إلى إقامة دولة مستقلّة، باعتبارها الضامن الأفضل لأمن إسرائيل على المدى البعيد ولموقعها في الشرق الأوسط»[١٩].

ويختم سيل خطابه لباراك، وللإسرائيليين من ورائه بقوله: «طبق درس لبنان على الضفّة الغربية وغزّة. إن الإحتفاظ بالضفّة الغربية وغزّة بالقوّة سيكلّف ثمناً فادحاً في الأرواح وسيأتي في النهاية بكارثة على إسرائيل. وفي الأيّام الأخيرة نصح الرئيسان السابقان، الأميركي جيمي كارتر، والسوفياتي ميخائيل غوربتشوف، وهما رجلا الدولة اللذان طالما جرّبا المآزق السياسية، بالعودة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أساساً للتسوية وبتدويل عملية السلام. اقبل هذه النصيحة».

إلاّ أنه في مقابل هذا النداء يعلم الجميع مدى محدودية قدرات رئيس الحكومة الإسرائيلية للإستجابة لمتطلّبات ما ينادي به العرب من مستوجبات ما يسمّونه السلام العادل والشامل، الذي في نظرهم يعيد الحقوق العربية المشروعة ويحقّق الأمن المتوازن والمتكافىء لجميع دول المنطقة. وهذا يعني صعوبة التغيير إن لم يكن إستحالته. فالقضايا الجوهرية المعروفة والتي يدور حولها الصراع باقية على حالها من دون أي حلّ. وإسرائيل ماضية في تعنّتها وتعقيدها للأمور أكثر فأكثر سواء من خلال الإستمرار في تنفيذ سياسة الاستيطان التوسّعية وإعلان رفضها لحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه بما فيها القدس المحتلّة، أو من خلال رفض الانسحاب الكامل من هضبة الجولان السورية ومن مزارع شبعا اللبنانية وسواها من الأراضي المحتلّة في جنوب لبنان، بحيث بات من المرجّح القول أن إسرائيل المحكومة بمحدودية خياراتها في الخريطتين الإقليمية والدولية، باتت أكثر ميلاً لتفضيل العمل العسكري، إن استطاعت، لمجرّد هروبها من استحقاقات السلام. مع العلم بأن حتى هذا الخيار بات في منتهى الصعوبة بسبب تآكل قدرة الردع الإسرائيلية داخلياً وإقليمياً، في أعقاب ما حقّقته المقاومة والانتفاضة في كلّ من لبنان وفلسطين، مع ما رافق ذلك من دعم عربي ووحدة صفّ داخلي، وبسبب سقوط خيار الحرب الخاطفة مثلما حصل عام ١٩٦٧، وتراجع الحاجة إلى إسرائيل للقيام بالحروب بالإنابة من قبل الدول العظمى التي تدعمها مثلما حصل عاميّ ١٩٥٦ و١٩٨٢.

٣ - خلاصة واستنتاجات

يتبيّن من خلال فقرات البحث السابقة أن الكيان الصهيوني كان وما يزال يعيش أزمة بنيوية حقيقية، تنبع في الأساس من عجزه عن النهوض والانتقال من وضعيّة الثكنة وحالة العسكرة المفرطة التي يعيشها مجتمعه، إلى حالة الكيان المدني العادي والطبيعي، في بيئة غير مناسبة لنموّه. وهذا ما يمنعه من السيطرة على نفسه أوّلاً ناهيك بعجزه عن السيطرة على المنطقة.

إنّه من باب تبسيط الأمور اختزال الصراع العربي الإسرائيلي، حسبما يريد الإسرائيليون، بمجرّد التركيز على طبيعة وبنية النظم العربية - التي تعاني دون شك من الكثير من مظاهر القصور والتخلّف وفقدان الديمقراطية - وإهمال الأسباب الأساسية لهذا الصراع كاغتصاب حقوق الفلسطينيين وتشريدهم والتنكيل بهم حتى حدود إبادة الجنس؛ وهل بوسع أيّ إنسان منصف أن يغضّ النظر عن العقيدة الصهيونية وتاريخ اليهود وميزان القوى الإقليمي ودعم الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية لإسرائيل واعتداءاتها على العرب؟

إنّ مأزق المنطقة ومأزق السلام فيها إنّما ينبع في الواقع من أزمة النظام الصهيوني نفسه ومن أزمة الصهيونية التي تريد القوّة للقوّة ولا تريدها فقط لأغراض أخرى «فالقوّة هي جوهر الوجود ومبرّره، بل هي الوجود» حسبما يقول بن غوريون الذي يضيف: «إن الوضع في فلسطين لا يسوّى إلاّ بالقوّة العسكرية. وان إسرائيل لا يمكن أن تعيش إلاّ بالسلاح والقوّة. وعلى هذا الأساس فالحرب هي التي تقرّر مصير إسرائيل كدولة، فإمّا أن تزول وإمّا أن تبقى».

وفي المقابل يقول الرئيس السابق لوزراء العدو اسحق شامير: «إنني لا أؤمن بالحلول الوسط في ما يتعلّق بالأراضي. إن بلدنا صغير جداً وهذه الأرض تتصل بحياتنا كلّها، بأمننا، بمياهنا وباقتصادنا. إن السلام والأمن متلازمان، كما أن الأمن والأرض والوطن هي كيان واحد»[٢١].

وهذا ما كرّره أيضاً بنيامين نتنياهو عندما كان رئيساً للوزراء خلال مقولة «السلام في مقابل السلام والأمن في مقابل الأمن»، رافضاً الانسحاب في حينه من لبنان ومن الجولان ومن الضفّة الغربية وقطاع غزّة. وهكذا تمّ تعطيل قرارات الشرعية الدولية وتمّ وضع عمليه التسوية برمّتها على سكّة المجهول.

وإزاء الوضع القائم يمكننا تلخيص الستراتيجية الإسرائيلية بالنقاط التالية:

١ - تسعى إسرائيل للاحتفاظ بمواقع ستراتيجية في الأراضي العربية المحتلّة، وتعزيز موقعها الجيوستراتيجي في المنطقة مع العمل على زيادة رقعتها الاستيطانية طولاً وعرضاً.

٢ - تهتمّ بجني ثمار شعارات السلام، من طريق اتباع أسلوب العصا الغليظة والجزرة الرفيعة، ذلك بإقامة علاقات طبيعية مع العديد من الدول العربية، سراً وعلناً وفي مختلف مجالات التطبيع الاقتصادية والثقافية والعلمية والسياسية، وبالتالي تمويه سلبيات سياستها الخارجية وتعزيز دورها واقتصادها في المنطقة.

٣ - محاولة القيام بدور إقليمي مركزي، كدولة إقليمية عظمى، في منطقة الشرق الأوسط، على حساب الدول العربية والإسلامية التي تعتبر قلب ومحور هذه المنطقة، بطرح مشاريع وأفكار الشرق أوسطية.

٤ - الاحتفاظ باحتكار التفوّق العسكري ضمن دائرة شعاعها ١٥٠٠ كلم. إنطلاقاً من القدس بحسب تعبير ايهود باراك، من طريق تصنيع/ أو الحصول على أكثر الأسلحة الفتاكة تقدّماً في العالم - وتطوير برنامج التسلّح في مجال صناعة الصواريخ، والاستمرار بتطوير البرنامج النووي وسائر أسلحة الدمار الشامل(٢٢).

وتأسيساً على ما تقدّم، لا نتجاوز الحقيقة إن قلنا إنه في ظلّ هذا النظام المأزوم وهذه الستراتيجية، لا يرد حتى من باب الاحتمال، ان يتحقّق ما تصبو إليه شعوب المنطقة من أمن حقيقي ومن سلام شامل وعادل، إلا من خلال رصّ صفوف هذه الشعوب المهدّدة، وتوحيد رؤيتها ومواقفها من الخطر الصهيوني الداهم وامتداداته الاقليمية والدولية، الذي لا تنفع معه الحلول المنفردة ولا الوصفات العلاجية المهدّئة. والحل الجذري الذي إبتدعته المقاومة الصادقة والذكية في لبنان، من شأنه في هذا المجال أن يشكّل المثل والنبراس.

المراجع

(١) تيودور هرتسل - الدولة الصهيونية، ص ١١٨ وما بعدها.

(٢) عبد الفتاح ماضي - الدين والسياسة في إسرائيل - مكتبة مدبولي، ص ٤٢٧.

(٣) أسعد رزّوق - قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل ص ١٨٣.

(❖) علينا ملاحظة التقلّبات السريعة في شعبية القيادات مثل باراك ونتنياهو وشارون وعلينا ملاحظة انهيار أوسع تحالف حكومي في تاريخ إسرائيل بزعامة باراك خلال سنة ونصف فقط، الأمر الذي يكشف وجود خلل بنيوي ظاهر في تركيبة النظام وفي تركيبة الثقافة السياسية في المجتمع الإسرائيلي.

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر عبد الفتاح محمّد ماضي - الدين والسياسة في إسرائيل مكتبة مدبولي، ص ٤٣٠ - ٤٣١.

(٥) لمزيد من التفاصيل أنظر عبد الوهاب المسيري - الإمكانات الأيديولوجية الصهيونية العرب ومواجهة إسرائيل - مركز دراسات الوحدة العربية الجزء الأوّل ص ٣٠٥ وما بعدها.

وهذا التحليل البنيوي الداخلي لا ينفصل عن السياقات الحاصلة للصيرورات الخارجية، وشيوع ظاهرة ما بعد الحداثة والاقتصاد الليبرالي والعولمة، ومن هنا تبرز حقيقة إسرائيل كدولة تابعة لا تستطيع ولا يسمح لها بالإنفصال عن سياق المشروع الغربي وخاصة الأميركي. فمن التديّن والصهينة إلى الحداثة، وما بعد الحداثة، ومن النهج التعاوني الاشتراكي (الكيبوتسات والموشافات والهستدروت، إلى الليبرالية والخصخصة والإندماج في السوق الحر. ومن النظام الحزبي البرلماني إلى النظام شبه الرئاسي (الهجين)، المتجلّي في فصل انتخابات رئاسة الوزراء عن انتخابات الكنيست. ومن المركزية الحزبية (العمل والليكود) إلى التعددية، وهذا كلّه يعني إعادة النظر في العناصر البنيوية ويعكس التحوّلات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية التي عبّر عنها وزير الخارجية الإسرائيلي وعضو الكنيست عن حزب العمل شلومو بن عامي - الأستاذ في جامعة تل أبيب بقوله: «إن هذا المجتمع الذي أنشأه الأباء المؤسّسون من الصهاينة وأرادوا أن يكون بوتقة صهر تمتزج فيها مختلف الثقافات واللغات، تحوّل إلى مجتمع متعدّد الثقافات ومتعدّد الطوائف».

(٦) شلومو بن عامي - الشعب ضدّ الدولة - معاريف الإسرائيلية ١٩٩٦/٩/٢٢، ص ٣٤.

(٧) معاريف - ديمقراطية الجنرالات حاييم هاتفقي ١٩٩٩/١/٢٨، نشرته السفير بتاريخ ١٩٩٩/٢/١.

(٨) لمزيد من المعلومات أنظر: إبراهيم أبو جابر - معطيات ووقائع بين يدي الإنتخابات الإسرائيلية - قضايا شرق أوسطية - معطيات ووقائع ص ٣٣ وما بعدها.

(٩) صحيفة الشرق ١٠٠١/١/٢٥.

(١٠) إسرائيل عام ٢٠٠٠ - تصوّرات إسرائيلية - دار الجليل - عمّان ص ١٣.

(١١) المصدر السابق ص ١٥.

(١٢) المصدر نفسه.

(❖) أليشوف: الوجود الاستيطاني اليهودي ما قبل تأسيس «الدولة».

(١٣) نسرين غوانمة - إسرائيل، الأحزاب السياسية وتطلّعاتها. الدار المتحدة للنشر - عمان، ص ٢٨٣.

(١٤) رونيت موزيكانت - معاريف ٢٠٠٠/٥/١٢ - ثمّة إنفجار سيحصل.

(١٥) جيروزاليم بوست ١٩٩٧/٧/٢٤ - موشيه آرينز - كيفية عدم اتخاذ قرارات في إسرائيل.

(١٦) جيروزاليم بوست ١٩٩٦/٦/١٦.

(١٧) أنظر في هذا الخصوص - ماجد كيالي - إسرائيل ومشكلات التحوّل إلى دولة عادية - صحيفة الحياة - ٢٠٠٠/٩/٢٥.

(❖) الإحلالي: تطلق على المجتمع الذي حلّ محلّ مجتمع آخر وقام على حسابه.

(١٨) الحياة ٢٠٠٠/١٢/١٢ - باتريك سيل - رسالة مفتوحة إلى باراك.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) حسن طويلة - مأزق إسرائيل - المؤسّسة العربية للدراسات، ١٩٧٩، ص ٤٦.

(٢١) شؤون عربية - العدد ٩٢ - كانون الأوّل ١٩٩٧، ص ١٠٤.

(٢٢) يقول باراك: «نحن القوّة الكبرى في المنطقة. نحن القوّة الأقوى في نطاق ١٥٠٠ كلم حول القدس». - أنظر مجلّة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٠ خريف ١٩٩٩، ص ١٥٠، مقابلة مع ايهود باراك.

الجيوبوليتكا الإسرائيلية إزاء الضفّة الغربية وقطاع غزّة

د. معين حداد(*)

إن تعبير الجيوبوليتكا والتعابير المرادفة مثل الجيو سياسة أو الجغراسيا وحتى الجغرافيا السياسية يجري استخدامها بكثافة ولكن بشكل يكتنفه الغموض والإبهام، وذلك في وسائل الإعلام كما في نصوص ومنشورات يتوهّم أصحابها أنهم يتناولون مفهوم الجيوبوليتكا (أو ما يرادفها) على نحو علمي وصحيح.

إن علم الجيوبوليتكا هو تيار بحثي أكاديمي يعنى بنزاع الجماعات (قوى سياسية، دول...) على أراضٍ تعتبرها كلّ جماعة من هذه الجماعات ملكاً لها، وذلك انطلاقاً من أفكار وتصوّرات تتبناها وتصوغها هذه الجماعة أو تلك إزاء الأراضي المتنازع عليها وتشكّل هذه الأفكار والتصوّرات جيوبوليتكا خاصة بالجماعة المعنية بالنزاع، تحتوي حكماً على طموحات ومطالب أرضانية Territoriales تساهم في اختيار وتحديد السُبل والاستهدافات الآيلة إلى الاستثمار بالأراضي المتنازع عليها. وعليه فإن علم أو منهج الجيوبوليتكا يسعى إلى تحليل الأفكار والتصوّرات الأرضانية، أي الخاصة بالأراضي المتنازع عليها، مع الإحاطة بالمكوّنات الجغرافية لهذه الأراضي، وذلك بهدف تحديد محتوى وحجم النزاع، واستشراف مناحيه، والمساهمة في إيجاد الحلول له[1].

بدأ الصراع على فلسطين، مطلع القرن العشرين، وتحوّل في نهاية هذا القرن إلى نزاع على قسم منها يتألّف من الضفّة الغربية وقطاع غزّة (رسم ١). جاء هذا التحوّل

(*) استاذ جامعي.

بعد تراكم هائل من الأحداث الحافلة والدرامية المثيرة، تقاطعت فيها الموجات العسكرية مع الأنشطة الديبلوماسية على المستويات الإقليمية والدولية؛ وأنتجت موازين القوى المتصارعة، قرار الأمم المتّحدة الشهير ٢٤٢ عام ١٩٦٧ الذي أيّد «حق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة» اعترفت به الدول العربية ومنظّمة التحرير الفلسطينية، تباعاً، بالمقابل أنتجت موازين القوى عينها في ما بعد، مؤتمر مدريد، ثمّ اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية، والتي بموجبها حصل الفلسطينيون، بتأييد من المجتمع الدولي، على «حق إقامة دولتهم في أراضي الضفّة الغربية وقطاع غزّة».

منذ ذلك التاريخ، ما تزال عملية التسوية مستمرّة، ولا شيء يشير إلى توقّفها أو إلغائها، رغم العثرات المتكاثرة، والتردّيات المستفحلة. ذلك أن مجمل الأحداث مهما بلغت من الخطورة تبدو وكأنها عاجزة عن اختراق السقف المبني على ركيزتين: الأولى قبول الدول العربية بوجود إسرائيل «ضمن حدود آمنة» والثاني قبول إسرائيل بقيام «الدولة الفلسطينية» على الأراضي الفلسطينية (أي الضفّة والقطاع) التي احتلّتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

ولكن لما كانت إسرائيل هي التي تتمتّع بالتفوّق الستراتيجي الذي تؤمّنه لها الولايات المتحدة الأميركية، فإنّنا نحاول هنا الكشف عن الأوجه المتعدّدة للاستهدافات الإسرائيلية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، إنطلاقاً من مقاربة الجدلية القائمة بين الجيوبوليتكا الإسرائيلية من جهة وأراضي الضفّة والقطاع من جهة أخرى. لذا فإن الإشكالية التي نعالجها تتراتب أسئلتها المحورية على النحو التالي:

- كيف تبدو رؤية إسرائيل إلى أمنها وحدودها الآمنة بعد إقرارها بضرورة الإنسحاب من أراضي الضفة والقطاع مع ما يعترض هذا الإنسحاب مع تصوّرات وأفكار الإسرائيليين الخاصة بهذه الأراضي؟

- ما هي الوقائع الميدانية والتطوّرات الموضوعية في كلّ من الضفّة والقطاع والتي تمنع الجيوبوليتكا الإسرائيلية من تحقيق وتنفيذ كامل استهدافاتها؟

- كيف ينعكس مجمل هذه الأمور على عملية التسوية؟

جدلية الجيوبوليتكا الإسرائيلية والجغرافية الفلسطينية

الجيوبوليتكا بما هي نزاع متنوّع الأبعاد والأشكال على الأراضي، تجعل من جغرافية هذه الأراضي بمكوّناتها الطبيعة والبشرية عاملاً أساسياً في تحديد أطر ومناحي هذا النزاع.

١. الحدود الآمنة

في حين شكّلت الجيوبوليتكا الصهيونية محرّكاً فاعلاً للعمليات الاستيطانية اليهودية في فلسطين، فإن الجيوبوليتكا الإسرائيلية تجد نفسها مضطرّة لإيلاء موضوع «الأمن» الأفضلية على موضوع «الاستيطان». ذلك أن تطوّر العلاقة بين «الأمن» و«الاستيطان» قد دخل مرحلة جديدة بات فيها تغليب «الأمن» على «الاستيطان» أمراً لا مفرّ منه، بعدما وصلت الجيوبوليتكا الصهيونية إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه من تحقيق لطموحاتها الأرضانية Territoriales[٢].

بمعنى آخر لم يعد بالإمكان الأخذ بتلك المشاريع الطموحة التي حلمت بها الحركة الصهيونية في النصف الأوّل من القرن العشرين وأخذتها على محمل الجد مثل المشاريع التي توصي بإنشاء «إسرائيل الكبرى» الممتدّة حتى عمان وبيروت ودمشق أو الشعارات التي تقول «أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل»: هذه المشاريع والشعارات التي ما انفكّت بعض الأقلام العربية تذكر بها أو بما هو قريب إليها ظنّاً أنّها تحذّر من الخطر الصهيوني، لم يعد لها أيّ مصداقية، وهي في مختلف الأحوال تطلّعات صهيونية كان أصحابها يدركون أنّه لا يمكن لهم متابعتها ميدانياً. غير أن إطلاق آلية التداول بها أدّى في الجانب العربي إلى إنتشار نوع من الأدبيات السياسية التي تقف إلى هذه الدرجة أو تلك حائلاً دون اتساع المقاربات العلمية لهذا الموضوع الخطير. فالاستيطان، ومنذ الستينات من القرن العشرين كان قد استنفذ إمكانياته ذات المواصفات التوسّعية الكبرى. وهذا الاستنفاذ هو الذي وضع «الأمن» «والحدود الآمنة» في أولويات الاهتمامات الإسرائيلية.

ولكن في الواقع لا توجد على الأرض حدود آمنة بحدّ ذاتها، أو حدود أمنية بالمطلق، إذ ما قد يكون آمناً لفريق قد لا يكون آمناً للفريق الثاني، الأمر الذي من الممكن أن

يهدّد أمن الفريق الأوّل. وعليه فالأمن إما أن يكون بالتوافق الكلّي والشامل، أو لا يكون. والمعروف أن ترسيم الحدود السياسية بين الدول يخضع لثلاث مراحل، تبدأ بالتعريف الذي يسمّي الأماكن الجغرافية ويحدّد المناطق التي تمرّ فيها خطوط الحدود، وفي المرحلة الثانية تُرسم الحدود على الخرائط، وفي المرحلة الثالثة يتمّ تعيين خطوط الحدود على الأراضي من خلال تثبيت نقاط مرقّمة ومعالم حدودية أو نشر أسلاك شائكة... وفق ما تقتضيه الظروف القائمة بين الدول المعنية بترسيم حدودها السياسية. هذا، ولمّا كانت خطوط الحدود تخترق مساحات جغرافية تتوزّع على الأفرقاء المتنازعين، فإن تقييم الميزات الستراتيجية لهذه المساحات تكون الشغل الشاغل لكلّ فريق على حدة قبل وأثناء وحتى بعد ترسيم الحدود، وذلك من خلال البحث عن العناصر التي تجعل من جغرافية المناطق الحدودية حليفاً موضوعياً على الأرض في حال المواجهة العسكرية أو التوتّرات الأمنية. لذلك فإن تعبير «الحدود الآمنة» ينطوي بالضرورة على معان مغايرة بالنسبة لكلّ فريق من أفرقاء النزاع. وقد تصل عند الشروع في تنفيذ وتحقيق ترسيم الحدود إلى مستوى مستعر من التناقض.

والحال، أن السلام أو الحرب بين الدول يبقيان مرهونين بموازين قوى شاملة تتجاوز خطوط الحدود المرسومة على الخرائط والمعيّنة على الأراضي؛ فهذه الموازين تأخذ بعين الاعتبار هيئة هذه الأراضي بمكوّناتها الطبيعية والبشرية. وعليه فإذا كان هذا حال الأمن بين الدول، فماذا تكون عليه بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد التوافق على قيام الدولة الفلسطينية، لا سيما وأن الفريقين يتقاسمان الأراضي ذاتها؟ من هنا صارت الجغرافيا تحتلّ الحيّز الأوسع في تحديد العلاقة الأمنية وفي عملية ترسيم الحدود بين الدولتين.

٢ - الجغرافيا الفلسطينية

تصل مساحة فلسطين بحدودها الدولية التي وضعها الانتداب البريطاني (بالتوافق مع الفرنسيين في اتفاقيات سايكس بيكو) والتي جرى عليها الصراع بين الحركة الصهيونية والفلسطينيين، إلى حوالى ٢٨ ألف كلم٢، وهي تتوزّع على وحدات جغرافية طبيعية متنوّعة، (رسم ٢) الضفّة الغربية (أي غرب نهر الأردن) تقوم على بنية جيولوجية تتشكّل من ثنية محدبة رئيسية ذات محور طولي، وهي على قدر كبير من

الاتساع. تتميّز هذه الثنية بانحناء شديد لطبقاتها الجيولوجية نحو الشرق، تزيد من حدّته صدوع جيولوجية (رسم ٣ مقطع - ج - د) تواكب حفرة الانهدام في غور الأردن، بينما تميل الطبقات الجيولوجية إلى الغرب على نحو معتدل نسبياً. وتتوزّع التضاريس الفلسطينية عموماً من البحر إلى نهر الأردن على الشكل التالي: سهل ساحلي، هضاب السفوح الغربية، المرتفعات الجبلية في الأواسط، ثم السفوح الشرقية ذوات الهضاب الضيّقة والمدرجة والتي يعود تدرجها إلى سلسلة الصدوع المواكبة لحفرة انهدام الأردن. فغور الأردن الممتد من بحيرة طبريا في الشمال إلى البحر الميت في الجنوب. ويبلغ متوسّط ارتفاع خط القمم أو خط توزيع المياه الذي يتواجد في الضفّة الغربية (رسم ٣)، نحو ١٠٠ م.، ويصل في الجنوب إلى ١٠٢٠ م. بالقرب من مدينة الخليل، وإلى ١٠٤٠ م. بالقرب من مدينة نابلس في الشمال، لكنّه ينخفض بين الموقعين في ممر القدس إلى ٦٥٠م.

ولمّا كان خط القمم يتوافق مع المحور الطولي للثنية الجيولوجية الرئيسة، المذكورة أعلاه، فإنّه نظراً للفروقات بين انحنائها نحو الغرب وانحنائها الآخر والأشد نحو الشرق، فقد بات خط القمم أقرب إلى غور الأردن منه إلى البحر المتوسّط بنسبة الثلث إلى الثلثين (رسم ٣ مقطع أ - ب). وقد تموضعت على خط القمم أو خط تقاسم المياه وبالقرب منه مدن الضفة الغربية الرئيسة باستثناء مدينة أريحا، الأمر الذي جعل هذه المدن تشرف بشكل مباشر، لا على غور الأردن وحسب، وإنّما على السفوح الغربية والسهل الساحلي أيضاً، أي على المناطق الأكثر حيوية في إسرائيل حيث تتمركز الأنشطة الاقتصادية الأساسية المدينية الاستقطابية في شريط ضيّق جغرافياً وهش ستراتيجياً (رسم ٤).

٣ - الجغرافيا التوراتية وأمن إسرائيل

تنهض الجيوبوليتكا الإسرائيلية، كما الجيوبوليتكا الصهيونية من قبلها، على التصوّرات التوراتية للأراضي الفلسطينية المبنية على ذاكرة تختزن شتى ضروب الصراعات السياسية والعسكرية.

في التاريخ القديم كان اسم إسرائيل ينطوي على معان عدّة، ومنها ما كان يشير إلى المجال الجغرافي الذي توجد فيه الأسباط العبرية البالغ عددها ١٢ سبطاً، ويمتدّ هذا

المجال من دان في شمال فلسطين إلى بئر السبع في جنوبها (رسم ٥)، كما أن من معاني اسم إسرائيل ما كان يشير إلى المجموعة اليهودية الموجودة في شمال فلسطين فقط، والتي كانت تشكّل مملكة تعرف باسم عاصمتها السامرة، وهذه المملكة كانت على خلاف مع المملكة اليهودية الأخرى في الجنوب والتي كانت تُعرف باسم مملكة يهودا. لكن «الملك داوود» تمكّن من تحقيق الوحدة بين «يهودا والسامرة»، تحت اسم مملكة إسرائيل، واتخذ من مدينة القدس ذات الموقع المحايد جغرافياً بين المملكتين عاصمة له. وقد تمتعت بعد ذلك مملكة إسرائيل بازدهار ملحوظ «وكان يهودا وإسرائيل كثيرين كالرمل الذي على البحر في الكثرة يأكلون ويشربون ويفرحون»[٢] هذا ويقوم المشروع الصهيوني برمّته على إحياء «مملكة داوود» وعاصمتها القدس. لذلك تحوّلت الضفة الغربية في مجمل المعاملات الإدارية والرسمية بعد احتلالها سنة ١٩٦٧ إلى «يهودا والسامرة» في إشارة إلى أن اليهود قد استعادوا الأجزاء الأساسية من «أرض إسرائيل».

لكنّ التسوية مع الفلسطينيين تقتضي الانسحاب من هذه الأجزاء، وعليه يصبح السؤال الشائك بالنسبة للإسرائيليين: كيف تنسحب إسرائيل من أرض إسرائيل؟ يبدو من طبيعة هذا السؤال أنه يصدم المفاهيم المنغرزة في التصوّرات الصهيونية لأراضي فلسطين، لذا فإن الانسحاب من الضفّة الغربية يؤسّس لتبدّلات جوهرية في العقيدة الصهيونية، وبالتالي في عقيدة دولة إسرائيل. إلى ذلك تحمل مسألة الانسحاب أيضاً على المستوى الستراتيجي بعداً آخر، إذ يدرك الإسرائيليون اليوم أن قدرة «أجدادهم» على الاحتفاظ بأراضي «يهودا والسامرة» خلال ثلاثة عشر قرناً لم تكن وليدة ذلك «التحالف الربّاني» أي تحالف «الله مع شعبه المختار» بقدر ما كانت مبنية على عوامل جغرافية طبيعية حليفة لهم في دفاعهم عن هذه الأراضي وحمايتهم لها. وهم يعتبرون اليوم أن «أجدادهم» لم يخسروا «يهودا والسامرة» أمام الجيش الروماني إلا بعد أن «تعاونت» عائلة الملك هيرودس مع هذا الجيش، والتعاون مع العدو يعني الخيانة.

ذلك أن «يهودا والسامرة» بما هي أراضي مرتفعة، تشرف على السفوح الغربية والسهل الساحلي وتتفوّق عليهما من الوجهة الستراتيجية. والمفارقة اليوم هي تموضع الإسرائيليين في الأراضي المنخفضة بينما يقطن الفلسطينيون الأعالي، فقد انقلب الوضع بالنسبة للتاريخ. كان اليهود في التاريخ يتمركزون في الأعالي ويتحيّنون الفرص للانقضاض على الكنعانيين «أجداد» الفلسطينيين في السهول الساحلية حيث كانت «مدنهم تفيض لبناً وعسلاً»[٢] ونظراً إلى تداخل العناصر البشرية للفريقين ضمن مجال

جغرافي واحد فإن الترسانات الصاروخية والنووية التي تملكها إسرائيل لن تجدي نفعاً في حال اختلال موازين القوى بالنسبة لما هو عليه اليوم. لذلك سيبقى النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي محكوماً بالمفاهيم الجيوستراتيجية التقليدية. بينما اتخذ ويتخذ نزاع إسرائيل مع الدول العربية منحاً آخر يتشكّل من مفاهيم ستراتيجية عسكرية مغايرة للمفاهيم الأولى.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن انقلاب الأوضاع بالنسبة للتاريخ لا يقتصر على التوزيع الجغرافي لكلا الفريقين الإسرائيلي من جهة والفلسطيني من جهة أخرى، بل يتعدّاه إلى سبل المواجهة بينهما. ويفيد ما جاء في التوراة أن «النبي داوود» قد صرع «الفلسطيني» «غوليات» الجبّار المدجّج بالسلاح عندما تمكّن بمقلاعه من رمي غوليات هذا بحجر قاتل. وجاء مصرع هذا الأخير وظفر «النبي داوود» في المبارزة الحاسمة بين الاثنين ليحوّل سير القتال بين «الفلسطينيين» من جهة و«اليهود» من جهة أخرى ويتأمّن بذلك انتصار هؤلاء على أولئك. واليوم تنعكس الأدوار بين الفريقين، فالفلسطينيون هم الذين يواجهون بالحجارة اعتى آلة عسكرية في العالم، والتي تذكر إلى هذا الحد أو ذاك بغوليات الجبار[٤].

إلى ذلك تنفرد مدينة القدس بحالة خاصة في سياق التسوية بما تملكه من حدّة رمزية بالنسبة لكلا الفريقين، غير أنها لا تختلف في العمق عن سائر المناطق المتنازع عليها من حيث مكانتها الستراتيجية. في التاريخ دمّرها الرومان تمهيداً لسيطرتهم على «يهودا» أي الجزء الجنوبي من الضفة الغربية، لأنها تشكّل عقدة التقاطع بين الطريق الذي يربط الشمال بالجنوب (رسم ٦) والممر الوحيد الذي يصل الغرب بالشرق في محاذاة البحر الميت، الذي يشكّل حاجزاً طبيعياً أمام حركة المرور البرية. لكن المدينة، فضلاً عن ذلك، ترمز بالنسبة لإسرائيل اليوم من بين ما ترمز إليه، إلى الوحدة السياسية التي أسّسها «الملك داوود» عندما جعلها عاصمة لمملكته. لذلك فإن تهويدها وامتلاكها من قبل إسرائيل في الوقت الراهن هما في اعتبار الإسرائيليين أساسيان لاستمرار إسرائيل كأمّة متجذّرة في المنطقة بشكل عام.

وقد نشأ عن مجمل التصوّرات للأراضي المحتلّة بعد عام ١٩٦٧ حقل معرفي جديد في إسرائيل راح ينمو باضطراد وهو يشكّل أسلوباً خاصاً في مقاربة التاريخ يقضي باستغلال علم الآثار لأهداف سياسية، ودعي هذا الحقل المعرفي «علم الآثار السياسي» "Archéologie politique"[٥]، ويرمي البحث فيه إلى تحديد وتعيين المواضع

والمساحات التي كان يملكها «الأجداد»، ليصار إمّا إلى زرع المستوطنات فيها حيثما تسمح الظروف، وإمّا إلى إنشاء نقاط أمنية وعسكرية (تمهيداً أحياناً لإنشاء مستوطنات جديدة حولها) تمكّن الإسرائيليين من الإمساك بزمام الأمور والسيطرة على السكان الفلسطينيين.

٤ - الحدود الشرقية: نهر الأردن ودوره الأمني

لما كانت الدروس المستقاة من الجغرافيا التوراتية، مضافة إليها المعطيات الجيو ستراتيجية، تعلن عن الهشاشة الأمنية للسهول الساحلية في غرب فلسطين حيث يتكاثف السكان الإسرائيليون اليوم، فإن القبض على نواحي المرتفعات لجهة الشرق يقضي بجعل نهر الأردن الواقع وراء هذه المرتفعات التي تتموضع على متونها مدن الضفّة الغربية وسائر المراكز السكنية الفلسطينية، حداً طبيعياً وسياسياً لدولة إسرائيل.

ويجمع الإسرائيليون على اختلاف انتماءاتهم السياسية على أن نهر الأردن يقع ضمن «أرض إسرائيل»، ولمّا كان معظمهم يعتبر أن «أرض إسرائيل» هي من حق دولة إسرائيل» فقد أقدمت هذه الدولة بعد سنة ١٩٦٧ على زرع مستوطنات ونقاطاً عسكرية على طول المجرى الثاني للنهر لجهة ضفّته اليمنى بحيث باتت إسرائيل تشرف مباشرة على طول النهر وتتحكّم فيه في الوقت نفسه.

يبلغ طول النهر بين بحيرة طبريا في الشمال والبحر الميت في الجنوب ١١٨ كلم. ويراوح عرض السرير الكبير لوادي النهر ما بين ١٠ و١٥ كلم، لكنّ منسوب النهر بحدّ ذاته متواضع، وتعتري مجراه أمكنة كثيرة تتميّز بالضحالة، ممّا دفع بالمستوطنين اليهود بالقرب منه إلى استثمار المياه الجوفية بواسطة الآبار لسدّ حاجاتهم نظراً لضحالة مياه النهر. ذلك أن مياه بحيرة طبريا التي تغذّي النهر قد تمّ سحبها نحو المراكز السكنية في إسرائيل (بنسبة ٦٠ بالمئة من حجمها).

هذه المعطيات تفيد أن نهر الأردن لا يشكّل من الناحية الستراتيجية سوى حاجز طبيعي ثانوي أمام العمليات العسكرية الواسعة. لكن أصحاب القرار في إسرائيل، لا سيما الستراتيجيون منهم، يتمسّكون به، لا لأنّه يؤمّن لهم مواجهة أفضل للجيوش القادمة من الشرق وحسب، بل لأنّه يتيح لهم الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية والأمنية

على الضفّة الغربية من خلال تطويق مدنها الفلسطينية، بالإضافة إلى أنه في الوقت نفسه يؤمّن شروطاً فضلى للدفاع عن مدينة القدس.

تحدّيات في مواجهة الجيوبوليتكا الإسرائيلية

تعرّضت العمليات الاستيطانية (بما هي الأداة التنفيذية للجيوبوليتكا الصهيونية) لجملة من العوائق[٦] شكّلت كوابح حاسمة لها. وفي السياق ذاته واجهت وتواجه الطموحات الاستيطانية للجيوبوليتكا الإسرائيلية في أراضي الضفّة الغربية وقطاع غزّة أوضاعاً تجافي هذه الطموحات حتى الاستعصاء. ويمكن إيضاح ذلك عبر النقاط التالية:

١. محدودية الموارد الديموغرافية

أثبتت التجارب الاستيطانية في العالم الحديث[٧] أن تكثيف الاستيطان وتمدّده عموماً يقومان على موجات كبرى ومتتالية من المهاجرين الوافدين الجدد بما يؤدّي إلى كسر التوازن الديموغرافي مع السكّان الأصليين، الأمر الذي يتطلّب فائضاً ديموغرافياً للمستوطنين يساهم في تأمين اتساع العمليات الاستيطانية والسيطرة على الأراضي الجديدة والتحكّم في مجالاتها الجغرافية لتنظيمها على نحو مجدٍ.

غير أن إسرائيل منذ نشأتها وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين لم تشهد سوى موجتين كبيرتين من المهاجرين الوافدين اليهود (رسم ٧)، الأولى جرت في مرحلة النشأة، أي في أواسط القون العشرين، والموجة الثانية في التسعينات من القرن المذكور، أطلقها انهيار الاتحاد السوفياتي وتمثّلت بهجرة اليهود من جمهوريات الكتلة الشرقية المفكّكة، لا سيما الروسية منها.

ما بين الموجتين، لم يكن الميزان الديموغرافي بين المهاجرين الوافدين إلى إسرائيل والمهاجرين المغادرين منها يتمتّع بذاك الفائض الذي يمكّن المجتمع الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية، (وكلاهما في الأصل مجتمع استيطاني) من امتلاك دينامية تنحو تلقائياً باتجاه التوسّع. ففي عامي ١٩٥٣ و١٩٦٦ انخفض الفائض الديموغرافي إلى درجة الصفر. وبعد احتلال أراضي الضفّة الغربية وقطاع غزّة عام ١٩٦٧، أي بعد أن اشتدّت حاجة إسرائيل إلى مهاجرين وافدين جدداً لتحقيق طموحاتها في الأراضي التي

احتلّتها، شهد عاما ١٩٧٥ و١٩٧٦ انخفاضاً حاداً في حجم المهاجرين الوافدين، أمّا الأخطر من ذلك فهو ما جرى بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨ عندما سجّل عدد المهاجرين المغادرين من إسرائيل تفوّقاً ملحوظاً على عدد المهاجرين الوافدين إليها، ممّا يعني أن دولة إسرائيل لم تتمتع بالقدرة الاستقطابية السكانية التي أملَت الحركة الصهيونية في أن تمارسها هذه الدولة على اليهود في العالم.

أمّا بالنسبة للموجة الأخيرة، أي التي عُرفت باسم «الموجة الروسية»، فعلى الرغم من أهميّتها العددية وخطورة تداعياتها، فإنها لم تؤدِ إلى ارتفاع وتيرة الاستيطان في أراضي الضفّة الغربية وقطاع غزّة. فقد قُدّر مجموع الذين وصلوا إلى إسرائيل بين ١٩٨٩ و١٩٩٥ بمليون نسمة[٨] ولكن غادر منهم حوالى ٣٠٠ ألف باتجاه الولايات المتحدة والدول الأميركية الأخرى، كما تبيّن بعد مدّة أن مواطنين من الجمهوريات السوفياتية سابقاً، غير يهود، قد تمكّنوا من الاندساس في صفوف القادمين إلى إسرائيل. وقُدّر عدد «المندسّين» ما بين ثلاثين وخمسين ألف نسمة وهم بطبيعة الحال غير مبالين بالشؤون الإسرائيلية لا سيما الطموحات الاستيطانية والتوسّعية منها.

كان من المنتظر أن تؤدّي الموجة الروسية إلى تفعيل العمليات الاستيطانية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة على نحو واسع. غير أن الأكثرية الساحقة من الروس فضّلوا البقاء داخل الخط الأخضر، أي ضمن حدود إسرائيل ١٩٤٨، ممّا يشير إلى أن إسرائيل لم تتمكّن خلال أكثر من ربع قرن على الاحتلال من خلق شروط استقطابية للاستيطان الواسع في الضفّة الغربية وقطاع غزّة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إبرام اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وإقرار إسرائيل بقيام الدولة الفلسطينية وما يستلزم ذلك من إنسحابات من الضفة الغربية وقطاع غزّة، قد توافق مع بدء انحسار الموجة «الروسية» من المهاجرين الوافدين، ممّا يعني أن إسرائيل تدرك أن أفق الاستيطان الواسع، أي الذي يحمل إمكانية الاستملاك التام للأراضي المحتلّة بعد عام ١٩٦٧ تمهيداً لابتلاعها، قد بات مسدوداً.

وممّا يشير إلى عرقلة الطموحات الاستيطانية هو ما آلت إليه الأوضاع الديموغرافية عموماً في الضفّة الغربية وقطاع غزّة. ذلك أن إسرائيل قد زرعت خلال ربع قرن من الإحتلال ١٨٠ مستوطنة، يقدّر مدى استيعابها في حال توافر الشروط الملائمة بحوالى مليون نسمة. غير أن عدد المستوطنين بقي حتى عام ٢٠٠١ في حدود ٢٠٠ ألفاً، مع العلم أنه في مطلع الثمانينات جرى احتساب اسقاطات ديموغرافية

مستقبلية أفادت بأنّ عدد المستوطنين اليهود في الضفّة الغربية وقطاع غزّة من الممكن أن يصل إلى مليون ونصف المليون نسمة في نهاية العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين[٩].

إلى ذلك بلغت تكاليف المستوطنات في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزّة حوالى ثلاث مليارات دولار. وقد ساهم ارتفاع التكاليف في جعل هذه المستوطنات عبءاً على الاقتصاد الإسرائيلي، ممّا حدّ من تمدّدها على نحو واسع، وساهم في الوقت عينه في شق المجتمع الإسرائيلي وإحلال خلافات في وجهات النظر على الصعيد السياسي الخاص بالتسوية مع الفلسطينيين، بين السكان داخل الخط الأخضر من جهة والمستوطنين المتشدّدين خارج الخط المذكور.

بالإضافة إلى ذلك، تعرّضت «الروح الريادية» التي تميّز بها المستوطنون اليهود خلال النصف الأوّل من القرن العشرين للتآكل والإنحلال[١٠] وفقدت الأجيال الجديدة التي نمت في كنف الدولة الإسرائيلية حماس الأجيال السابقة في إقتحام الأراضي الجديدة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، عندما احتلّت إسرائيل الضفة الغربية، أطلقت عليها إسم «يهودا والسامرة». كانت إسرائيل تريد من العالم أن يعترف أنها استردّت أرضاً ملكاً لها، ضاعت منها في التاريخ، غير أن هذه التسمية لم تتمكّن من شق طريقها في وسائل الإعلام الدولية، مع العلم أن للمتعاطفين مع إسرائيل من يهود وغير يهود نفوذاً ملحوظاً في هذه الوسائل، ومع ذلك بقيت «الضفة الغربية» تعرف في وسائل الإعلام الأنغلوفوني West Bank وفي الإعلام الفرنكوفوني بـ Cisjordanie. واستمرّت هذه التسميات في المحافل والأوساط الديبلوماسية الدولية، الأمر الذي يشير إلى عدم إقتناع العالم بملكية إسرائيل للضفة؛ وعدم الإقتناع هذا ساهم في إفقاد الاستيطان مبرّراته على الصعد الديبلوماسية الدولية.

٢. المواجهة الديموغرافية

تتميّز المواجهة الديموغرافية، إذا جاز التعبير، بين الفلسطينيين، من جهة واليهود من جهة أخرى، في أن التزايد السكاني الفلسطيني الطبيعي يتجاوز ٤ بالمئة، بينما لا يتعدّى التزايد السكاني لليهود ٢ بالمئة.

يُقدّر عدد الفلسطينيين في الضفّة الغربية وقطاع غزّة مع مطلع عام ٢٠٠١ بثلاثة ملايين نسمة، مليونان في الضفة، ومليون في القطاع. ويُقدّر عدد الإسرائيليين بستّة

ملايين نسمة، إنّما بينهم مليون نسمة هم من الفلسطينيين العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، ممّا يعني أن فلسطين بحدودها الدولية الانتدابية تضمّ خمسة ملايين نسمة من اليهود مقابل أربعة ملايين نسمة من الفلسطينيين. ولمّا لم يعد في الأفق موجة كبرى من المهاجرين الوافدين اليهود إلى فلسطين على غرار الموجة الروسية، فإن الفارق العددي بين الفلسطينيين من جهة واليهود من جهة أخرى آخذ بالتضاؤل نظراً لارتفاع الزيادة السكانية الفلسطينية قياساً على الزيادة اليهودية، ممّا يجعل عمليّة «إغراق» الأراضي المحتلّة بعد ١٩٦٧ بالمستوطنين اليهود كمقدّمة افتراضية لضم هذه الأراضي إلى الدولة الإسرائيلية أمراً مستحيلاً، مع العلم أن ضم الأراضي المحتلّة (بعد ١٩٦٧) حالياً يؤدّي إلى اكتساب ثلاثة ملايين فلسطيني للجنسية الإسرائيلية، يضافون إلى المليون فلسطيني الموجودين داخل الخط الأخضر، ممّا يعني أن هذه الأعداد وما ستؤول إليه من ازدياد من شأنه أن يقوّض أسس الدولة الإسرائيلية برمّتها، إذ من المتوقّع أن يتجاوز عدد الفلسطينيين عدد اليهود في فلسطين بحدودها الدولية الانتدابية في أقل من عقدين من الزمن. وقد شاعت إزاء هذه المعطيات لدى الإسرائيليين فكرة ترحيل أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الخارج دعيت الترانسفير Transfere[١١] كحل يريح إسرائيل من المواجهة الديموغرافية مع الفلسطينيين. غير أن الوقائع الميدانية والاقتصادية والظروف الدولية قضت على إمكانية وضع فكرة الترحيل هذه موضع التنفيذ بشكل جدّي أو منهجي.

لا شك أن المعطيات الديموغرافية وتطوّراتها لم تكن خافية على الإسرائيليين، وهم منذ نشأة دولتهم أدركوا خطورتها. ففي سنة ١٩٤٩ عكس مسؤولون عديدون في الإدارة الإسرائيلية الشعور بأنه يوجد على أراضي دولتهم فلسطينيون أكثر ممّا ينبغي، مع العلم أن هؤلاء الفلسطينيين الذين مُنحوا الجنسية الإسرائيلية كانوا في حدود ١٥٠ ألف نسمة، إلا أن ارتفاع معدّل الولادات في صفوفهم كان ملحوظاً. لذلك حذّر نواب في الكنيست أن الفلسطينيين الإسرائيليين سيزدادون بسرعة. وقد دفع هذا القلق حكومة إسرائيل آنذاك إلى تقديم جائزة تهبها الدولة لكلّ أم تلد طفلها العاشر، في محاولة لحث اليهود على رفع معدّلات الولادات لديهم. لكنّ الحكومة بعد عشر سنوات ألغت الجائزة عندما تبيّن أن الجائزة التي كانت ترمي في الأصل إلى حض النساء اليهوديات على الإنجاب فازت بها نساء كثيرات عربيات. وللتخلّص من هذه المشكلة اقترحت الحكومة الإسرائيلية نقل مسؤولية التشجيع على الإنجاب من الدولة إلى الوكالة

اليهودية[١٢]. وبذلك تنحصر الجائزة بالنساء اليهوديات دون الفلسطينيات من اللواتي يحملن الجنسية الإسرائيلية.

غير أن ما عُرف عن الإسرائيليين من دقّة في التخطيط وطول النفس في العمل على تحقيق ما يرمون إليه يتيح لنا التأكيد أنهم لم يفاجأوا بالتطوّرات التي أملت عليهم القبول بالدولة الفلسطينية على أراضي الضفة والقطاع، ومن بين هذه التطوّرات تلك المتعلّقة بالأوضاع الديموغرافية في فلسطين وتداعياتها على مختلف الصعد. وما يعزّز هذا التأكيد أنهم بعد عام ١٩٦٧ ضمّوا إلى دولتهم في بداية الثمانينات كلاً من الجولان السوري المحتل ومدينة القدس الشرقية والضفة الغربية المحتلّة، بينما استمرّت سائر الأراضي المحتلّة في عهدة الإدارة العسكرية دون إلحاقها بدولة إسرائيل، ممّا يعني أنهم أبقوا على إمكانية التفاوض عليها وبالتالي على إمكانية الإنسحاب من أجزاء منها، على أن يتم تعيين هذه الأجزاء بعد النظر بما ستؤول إليه عمليات الاستيطان في الضفة والقطاع وما ينتج عن هذه العمليات من وقائع ميدانية مستجدّة.

الاستيطان متعدد الإستهدافات

إزاء الوقائع التي تمنع تحقيق طموحات الجيوبوليتكا الإسرائيلية في أراضي الضفة والقطاع عمدت إسرائيل إلى استخدام الاستيطان في استهدافات متنوّعة ومتعدّدة (رسم ٨ و٩).

١. قطاع غزة

يأخذ قطاع غزّة شكل مستطيل يبلغ طوله حوالى ٤٠ كلم وعرضه الأقصى عشرة كيلومترات، وهو مسطّح التضاريس لا يتجاوز أعلى الإرتفاعات فيه المئتين متر، يشكّل سهلاً ساحلياً إنّما مناخه شبه صحراوي[١٣].

ولمّا كانت مساحة القطاع ٣٧٠ كلم٢ وعدد سكّانه حوالى المليون نسمة فإن الكثافة السكانية تصل فيه إلى أعلى المعدّلات في العالم حيث أنها تتجاوز ٢٧٠٠ نسمة في الكلم المربّع الواحد. هذا الاكتظاظ السكاني يتمحور حول ثلاث مدن رئيسية بمجمل صفات المدن الريفية في العالم النامي أو الفقير.

أمّا عن أسباب الحشد البشري على هذه المساحة الضيّقة فتعود إلى أن ٨٠٠ ألف نسمة من سكان قطاع غزّة هم من اللاجئين الذين أنتجتهم المواجهات العسكرية المتكرّرة في فلسطين.

زرعت إسرائيل في قطاع غزّة ١٦ مستعمرة لكن عدد المستوطنين اليهود لم يتجاوز حتى عام ٢٠٠٠ الستة آلاف مستوطن. وقد صادرت إسرائيل ٣٥ بالمئة من أراضي القطاع على نحو يمكّنها من محاصرة السكان، كما ربطت المستعمرات بشبكة من الطرق، يُمنع على الفلسطينيين ارتيادها، ممّا يعني أن إسرائيل قد وضعت في تصرّف المستوطنين الستة آلاف أكثر من ١٢٠ كلم٢ من أراضي القطاع بينما لم يبق للمليون فلسطيني سوى أقل من ٢٥٠ كلم٢. وعليه فإن تقسيم الأراضي على هذا النحو يجعل ما معدّله ٢٥٠ متراً مربعاً للفلسطيني الواحد مقابل ١٢٠ ألف متر مربّع للمستوطن اليهودي الواحد، مع الإشارة إلى أن هذا التفاوت الأرضاني إذا جاز التعبير، آخذ بالازدياد. فمعدّل التزايد السكاني للفلسطينيين في قطاع غزّة يصل إلى ٤,٣ بالمئة، وهو أعلى من معدّل التزايد الفلسطيني العام (أي في الضفة والقطاع مجتمعين).

هذه الأمور تنبيء بالتفاقم المتزايد للأوضاع في قطاع غزّة وبتصاعد التحدّيات التي يطرحها القطاع المذكور في وجه إسرائيل، لا بما يمنعها من إحكام سيطرتها عليه وحسب، وإنّما بما يجعلها عاجزة أيضاً عن استنباط وسائل التعامل مع السكان الفلسطينيين لتحافظ إلى هذه الدرجة أو تلك على صورتها «الديمقراطية» في العالم الغربي الحليف والداعم لها.

يضاف إلى ذلك انتفاء مختلف التبريرات الأمنية الستراتيجية أو «الدينية» لاحتلال قطاع غزّة والاستيطان فيه.

اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق الذي قضى اغتيالاً على يد أحد معارضي سياسته في الأراضي المحتلّة، كان يردّد أمام وسائل الإعلام أثناء المواجهات الدموية المتواترة بين الجيش الإسرائيلي والسكان الغزاويين أن القطاع يشكّل له كابوساً يومياً وبالتالي كان يأمل قبل أن يأوي إلى النوم أن يستفيق في صباح اليوم التالي وقد وجد قطاع غزّة مغموراً بالبحر ومختفياً من الوجود.

بناء على ما تقدّم يبدو احتلال القطاع والاستيطان فيه عاملان لا يشكّلان ضرورة ستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، وبالتالي فإن الاستيطان اليهودي تستخدمه إسرائيل لتعزيز موقعها التفاوضي على الحل النهائي مع الفلسطينيين.

٢ - الضفّة الغربية

يختلف الوضع في الضفّة الغربية عنه في قطاع غزّة. ففي الضفة تبدو السياسة الاستيطانية أكثر تشدّداً، كما أن لكلّ مجموعة من المستوطنات وظيفة تختلف عن وظيفة كلّ من المجموعات الأخرى.

تصل مساحة الضفّة الغربية إلى حوالي ستة آلاف كلم٢ ويقدّر عدد سكانها مع مطلع عام ٢٠٠١ بمليوني فلسطيني وثلاثة آلاف مستوطن إسرائيلي أي بكثافة سكانية مرتفعة تتجاوز ٣٨٠ نسمة للكلم المربع الواحد، (لكن معدّل الكثافة السكانية يبقى أقل بكثير من معدّله في قطاع غزّة)، ويبلغ معدّل الزيادة السكانية الطبيعية بالنسبة للفلسطينيين ٣,٨ بالمئة، بينما لا يتعدّى معدّل الزيادة السكانية للمستوطنين اليهود فيها ٢,٢ بالمئة، مع الإشارة إلى أن معدّل الزيادة السكانية الطبيعية في إسرائيل داخل الخط الأخضر هو في حدود ١,٨ بالمئة. أمّا المدن الرئيسية في الضفة فهي فضلاً عن القدس الشرقية، نابلس، جنين، طول كرم، قلقيليا، أريحا، بيت لحم، الجليل ورام الله، وهذه الأخيرة أهم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية ويتجاوز عدد سكانها الخمسين ألف نسمة، وتعتبر العاصمة الاقتصادية لهذه الضفة ومركز المؤسّسات الرسمية للسلطة الفلسطينية ويؤمّها يومياً أكثر من مئتي ألف نسمة في النهار.

تبدو المستوطنات في الضفّة الغربية وكأنّها تنتشر في مختلف الاتجاهات، لكن خريطة الاستملاكات الإسرائيلية في الضفة، حيث تجاوزت مساحة الأراضي المصادرة من قبل سلطات الاحتلال ٣٥ بالمئة من مساحة الضفة (رسم ٩) تشير إلى سياسة استيطانية توزّعت معها المستوطنات على مجموعات متعدّدة الاستهدافات، فضلاً عن الوظيفة الستراتيجية لمعظم المستوطنات، وذلك بعد أن ربطت إسرائيل هذه المجموعات بعضها إلى بعض من جهة، ومع أراضي إسرائيل داخل الخط الأخضر من جهة أخرى، بشبكة من الطرق بلغ طولها ٦٠٠ كلم.

وهذه المجموعات واستهدافاتها يمكن تربيتها على النحو التالي:

- مستوطنات مجاورة للخط الأخضر وهدفها القضم والضم، أي إلحاق الأراضي المتموضعة عليها هذه المجموعة، بأراضي إسرائيل وبالتالي تقدّم الخط الأخضر باتجاه الشرق.

- مستوطنات تحيط بالمدن الفلسطينية الرئيسية، وهدفها التحكّم الأمني بالمجمّعات السكّانية الفلسطينية الرئيسية.

- مستوطنات متموضعة على خط تقاسم المياه، أي في أعالي الضفة، وهدفها ستراتيجي أمني بمعنى أن دور هذه المستوطنات هو منع المدن الفلسطينية من استغلال مواضعها المشرفة على السهل الساحلي حيث تتمركز الأنشطة الإسرائيلية الأكثر حيوية.

- مستوطنات على طول نهر الأردن وهدفها ستراتيجي عسكري وأمني.

- مستوطنات في القدس ومحيطها، وفي أحياء مدينة الخليل وهدفها التهويد والضم.

هذا التنوّع في استهدافات الاستيطان يؤدّي بطبيعة الحال إلى تعدّد في مستويات التفاوض الخاصة بالكيان الفلسطيني الموعود ويتيح لإسرائيل المزيد من الوقت للمناورة على الحل النهائي.

يضاف إلى ذلك ما يطرحه الاستيطان في القدس ومحيطها من أمور تتعثّر معها الإجراءات التي من المفترض أن تؤول إلى قيام الدولة الفلسطينية.

٣ - القدس ومحيطها

بعد عدّة أيّام من انتهاء حرب ١٩٦٧ (٦ حزيران) والاحتلال الذي تلاه، أعلنت إسرائيل أن «القدس الموحّدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل». وتتألّف «القدس الموحّدة» من القدس الغربية (الإسرائيلية) ومن القدس الغربية الشرقية الملاصقة لها والتي كانت حتى احتلالها، إحدى مدن المملكة الأردنية الهاشمية. والقدس الشرقية هي القدس الأصلية لما لها من مكانة مميّزة في الأديان الثلاثة، اليهودية، المسيحية والإسلام، وهي التي تريد إسرائيل الاستئثار بها.

غير أن إسرائيل لم تستتبع إعلانها عن أن «القدس الموحّدة هي عاصمتها الأبدية» بتدابير «تُشرع» توحيد المدينة المُعلن عنه، بمعنى آخر بقيت القدس الشرقية تُدار من قبل السلطات الإسرائيلية كسائر المدن المحتلّة الأخرى، إنّما بأسلوب لم يدخر وسيلة من الوسائل لتبديل معالم المدينة: مضايقات، أبعاد السكّان، هدم المنازل وهدم أحياء بكاملها... وذلك بهدف توفير الشروط الفضلى لهجمة استيطانية مركّزة.

في عام ١٩٨٠، ضمّت إسرائيل القدس الشرقية إلى الأراضي الإسرائيلية وحدّدت إسرائيل المساحة المقدسية الملحقة بها بعد أن أنشأت ما دعته «بلدية القدس» (رسم ١٠) والتي تعطي مساحة تصل إلى ٢٤٢ كلم٢ معظمها من الأراضي المحتلّة بعد عام ١٩٦٧(١٤).

حتى ذلك التاريخ لم تشهد القدس الشرقية عمليات استيطانية يهودية واسعة، بينما شهدت القدس الغربية أي الإسرائيلية، نمواً سريعاً، عبّر عن دور استقطابي سكاني متصاعد لها، لكن تمدّد اتساع القدس الغربية وتمدّد أحيائها بقيا خلال السبعينات من القرن العشرين وقفاً على ضواحي المدينة داخل الخط الأخضر أي في الجهة الإسرائيلية (رسم ١١).

مع إعلان ضم القدس والأراضي العربية من «بلديّتها» نشطت حمّى الاستيطان، ومارست إسرائيل شتى أنواع التدابير التعسّفية بحق السكان، في سبيل تهويد القدس ونزع المعالم العربية عنها. وعلى الرغم من كلّ الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتحقيق أهدافها، فإنّها لم تتمكّن من كسر التوازن الديموغرافي في الجزء العربي من «بلديّة القدس» لصالح اليهود إلا في عام ١٩٩٤، أي بعد سبعة وعشرين سنة على الإحتلال. في ذلك العام وصل عدد المستوطنين اليهود في الجزء المحتل (بعد ١٩٦٧) إلى ١٨٠ ألف نسمة مقابل ١٧٠ ألفاً من الفلسطينيين. أمّا عدد المقدسيين مجتمعين أي في «القدس البلدية» بشقّيها اليهودي والفلسطيني فقد وصل إلى ٥٨٠ ألفاً، ٤١٠ آلاف منهم يهوداً.

هذا وقد وضعت خطّة مواكبة «لبلديّة القدس» تقضي بإقامة «القدس الكبرى» أو «القدس الحاضرة» (Metropole). وتوصي هذه الخطّة بتوسيع مساحة «بلدية القدس» إلى خمسة أضعاف، أي بمساحة تتجاوز ١٢٠٠ كلم٢ (رسم ١٢) ألف كلم٢ منها مقتطع من الضفّة المحتلّة، بما يجعل «القدس الحاضرة» تضمّ إليها مدينتين رئيسيّتين هما رام الله في الشمال وبيت لحم في الجنوب، على أن يجري العمل إلى إيصال عدد المستوطنين اليهود في الجزء العربي من «الحاضرة» إلى ٧٥٠ ألفاً بحلول عام ٢٠١٠، الأمر الذي لا طاقة ديموغرافية لإسرائيل عليه. والحال فإن اتفاقيات أوسلو وما تلاها من تسليم مدينتي رام الله وبيت لحم إلى السلطة الفلسطينية قد طوت نهائياً مشروع «القدس الكبرى».

آفاق التسوية

بين الجيوبوليتكا الإسرائيلية والوقائع الميدانية وفي ظل موازين القوى الإقليمية والدولية، تمّ إبرام اتفاقيات أوسلو كمقدّمة للتسوية، أعقبها تنفيذ «غزّة أريحا أوّلاً» ثمّ أعقب ذلك في ١٩٩٥ توزيع الضفّة وقطاع غزّة على «المناطق الثلاث» (رسم ١٢) أ، ب، ج، الأولى في ظل السلطة الفلسطينية والحكم الذاتي وتضمّ المدن الرئيسية، والثانية مشتركة بين الإدارة الفلسطينية والسلطة الإسرائيلية، والثالثة إسرائيلية، على أن يستمر العمل للوصول إلى الحل النهائي والذي من موجباته قيام الدولة الفلسطينية. في عام ١٩٩٦ نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية خريطة الدولة الموعودة، (رسم ١٤) حيث يتبيّن أن حاصل تعدّد الاستهدافات الاستيطانية اليهودية في الأراضي المحتلّة بعد ١٩٦٧ قد يؤول إلى إخلاء قطاع غزّة من المستوطنات والجلاء العسكري عنه، بينما تكون هذه الاستهدافات قد أدّت في الضفّة الغربية إلى تقدّم الخط الأخضر باتجاه الشرق واستمرار بقاء مستوطنات أخرى فيها لاعتبارات ستراتيجية إسرائيلية أمنية، الأمر الذي يستدلّ منه أن الحل النهائي لن يكون ناتج صفقة واحدة أو موحّدة، لا سيما وأن إسرائيل قد سعت بواسطة الاستيطان إلى تجزئة هذا الحل وتوزيعه على مراحل متراتبة المستويات، كلّ مرحلة تطلب صفقة خاصة لها بحيث تستطيل الإجراءات الميدانية، الآيلة إلى التسوية الشاملة في سياق من التجاذبات المتوتّرة حيناً والمتراخية أحياناً أخرى، هذا إذا لم تطرأ تحوّلات جذرية إقليمية أو دولية تبدّل مسار الأحداث وتقلب الأوضاع رأساً على عقب.

المراجع

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر مقدّمة كتاب معين حداد: الشرق الأوسط، دراسة جيوبوليتيكية، قضايا الأرض والنفط والمياه، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

(٢) معين حداد، المصدر نفسه.

(٣) التوراة، ملوك: ١: ٤: ٢٠.

(٤) المصدر نفسه، صموئيل ١.

(٥) Michel Fouchat: Israel - Palestine Quelles Frontières Herodote N° 29 - 30, Paris 1983.

(٦) معين حداد، المصدر السابق.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) إن الأرقام الواردة في النص هي مستقاة من: Conjoncture 1999, 2000, Bréal, les Echos Paris.

- Etat du Monde 2000, Dunod Paris.

معهد الإحصاء الديمغرافي في مدينة بال - سويسرا بواسطة الانترنت، لكن الأرقام التي توردها هذه المراجع متباينة بعض الشيء لذا عمدنا إلى تبنّي متوسّطها.

(٩) المصدر السابق Michel Fouchet.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) يورد نورد الدين مصالحه في كتابه: «أرض أكثر عرب أقل»، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٨٤٩ - ١٩٩٦ الصادر عن مؤسّسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٩٧، المقترحات المختلفة لسياسة الترانسفير.

(١٢) نور الدين صالحه، المصدر نفسه ص ١٦٢ عن: Ian Lustick, Arabs in the Jewish state (Austin University of Texas Press) 1980 p. 258.

(١٣) Alain Gresh - Dominique Vidables 100 portes du Proche-Orient - L'Atelier Paris 1496.

(١٤) Philippe Le Marchand - Lamia Radi, Israel / Palestine Demain Atlas Prospectif, Ed. complexes Bruxelles 1996.

(رسم ١)

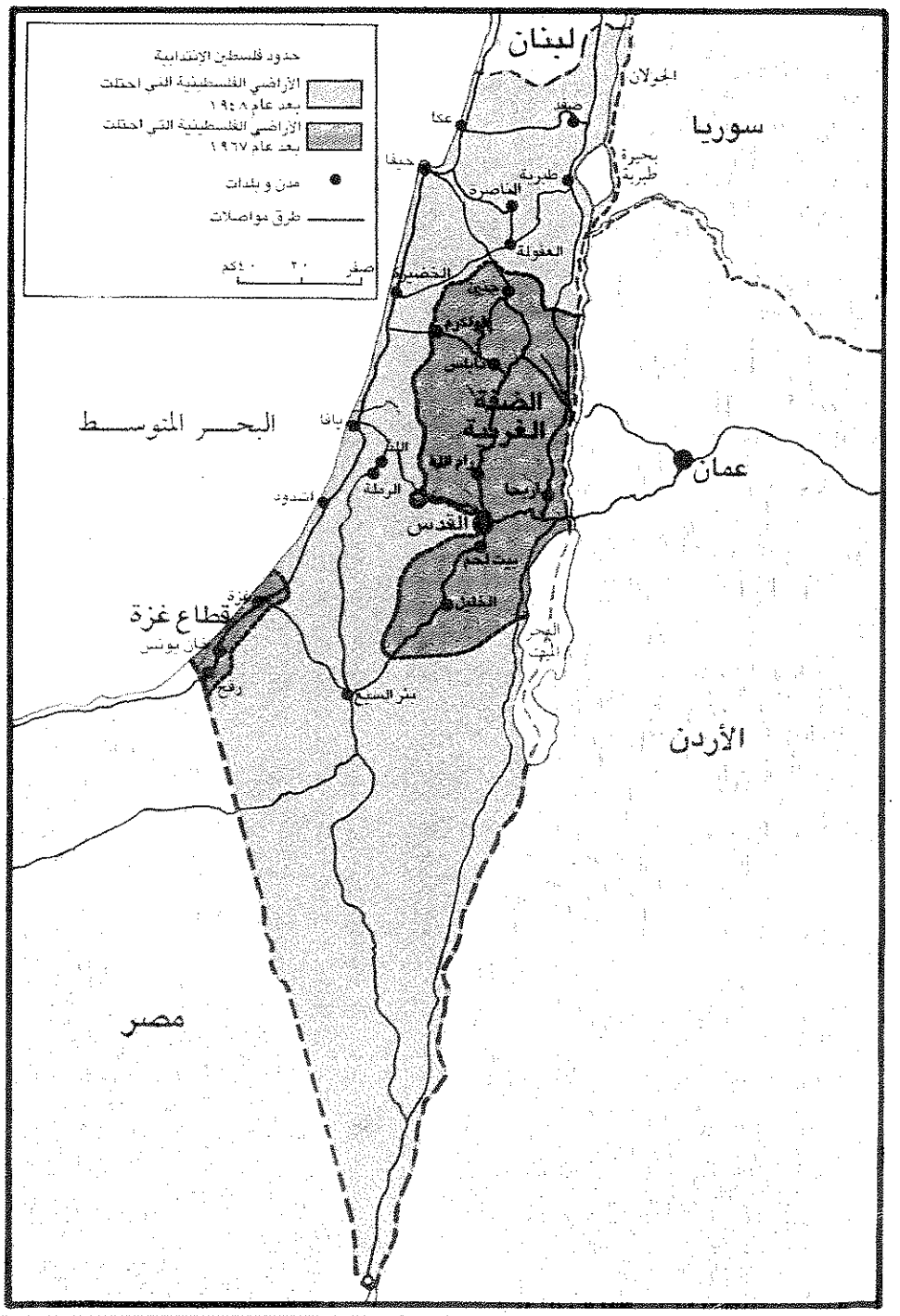

* (تنفيذ الرسوم: بلال مبارك - جيوبروجكس).

(رسم ٢)

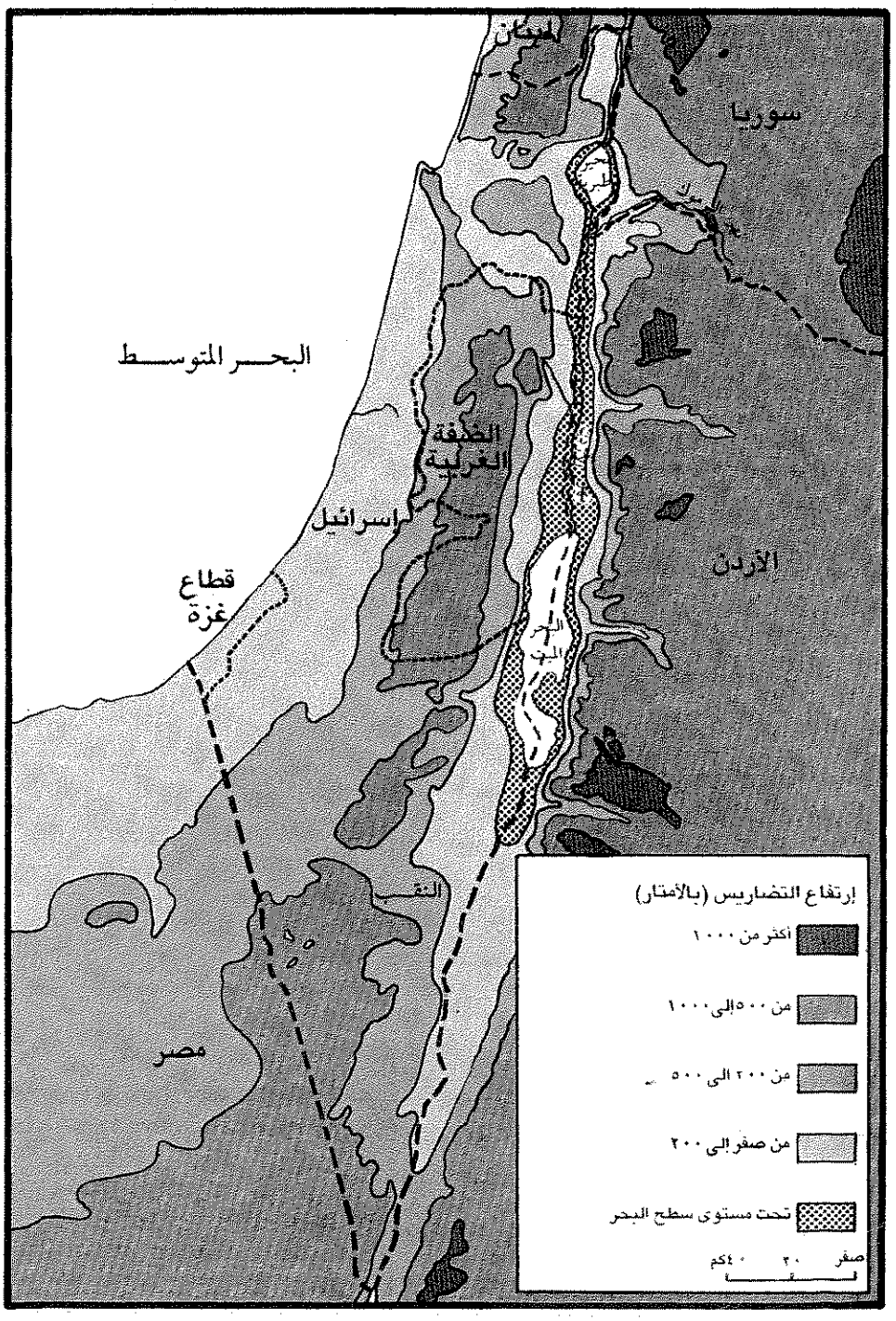
لبنان
سوريا
البحر المتوسط
الضفة الغربية
إسرائيل
قطاع غزة
الأردن
البحر الميت
النقب
مصر
إرتفاع التضاريس (بالأمتار)
أكثر من ١٠٠٠
من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠
من ٢٠٠ الى ٥٠٠
من صفر إلى ٢٠٠
تحت مستوى سطح البحر
صفر ٢٠ ٤٠كم

(رسم ٣)

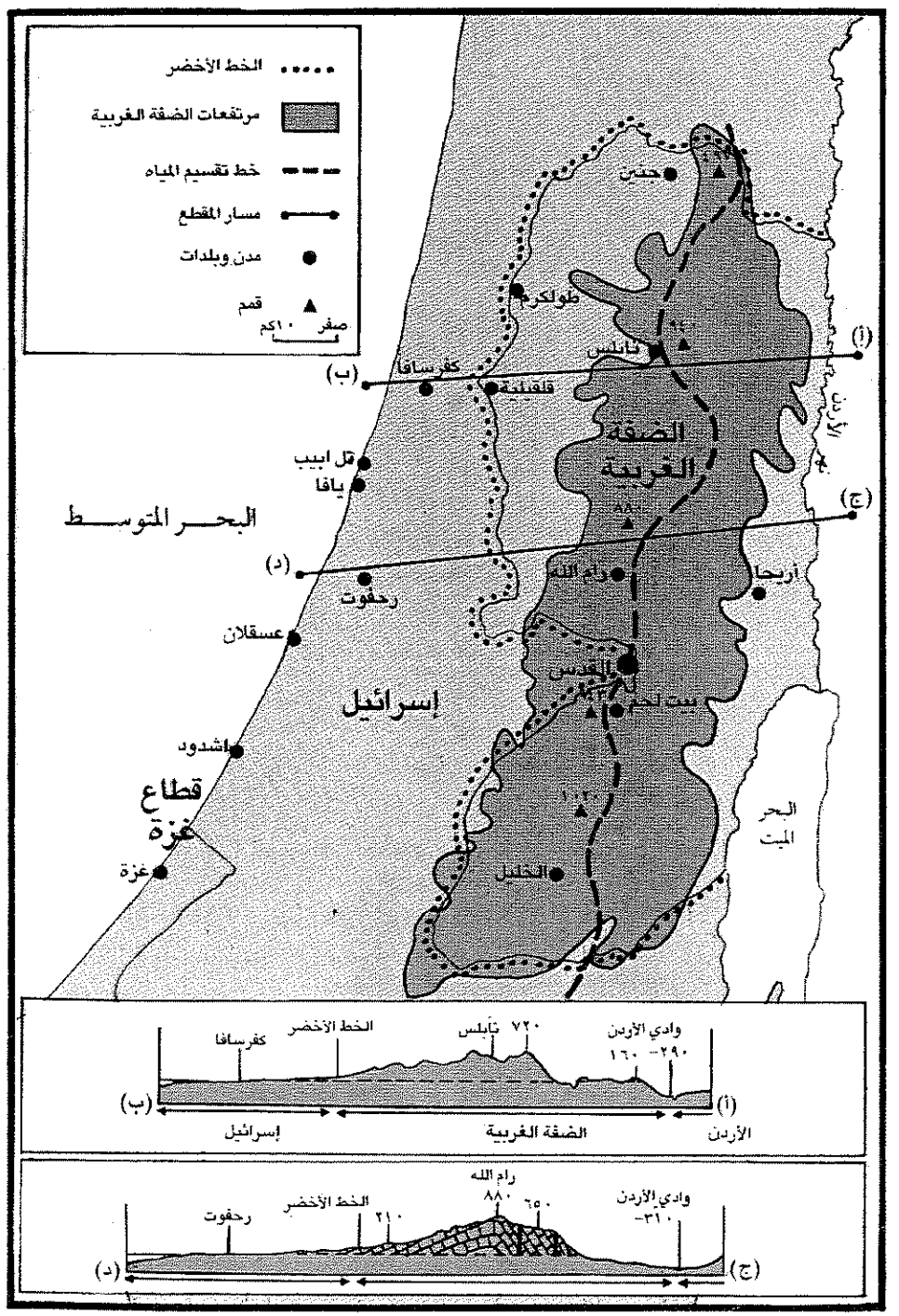
الخط الأخضر
مرتفعات الضفة الغربية
خط تقسيم المياه
مسار المقطع
مدن وبلدات
قمم
صفر ١٠كم
جنين
طولكرم
نابلس
كفرسافا
قلقيلية
(أ)
(ب)
الضفة الغربية
الأردن
تل ابيب
يافا
البحر المتوسط
(ج)
(د)
رام الله
أريحا
رحفوت
عسقلان
القدس
بيت لحم
إسرائيل
اشدود
قطاع غزة
غزة
الخليل
البحر الميت
كفرسافا
الخط الأخضر
نابلس
٧٢٠
وادي الأردن
١٦٠ -٢٩٠
(ب)
(أ)
إسرائيل
الضفة الغربية
الأردن
رام الله
٨٨٠
٦٥٠
رحفوت
الخط الأخضر
٢١٠
وادي الأردن
-٣١٠
(د)
(ج)

(رسم ٤)

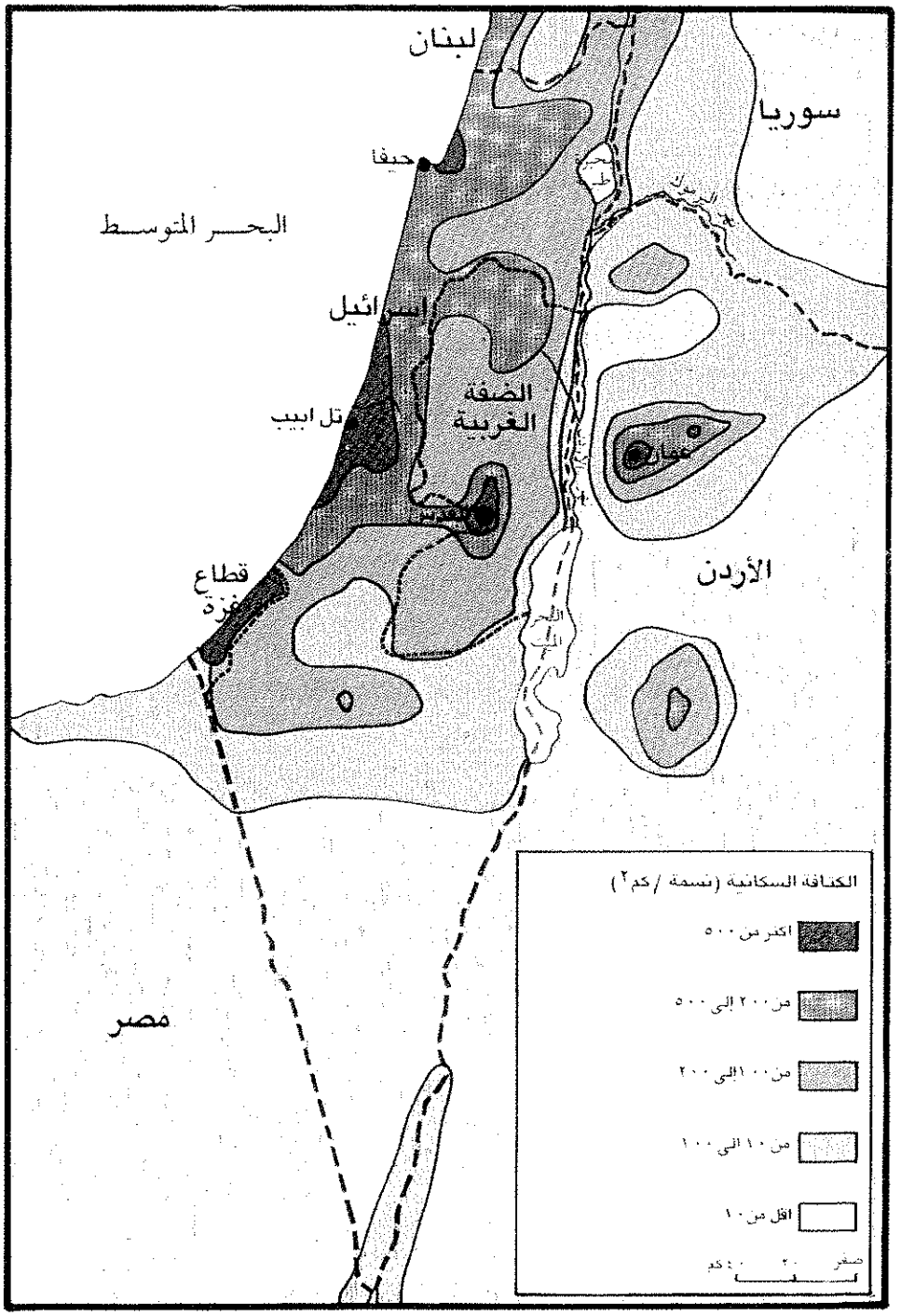
لبنان
سوريا
حيفا
البحر المتوسط
إسرائيل
الضفة الغربية
تل ابيب
عمان
قطاع غزة
الأردن
مصر
الكثافة السكانية (نسمة / كم٢)
اكثر من ٥٠٠
من ٢٠٠ إلى ٥٠٠
من ١٠٠ إلى ٢٠٠
من ١٠ الى ١٠٠
اقل من ١٠

(رسم ٥)

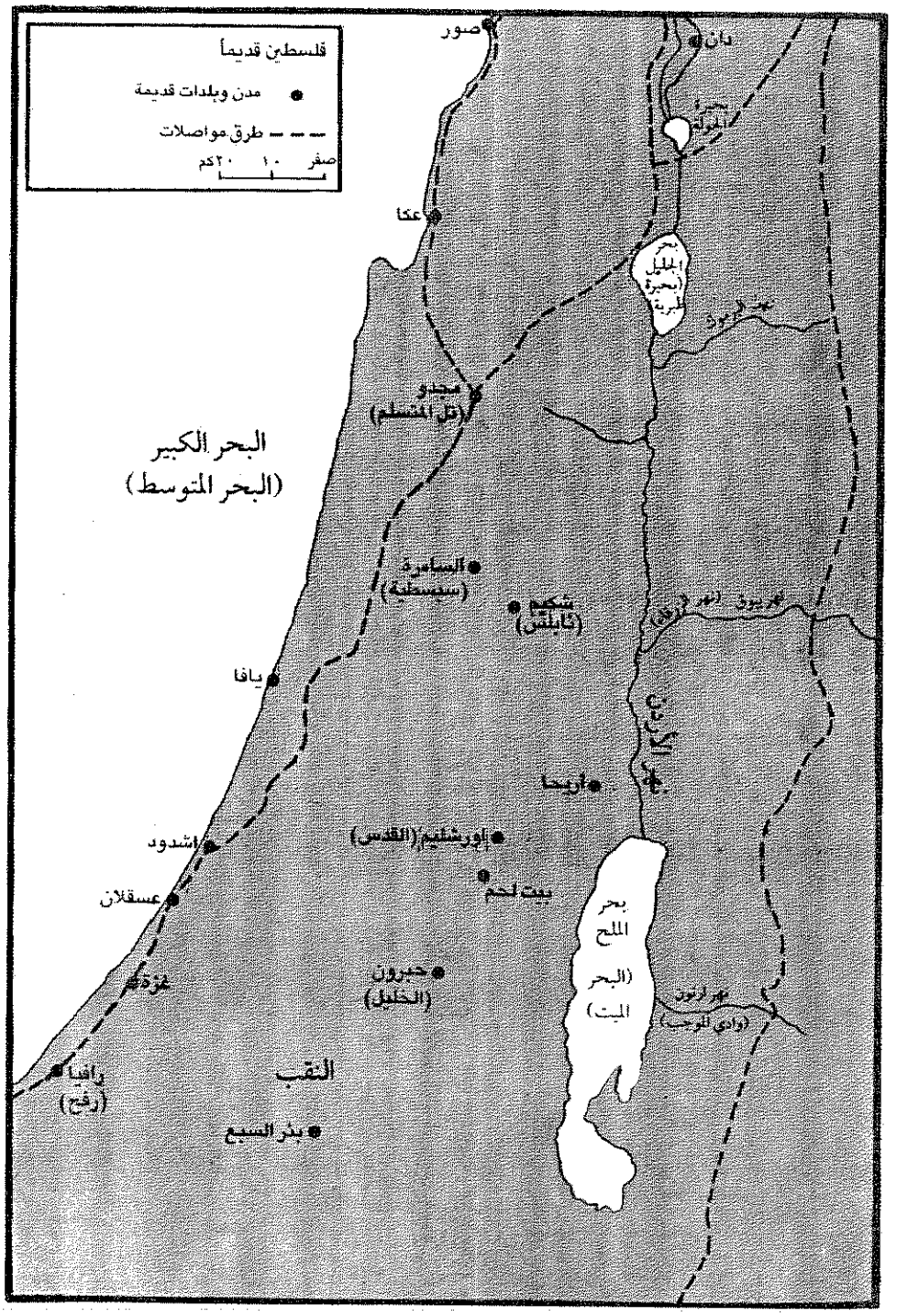
فلسطين قديماً
مدن وبلدات قديمة
طرق مواصلات
صفر ١٠ ٢٠كم
صور
دان
بحيرة الحولة
عكا
بحر الجليل (بحيرة طبرية)
نهر الأردن
مجدو (تل المتسلم)
البحر الكبير (البحر المتوسط)
السامرة (سبسطية)
شكيم (نابلس)
نهر اليرموك
نهر الزرقاء
يافا
أريحا
أورشليم (القدس)
أشدود
بيت لحم
عسقلان
بحر الملح (البحر الميت)
غزة
حبرون (الخليل)
نهر ارنون (وادي الموجب)
رافيا (رفح)
النقب
بئر السبع

(رسم ٦)

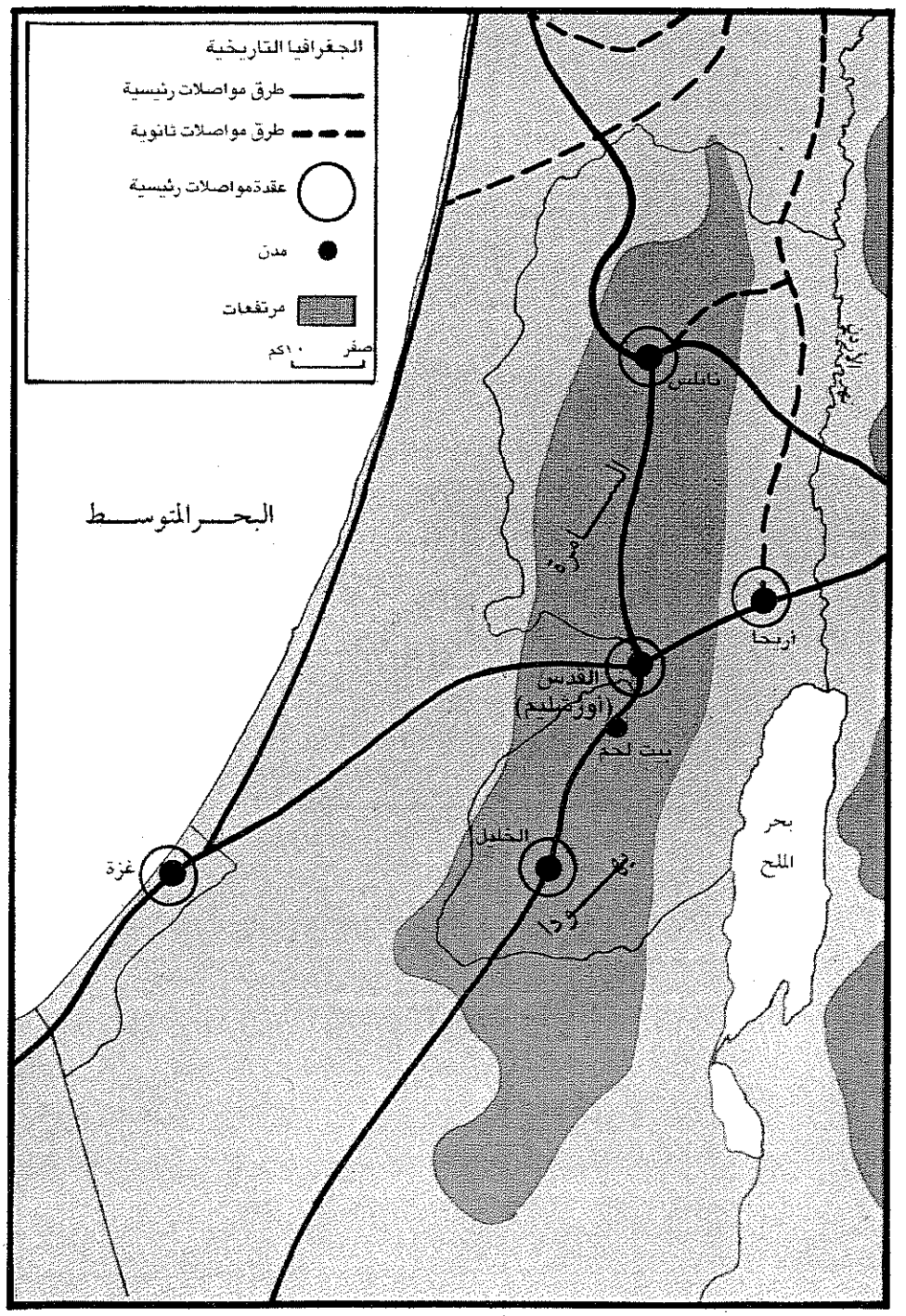
الجغرافيا التاريخية
طرق مواصلات رئيسية
طرق مواصلات ثانوية
عقدة مواصلات رئيسية
مدن
مرتفعات
صفر
١٠كم
البحر المتوسط
نابلس
أريحا
القدس
(أورشليم)
بيت لحم
الخليل
غزة
بحر
الملح

(رسم ٧)

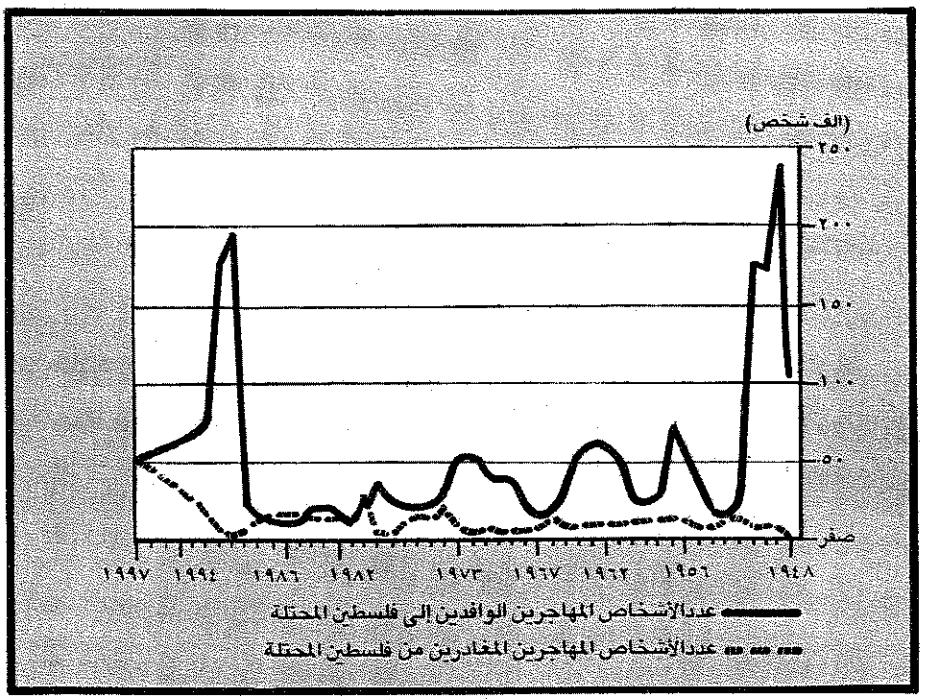
(الف شخص)
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
صفر
١٩٤٨ ١٩٥٦ ١٩٦٢ ١٩٦٧ ١٩٧٣ ١٩٨٢ ١٩٨٦ ١٩٩٤ ١٩٩٧
عدد الأشخاص المهاجرين الوافدين إلى فلسطين المحتلة
عدد الأشخاص المهاجرين المغادرين من فلسطين المحتلة

(رسم ٨)

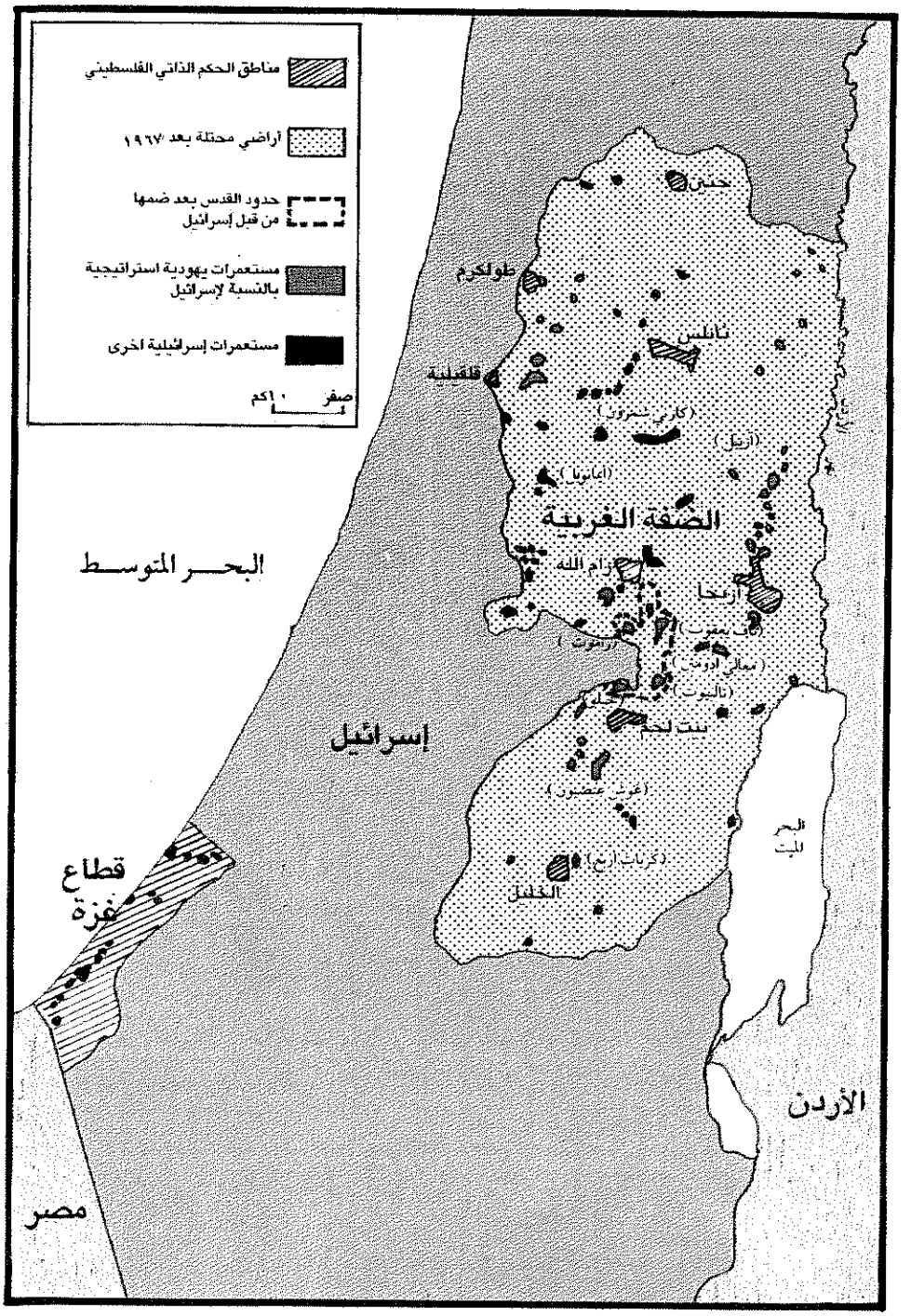
مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني
أراضي محتلة بعد ١٩٦٧
حدود القدس بعد ضمها من قبل إسرائيل
مستعمرات يهودية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل
مستعمرات إسرائيلية أخرى
صفر ١٠كم
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
(كارني شمرون)
(أريل)
(اماتيا)
الضفة الغربية
البحر المتوسط
رام الله
أريحا
(عين يعبوت)
(معالي أدوميم)
(ناليوت)
بيت لحم
(غوش عتصيون)
(كريات أربع)
الخليل
البحر الميت
إسرائيل
قطاع غزة
الأردن
مصر

(رسم ٩)

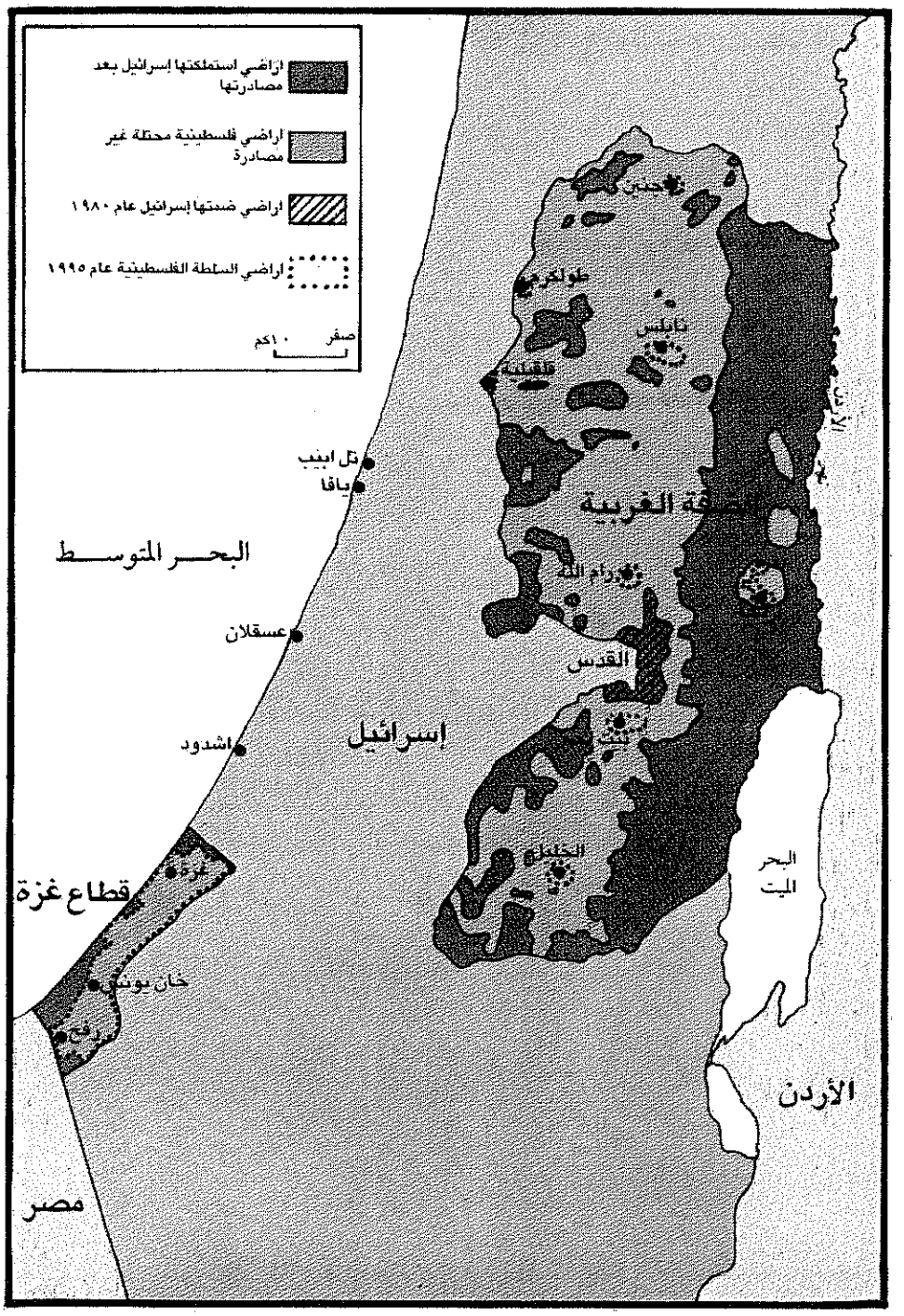
اراضي استملكتها إسرائيل بعد مصادرتها
اراضي فلسطينية محتلة غير مصادرة
اراضي ضمتها إسرائيل عام ١٩٨٠
اراضي السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥
صفر ١٠كم
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
الأردن
تل ابيب
يافا
الضفة الغربية
البحر المتوسط
رام الله
عسقلان
القدس
بيت
اشدود
إسرائيل
الخليل
البحر الميت
غزة
قطاع غزة
خان يونس
رفح
الأردن
مصر

(رسم ١٠)

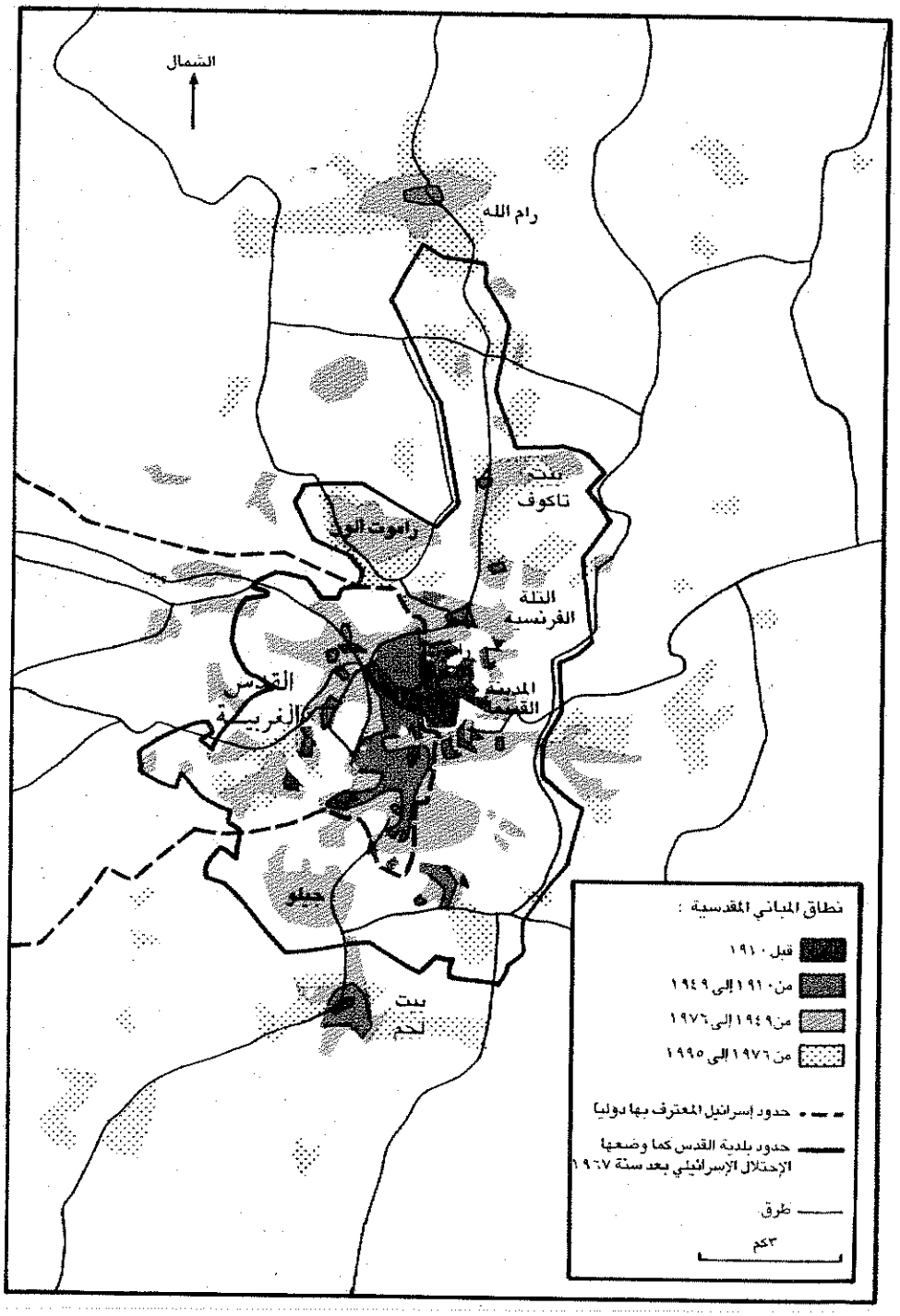
الشمال
رام الله
بتاح تاكوف
رامات الول
التلة الفرنسية
القدس الغربية
المدينة القديمة
جيلو
بيت لحم
نطاق المباني المقدسية :
قبل ١٩١٠
من ١٩١٠ إلى ١٩٤٩
من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٦
من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٥
حدود إسرائيل المعترف بها دوليا
حدود بلدية القدس كما وضعها الإحتلال الإسرائيلي بعد سنة ١٩٦٧
طرق
٣كم

(رسم ١١)

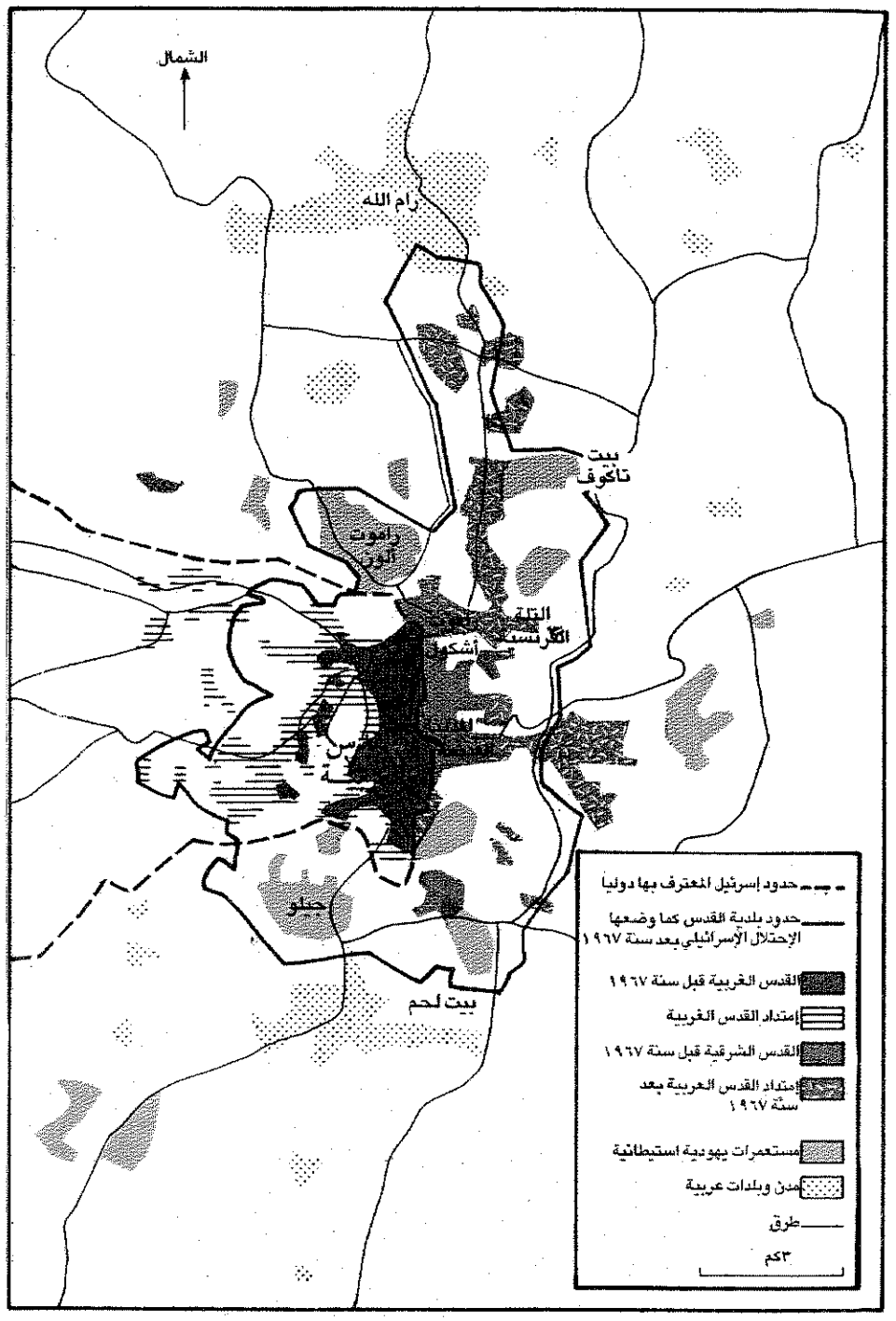
الشمال
رام الله
بيت
تاكوف
رامون
الون
التلة
الفرنسية
راموت
اشكول
حلو
بيت لحم
حدود إسرائيل المعترف بها دوليا
حدود بلدية القدس كما وضعها
الإحتلال الإسرائيلي بعد سنة ١٩٦٧
القدس الغربية قبل سنة ١٩٦٧
إمتداد القدس الغربية
القدس الشرقية قبل سنة ١٩٦٧
إمتداد القدس الغربية بعد
سنة ١٩٦٧
مستعمرات يهودية استيطانية
مدن وبلدات عربية
طرق
٣كم

(رسم ١٢)

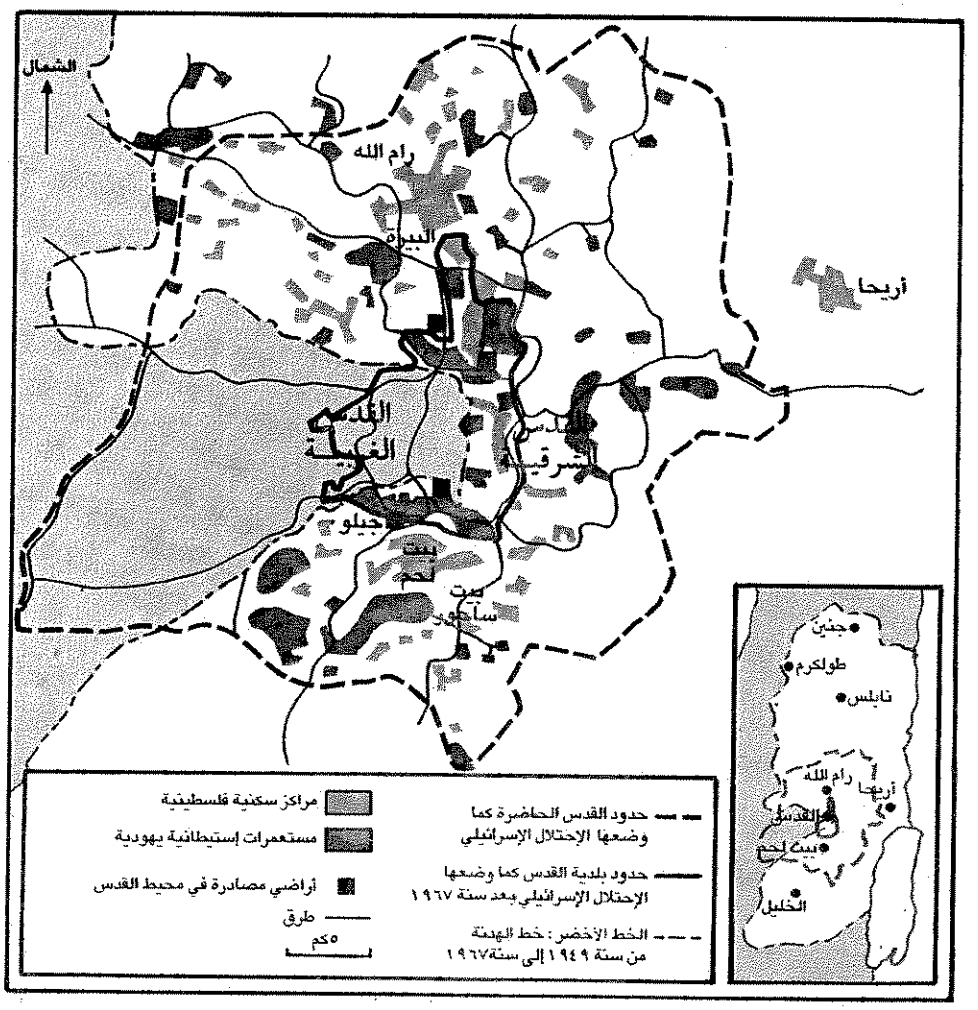
الشمال
رام الله
البيرة
أريحا
القدس الشرقية
جيلو
بيت لحم
بيت ساحور
جنين
طولكرم
نابلس
رام الله
أريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
مراكز سكنية فلسطينية
مستعمرات إستيطانية يهودية
أراضي مصادرة في محيط القدس
طرق
٥كم
حدود القدس الحاضرة كما وضعها الإحتلال الإسرائيلي
حدود بلدية القدس كما وضعها الإحتلال الإسرائيلي بعد سنة ١٩٦٧
الخط الأخضر: خط الهدنة من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٦٧

(رسم ١٣)

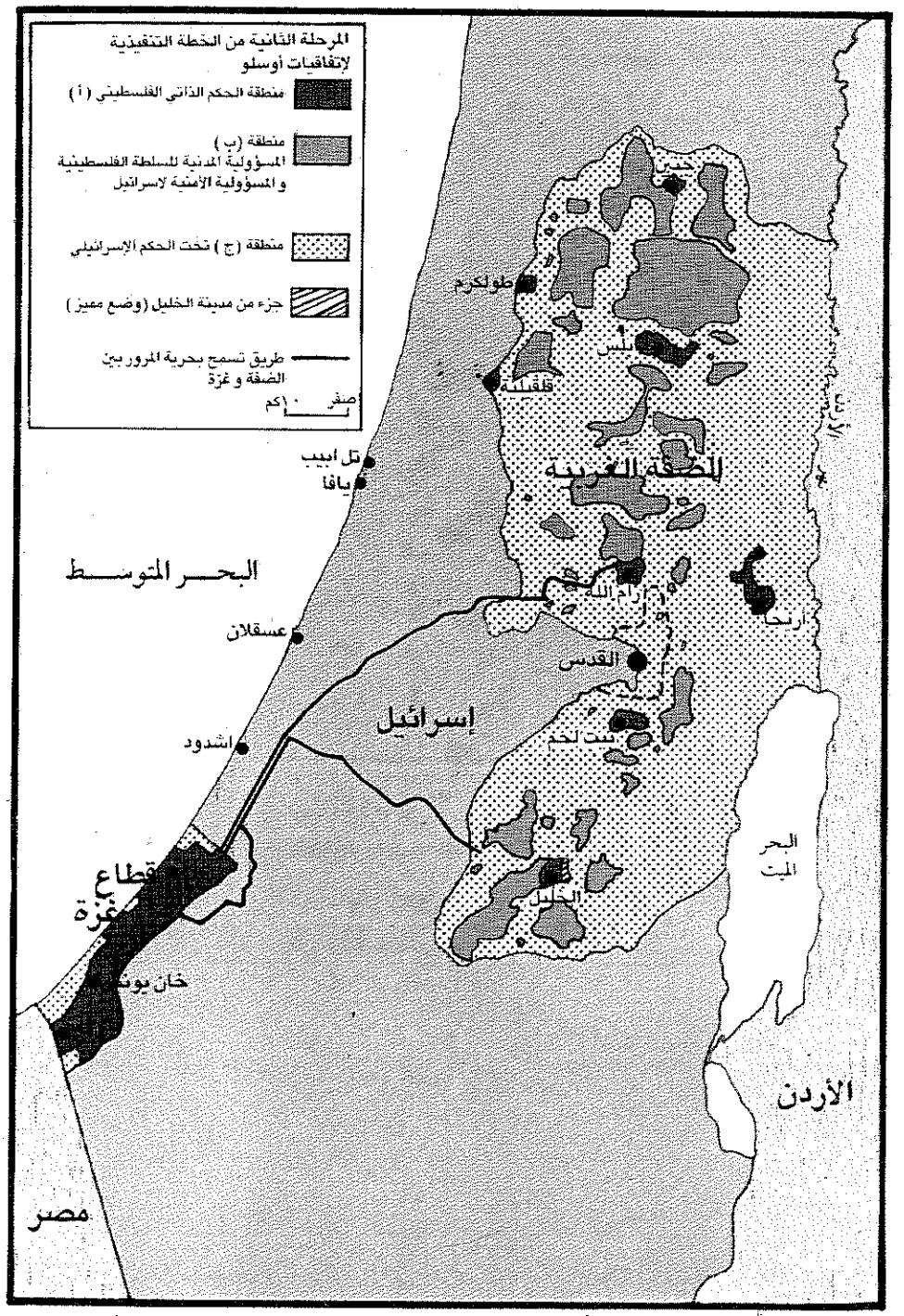
المرحلة الثانية من الخطة التنفيذية لإتفاقيات أوسلو
منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني (أ)
منطقة (ب) المسؤولية المدنية للسلطة الفلسطينية و المسؤولية الأمنية لاسرائيل
منطقة (ج) تحت الحكم الإسرائيلي
جزء من مدينة الخليل (وضع مميز)
طريق تسمح بحرية المرور بين الضفة و غزة
صفر ١٠ كم
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
تل ابيب
يافا
الضفة الغربية
البحر المتوسط
رام الله
اريحا
عسقلان
القدس
إسرائيل
اشدود
بيت لحم
البحر الميت
قطاع غزة
الخليل
خان يونس
الأردن
مصر

(رسم ١٤)

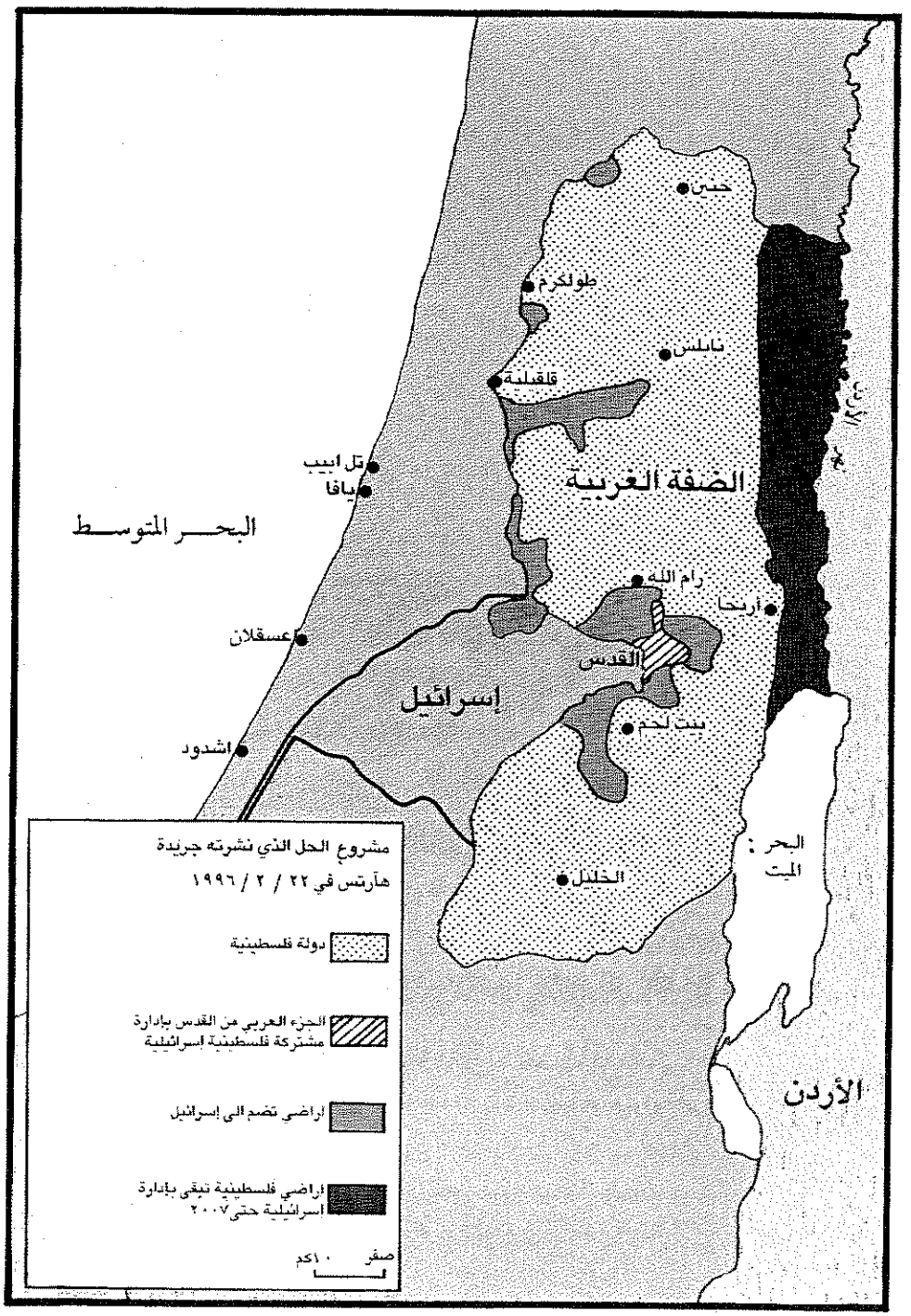
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
تل ابيب
يافا
الضفة الغربية
البحر المتوسط
رام الله
أريحا
عسقلان
القدس
إسرائيل
بيت لحم
اشدود
البحر الميت
الخليل
الأردن
مشروع الحل الذي نشرته جريدة هآرتس في ٢٢ / ٢ / ١٩٩٦
دولة فلسطينية
الجزء العربي من القدس بإدارة مشتركة فلسطينية اسرائيلية
اراضي تضم الى إسرائيل
اراضي فلسطينية تبقى بإدارة اسرائيلية حتى ٢٠٠٧
صفر ١٠ كم

مؤسسة العمران
للتجارة والمقاولات

جميع مواد البناء

صدق
وأمانة

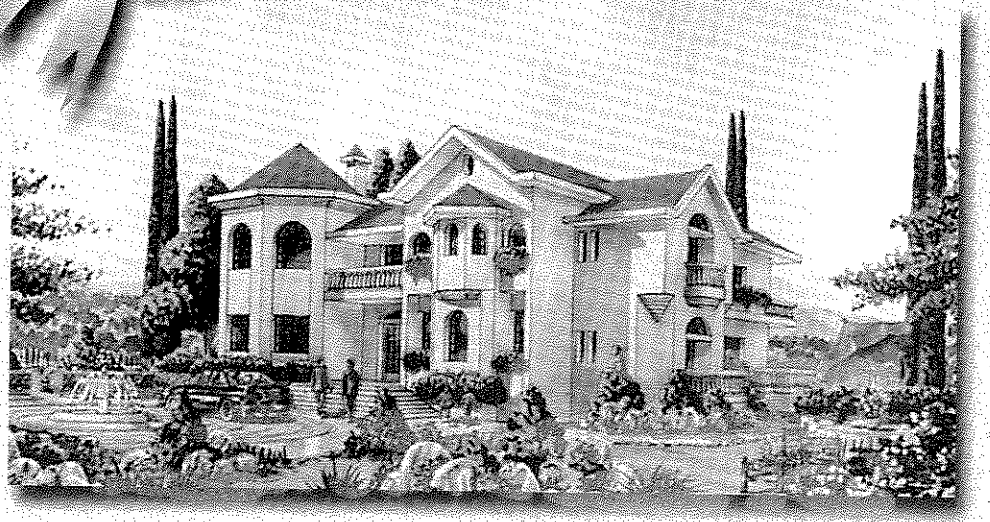

تأمين نقليات جميع انواع مواد البناء
الى كافة المناطق اللبنانية

بريقع - الطريق العام - تلفون: ٠٣/٨٨٨٠٠٣

الخصخصة: أطرها القانونية وآثارها الإقتصادية

دلال بسما(*)

تدخلت الدولة في البلاد المتقدّمة بشكل واسع في المجال الإقتصادي، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من أجل إعادة البناء السريع لإقتصاداتها التي دمرتها الحرب. واتخذ هذا التدخل بشكل خاص تأميم المشروعات الإقتصادية الخاصة. أما في البلاد المستَعمَرة سابقاً، فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في إدارة الإقتصاد الوطني خلال عقدي الستينات والسبعينات في العديد من الدول النامية بصفة عامة. وكرد فعل للدور الإستعماري، وسعياً في الحصول على الإستقلال الإقتصادي، إمتد وإتسع تدخل حكومات تلك الدول، وزادت نسبة مشاركتها في النشاط الإقتصادي من خلال تقييد وتنظيم أنشطة القطاع الخاص بصفة عامة والأجنبي منه بصفة خاصة.

إن تلك الإجراءات لم تنل من اهتمام الدول المتقدمة والنامية، على السواء، في توزيع مواردها بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص إلاّ في السنوات الأخيرة. وقد نجم عن ذلك أن تضخم حجم القطاع العام، وعجز عن أن يحقق ما كان مستهدفاً ـ بعد أن كان ينظر إليه على أنه وسيلة جيدة وفعّالة لتحقيق التنمية الإقتصادية ـ أصبح عالة عليها.

وازاء هذه المظاهر السلبية لإنخفاض الكفاءة الإنتاجية والتخصيصية (Spécialisation) في وحدات القطاع العام،

(*) باحثة.

ساد الإعتقاد لدى حكومات العديد من الدول النامية، بأن القطاع العام بات أكبر مما ينبغي، وأن تكلفة الإحتفاظ به أصبحت مرتفعة على إقتصاداتها، وتطلّعت حكومات تلك الدول إلى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الإقتصادي في ظل معونات مالية وفنية من البنك الدولي وصندوق البنك الدولي[1]. واتخذ الإصلاح الإقتصادي مسارات واتجاهات عديدة برز من بينها ما عرف في الأدب الإقتصادي بالخصخصة أو التخصيص (La privatisation). وأصبحت الخصخصة منهجاً وأسلوباً اعتمد عليه العديد من الدول النامية والمتقدمة للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الإقتصادية بصفة عامة والكفاءة الإنتاجية في وحدات القطاع العام بصفة خاصة.

وبإستقراء نتائج العديد من تجارب الخصخصة يتضح أن بعضها حقق نجاحاً رائداً (إنكلترا وكولومبيا البريطانية) ونجاحاً مقبولاً (تشيلي، تركيا وجاميكا) والبعض الآخر تعثرت برامجه وحققت نتائج عكسية (الفليبين والمكسيك). ومن هنا يتبين أن الخصخصة في حد ذاتها لم تحل كافة المشاكل التي استدعت تطبيقها.

وقد تعددت مفاهيم الخصخصة سواء في مجال الكتابات النظرية أو في نطاق البرامج التطبيقية حيث تراوحت بين مفهوم ضيق (عبارة عن مجموعة من الوسائل والأساليب يتم من خلالها نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص) ومفهوم واسع (عبارة عن مجموعة من الوسائل والأساليب يمكن من خلالها إدارة أصول وموارد القطاع العام وفقاً لنفس الأسس والمبادىء السائدة في القطاع الخاص). ويمكن أن نذكر الأشكال التي تأخذها الخصخصة في الإقتصاد المعاصر، بالشكل التالي:

١ - عملية النقل الكامل أو الجزئي لأصول وموارد القطاع العام إلى القطاع الخاص.

٢ - السماح للقطاع الخاص بإدارة أصول وممتلكات القطاع العام من خلال عقود الإدارة (Management Contracting) مع إستمرار الملكية لها.

٣ - السماح للقطاع الخاص بإدارة أصول وممتلكات القطاع العام من خلال عقود التأجير (Leasing Contracting) وعقود الإمتياز.

٤ - عملية التخلص من جميع القيود والعقبات (القانونية والإدارية) التي تحد من قدرة الإدارة على تشغيل الأصول المتاحة بفاعلية استناداً الى الإعتبارات الإقتصادية وبعيداً عن الإعتبارات السياسية.

وسوف نتناول في بحثنا هذا موضوع الخصخصة التي تشهد اهتمام العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء، مع الإشارة إلى ان الخصخصة تعمل على تقليص دور الدولة في النشاطات الإقتصادية وتعطي السوق الحر الدور الأكبر في عملية التنمية بغرض تحسين الأداء الإقتصادي.

وتقع المعالجة في قسمين :

الأول، نتناول فيه الإطار القانوني العام للخصخصة، ونركز فيه على مفهوم وأنواع والدوافع للخصخصة دون أن نهمل إحدى التجارب التي يمكن أن تهم الحكام الإقتصاديين اللبنانيين، وهي التجربة الفرنسية في الخصخصة.

ثم نعالج في القسم **الثاني** من دراستنا، الآثار المحتملة لخصخصة المنشآت الإنتاجية، إن كان على مستوى الإقتصاد الجزئي (Microeconomic Impacts) أو الآثار المتوقعة على مستوى الإقتصاد الكلي (Macroeconomic Impacts).

ونستخلص في فقرة أخيرة التوصيات التي لا بد منها من أجل إنجاح عملية الخصخصة وتحقيق أهدافها الإقتصادية المرجوة.

القسم الأول:
خصخصة المرافق العامة وإطارها القانوني العام

١ - مفهوم الخصخصة وأطرها

يقصد بالخصخصة[٢]، بالمعنى الدقيق للكلمة، اتفاقية يتم بمقتضاها نقل ملكية المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص. من هذا التعريف يتضح أن الخصخصة تعني أولاً نقل ملكية المشروعات العامة، كما تتميز بأنها اتفاقية مع القطاع الخاص، وأخيراً، تتم الخصخصة وفقاً لأساليب متنوعة.

حالات نقل الملكية

إن الخصخصة تعني نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص. ويتحقق ذلك في الحالتين الآتيتين:

الحـالة الأولى: أن تفقد «الأشخاص المعنوية» العامة، وفي مقدمتها الدولة، أو أي أشخاص تابعة للقطاع العام، أغلبية رأس مال إحدى الشركات، ومن تطبيقات هذه الحالة ما تضمنه قانون الخصخصة الفرنسي الصادر في ٦ آب ١٩٨٦ من إمكانية زيادة رأس مال المشروع العام، مع تخلي الدولة عن الإكتتاب في هذه الزيادة وترك الإكتتاب فيها للأفراد، وهو أمر يؤدي إلى أن تفقد الدولة أغلبية رأس المال في المشروع.

الحالة الثانية: التنازل إلى القطاع الخاص عن مجموع الأصول التي تملكها الدولة، يمكن أن تكون حلاً لإستغلال مستقل[٢]. ومن تطبيقات هذه الحالة بيع أصول المشروع بالإتفاق المباشر.

ولا يجوز الخلط بين الحالتين السابقتين. فالحالة الأولى تتعلّق برأس المال، أما الحالة الثانية فتتعلق بالأصول، ومن المعلوم أن رأس المال هو مجرد قيمة في الجانب المدين للميزانية. أما الأصول فهي مجموع الأموال والقيم التي تتكون منها الذمة المالية للمشروع.

إن أية عملية لا تتضمن نقل الملكية بالمعنى المتقدم لا تعتبر من قبيل الخصخصة، ويتحقق ذلك في بعض الحالات التي نذكر منها : تحوّل الشكل القانوني للمشروع العام، ومشاركة المشروع العام في رأس مال الشركات الخاصة، وتصفية المشروع العام، وبيع أصول غير صالحة لإستغلال مستقل.

تحوّل الشكل القانوني للمشروع العام

إنّ تحوّل مشروع عام من شكل مؤسسة أو هيئة عامة إلى شكل شركة مساهمة، على سبيل المثال، لا يعتبر من قبيل الخصخصة، طالما أن الحقوق والإلتزامات الخاصة بالأولى انتقلت إلى الثانية، وأن أغلبية رأس مال الأخيرة ما زال مملوكاً للدولة أو لمؤسسة عامة تابعة للدولة أو لهيئة عامة.

وبناءً على ذلك فإن تحوّل «الصندوق الوطني لعقود الدولة» الفرنسية، من مؤسسة عامة إلى شركة يطلق عليها «إئتمان تجهيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، لا يعتبر من قبيل التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، نظراً لأن حقوق والتزامات وأموال الأول إنتقلت إلى الثانية، وأن أغلبية رأس مالها يظل مملوكاً للدولة أو لمؤسسة عامة أو هيئة عامة أو مشروع عام. ومن التطبيقات أيضاً في مصر، ما تضمنه القانون

رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ من تحويل الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة، تؤول إليها جميع الحقوق العينية والشخصية للهيئة السابقة كما تتحمل إلتزاماتها (مادة ١). وقد أجاز القانون أن تطرح للبيع أسهم بقيمة جزء من رأس مال الشركة للإكتتاب العام، على أن تظل الأغلبية في رأس المال للدولة (مادة ٣).

وقد أعطى المجلس الدستوري في فرنسا تكريساً لفكرة التمييز بين «الخصخصة» وتغيير «الشكل القانوني للمشروع». فقد قرر المجلس أنه لا يعتبر من قبيل الخصخصة، ما تضمنه القانون رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٩٦ من تحويل المؤسسة الفرنسية للإتصالات (France Télécom) من شخص معنوي عام إلى شركة مساهمة، تملك الدولة فيها مباشرة أكثر من نصف رأس المال، وذلك رغبة في الإستجابة لمقتضيات المنافسة في قطاع الإتصالات[٤].

مشاركة المشروع العام في رأس مال الشركات الخاصة

إنّ المشاركة المالية لمؤسسة عامة، أو أي شخص عام، في شركة خاصة لا يعتبر من قبيل الخصخصة، إذا كانت هذه المساهمة لا تقترن بنقل الأصول التي يمكن أن تشكل بذاتها مشروعاً[٥].

وبالمقابل أيضاً إن مساهمة القطاع الخاص في رأس مال المشروع العام لا يعتبر من قبيل الخصخصة ما دامت الدولة أو أي شخص عام لا يزال مالكاً لأغلبية رأس المال. وبناء على ذلك، فإن تنازل مشروع عام، هو مشروع الأبحاث والأنشطة البترولية (E.R.A.P.)، للقطاع الخاص، عن مساهمته في رأس مال مشروع عام آخر، هو الشركة الوطنية (Elf-Aquitaine)، لا يمثل خصخصة لهذا الأخير طالما أنه لا يؤثر على الأغلبية[٦].

التمييز بين الخصخصة وتصفية المشروع العام

إنّ الخصخصة لا ترد إلا على مشروع بمعنى شركة (Entreprise). ويقصد بذلك مجموع يتضمن نشاطاً وتنظيماً وأموالاً، أيّاً كان الشكل القانوني للمشروع[٧]، وهذا التعريف يؤدي إلى نتيجة مهمة، ألا وهي أن نقل الأصول التي تؤدي إلى استغلال مستقل لا يعتبر نقلاً لمشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص[٨]. وهذا التحديد

يثير التساؤل الآتي: هل تعتبر تصفية المشروع وسيلة من وسائل الخصخصة، وتخضع للإجراءات والقيود الدستورية للخصخصة؟

لقد رأى المجلس الدستوري في فرنسا أن النص الذي يقرر تصفية «الشركة الوطنية للمشروعات الفولاذية» ليست له طبيعة لائحية (إدارية)، خلافاً لطلب رئيس الوزراء، وذلك لأن من شأن هذا النص نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ وبالتالي فإنه يدخل في مجال التشريع، وفقاً للمادة ٣٤ من الدستور، التي تقرر أن القانون يحدد القواعد المتعلقة بنقل ملكية المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص(٩).

غير أن موقف المجلس الدستوري من مفهوم «تصفية المشروع» على هذا النحو لا يخلو من العيوب. فالخصخصة والتصفية يشتركان فقط في نقطة إلتقاء واحدة، وهي أن كلاً منهما أسلوب لإنهاء ملكية الدولة للمشروع العام، أما فيما عدا ذلك فإنهما يختلفان اختلافاً كبيراً، فالتصفية لا تعني إعادة التأهيل أو إعادة التنظيم للمشروع، إنما تعني خروج المشروع من مجال الأعمال، وأنه بتصفية أصول المشروع يمكن إعادة النظر في إمكانية استخدامها مرّة أخرى ؛ والتصفية تعني عدم وجود مشترين يقبلون شراء «المشروع»، ولذلك تعرض الدولة «أصول المشروع» للبيع. أما انتقال المشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص فإنه يعني استمرار هذا المشروع، وإلا فإن الأمر يعني توقُّف المشروع أو إلغاءه، والتصفية هي وسيلة لإلغاء المشروع.

بإختصار إن إلغاء المشروع والخصخصة لا يختلطان بالضرورة، كما أن تصفية المشروع لا تعني سوى إلغاء المشروع، وهو أمر يترتب عليه انقضاء الشخصية المعنوية للمشروع، وأن انتقال «موجودات» المشروع بعد التصفية هو أحد آثار التصفية، وليس نقلاً للمشروع ذاته، وبالتالي، فإن تصفية المشروع تدخل في إختصاص السلطة اللائحة وليس السلطة التشريعية(١٠).

الخصخصة وبيع أصول غير صالحة لإستغلال مستقل

إنّ بيع أصول غير صالحة لإستغلال مستقل لا يعتبر من قبيل الخصخصة، ويخضع للقواعد العامة في بيع أموال الدولة. وقد وضعت محكمة النقض في فرنسا قاعدة مؤداها أن القاعدة التي تقضي بتدخل المشرع وفقاً للمادة ٣٤ من الدستور يمكن أن تطبق بخصوص التنازل عن أصول يمكن أن تمثل نقلاً لمشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وفقاً لطبيعتها أو أهميتها أو تخصيصها. وإستناداً إلى ذلك، نقضت

المحكمة حكم محكمة الإستئناف، لأنه لم يبحث عما إذا كان التنازل عن بعض الأصول والذي تقرر مباشرة من شركة «كهرباء فرنسا» (E.D.F.)، يشكل نقلاً لمشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص[١١].

وفي خصوص هذه الحالة يرى الفقه أن التنازل المشار إليه كان يمكن أن يتقرر مباشرة من جانب المشروع دون التقيد بالخضوع للقيود المالية للشركة (E.D.F.)، إلا أن هذه الأصول لا تشكل مجموعاً قابلاً للإستغلال المستقل، كما أنها أيضاً لم تكن مخصصة لنشاط الشركة المذكورة، بل إنها لم تكن مستخدمة منذ سنوات طويلة، وبالتالي فإن هذه الأموال والحقوق لم تكن تمثل أية فائدة لضمان سير المشروع العام في إنتاج الطاقة الكهربائية[١٢].

٢ - الخصخصة عملية تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص

إنّ نقل المشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يتم إلا بالإتفاق. فالخصخصة هي عملية تعاقدية تبدأ بالإيجاب من جانب الدولة، وبالتالي فهي تختلف عن التأميم الذي يتضمن نقلاً جبرياً للمشروع من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة وليس له صفة تعاقدية.

وقد أكّد المجلس الدستوري الفرنسي هذا الفارق بين الخصخصة والتأمين، مقرراً أن التأميم، وفقاً للمادة ٣٤ من الدستور، يتضمن نقل ملكية مشروع بقرار من السلطة العامة، يخضع له المالك أو الملاّك ؛ أما المساهمة في رأس مال المشروع، فهي ليست تأميماً بالنظر إلى الطبيعة التعاقدية للعملية[١٣].

وبمقتضى ذلك، أن القانون الذي يقرر تأميم مشروعات ما، يمكن أن يترتب عليه أن تؤول ملكية هذه المشروعات للدولة بمجرد إصداره، أما قانون الخصخصة، فلا يمكنه أن يعين تاريخاً محدداً لنقل ملكية المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لأن نقل الملكية لن يتم إلا من اليوم الذي يقبل فيه المشترون عرض الدولة بيع المشروع، أي من الوقت الذي يتم فيه إبرام الإتفاق، بل إنه من الممكن ألا يحدث نقل الملكية، على الرغم من قانون الخصخصة، نظراً لعدم وجود من يقبل شراء المشروع بالثمن الذي تحدده السلطة العامة[١٤].

أطراف وموضوع عملية الخصخصة

إنّ نقل الملكية في عملية الخصخصة لا يتمّ إلاّ إلى القطاع الخاص، ويقصد بالقطاع الخاص أي شخص أو جهة، بخلاف القطاع العام، سواء داخل البلاد أو خارجها، وسواء كان وطنياً أو أجنبياً.

وبناء على ذلك فإنه لا يخضع للقيود المتعلقة بالخصخصة إلغاء مشروع عام، ونقل جميع حقوقه وإلتزاماته إلى شركة مساهمة تملك الدولة منها غالبية رأس المال، بالتالي فإن المراسيم التي تضمنت تنظيم الإطار القانوني لهذه العملية، تكون سليمة قانوناً؛ لأن الأمر يتعلق بنقل المشروعات من القطاع العام نفسه وإليه، وليس بين القطاع العام والقطاع الخاص. ويتم الإتفاق على نقل الملكية مع الدولة، وبالتحديد مع السلطة الإدارية المسؤولة عن عمليات الخصخصة[١٥].

ولا ترد الخصخصة إلاّ على مشروع عام، ولا يكون المشروع عاماً إلا إذا كانت الدولة، أو أي شخص عام، يملك على الأقل أغلبية رأس المال، ويترتب على ذلك أنه لا يخضع لنظام الخصخصة انتقال الأسهم المملوكة في الشركات الخاصة التي لا تكون للدولة، أو لأي شخص عام مالك فيها لأغلبية الأسهم، ويتم تقرير هذا الإنتقال بحرية من جانب السلطة الإدارية[١٦]، ويصدق ذلك في فرنسا بشكل خاص على الشركات التابعة (Les Filiales) للمشروعات العامة، والتي يتم تكوينها في هيئة مشروع اقتصاد مختلط (Entreprise d'Economie Mixte).

وقد يكون المشروع العام، مملوكاً للدولة، أو لأي شخص عام، إبتداءً، بمعنى أن تكون الدولة أو الشخص العام قد أنشأه إنشاءاً مبتدأً، من ذلك خصخصة القناة الأولى للتلفزيون الفرنسي (T F 1). وقد يكون المشروع العام قد آل إلى الدولة جبراً عن المالك بواسطة التأميم، وتعني الخصخصة هنا إلغاء التأميم (Dénationalisation)، وهذا ما حدث في فرنسا عام ١٩٨٦، حيث تقرر خصخصة جميع المشروعات الصناعية والمالية التي تم تأميمها عام ١٩٤٦، وأخيراً يمكن أن يكون المشروع العام قد آل إلى الدولة عن طريق الإتفاق الودي (à l'amiable)[١٧].

٣ - أساليب الخصخصة

توجد أساليب متعددة للخصخصة، ومع ذلك يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: أساليب مالية داخل سوق الأوراق المالية، واساليب مالية خارج سوق الأوراق المالية.

١ - الأساليب المالية للخصخصة داخل سوق الأوراق المالية

هذه الأساليب متنوعة، ومن أهمها : العرض العام للأسهم، العرض العام للتبادل، وزيادة رأس المال.

أ - الإكتتاب العام أو العرض العام للأسهم (L'Offre Publique de Vente)

تستهدف هذه الطريقة توسيع نطاق المشاركة الشعبية في ملكية المشروعات الإقتصادية، وتستلتزم تعيين سعر محدد للسهم، ويتميز هذا الأسلوب ببساطتة وشفافيته. وقد يكون العرض العام للأسهم «إسمياً» (Nominative) أي لفئات معينة، أو عادياً (Ordinaire). وقد اتبعت بريطانيا هذه الطريقة جزئياً في عملية خصخصة شركة الإتصالات (British Telecom).

ب - العرض العام للتبادل (L'Offre Publique d'Echange)

مؤدى هذه الطريقة قبول تبادل أنواع من الأوراق المالية، مثل شهادات الإستثمار أو سندات القرض مقابل أسهم الشركات المراد تخصيصها. إن هذه الطريقة تبدو كالمقايضة والهدف منها تيسير الوفاء في دفع قيمة أسهم المشروعات. وقد إتبعت فرنسا هذه الطريقة في خصخصة الشركة المالية «باريس والأراضي المنخفضة» (Paribas)، وبعض الشركات الأخرى مثل «سان غوبان» (Saint Gobin).

ج - زيادة رأس المال (L'augmentation de capital)

مقتضى هذا الأسلوب زيادة رأس مال المشروع، مع تخلي الدولة عن الإكتتاب في هذه الزيادة، وترك الإكتتاب فيها للأفراد، وهذا أمر يؤدي إلى تخفيض رأس مال الدولة. وقد إتبعت فرنسا هذه الطريقة لخصخصة الشركة العامة للكهرباء.

٢ - الأساليب المالية خارج سوق الأوراق المالية

توجد طريقان للخصخصة خارج سوق الأوراق المالية (Hors marché)، وهما: بيع المشروع بالتعاقد المباشر وشراء العمال للمشروع.

أ - بيع المشروع العام بعقد بيع مباشر

مؤدّى هذه الطريقة بيع أصول وأسهم أحد المشروعات العامة لأحد المشترين الذي يتم اختياره بالتعاقد المباشر (gré à gré)، وتهدف هذه الطريقة إلى تكوين نواة للمساهمة الدائمة والمستقرة لرأس مال المشروع. وقد اتبعت فرنسا هذه الطريقة في خصخصة القناة الأولى للتلفزيون الفرنسي (T F 1) والبنك الصناعي (Banque Industrielle)، ووكالة الإعلان هافاس (Havas).

ب - شراء العمـــال للمشروع (La reprise de l'entreprise par les salariés).

تقوم بعض الدول بتشجيع العمال على شراء أسهم شركاتهم، وذلك في حدود نسبة معينة من أسهم الشركة، مع ضرورة توافر شروط معينة في العمال الراغبين في الشراء، وعادة ما يقرر المشرع إعفاءات ضريبية للعمال تشجيعاً لهم على الشراء.

وليس هناك ما يمنع الدولة من أن تلجأ إلى أكثر من أسلوب لخصخصة أحد المشروعات العامة. وهي تتميز عن طرق إدارة المرافق العامة الإقتصادية، ولا يدخل فيها عقود إدارة المرافق العامة (Management Contracting).

٤ - السلطات العامة والخصخصة

إن دساتير الدول لا تقف عند حد تنظيم السلطات العامة، وإنما تتضمّن أيضاً عدداً من المبادىء الإقتصادية والإجتماعية[١٨]، وفي هذا الشأن يجب ألا تصطدم الخصخصة بالمبادىء الواردة في الدستور.

غير أن الدساتير لا تقف موقفاً واحداً من فكرة الخصخصة، ويمكن أن نرصد اتجاهين، فقد يجيز الدستور صراحة خصخصة المشروعات العامة، وهذا هو شأن الدستور الفرنسي، وقد لا يتضمن الدستور صراحة هذا النص لكنه مع ذلك لا يرفض أيضاً الخصخصة، وهذا هو شأن كل من الدستورين الكويتي والمصري، على سبيل المثال.

موقف الدستور الفرنسي من الخصخصة

يجيز الدستور الفرنسي صراحةً الخصخصة، فقد نصت المادة ٩/٣٤ من دستور عام ١٩٥٨، على أنه: «يحدد القانون القواعد المتعلقة بتأميم المشروعات، ونقل ملكية

المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص». ومن الواضح أن الدستور الفرنسي أجاز صراحة تأميم وتخصيص المشروعات على حد سواء. وبناء على ذلك، قرر المجلس الدستوري في عام ١٩٨٢ دستورية قانون التأميم، وإن كان الحكم قد إقترن بتحفظات لم تنل من مبدأ التأميم نفسه. كما قرر أيضاً في عام ١٩٨٦ دستورية قانون الخصخصة، وهو القانون الذي مهد لعودة المشروعات التي سبق تأميمها قبل أربع سنوات إلى القطاع الخاص[١٩].

وهكذا، فإن المجلس الدستوري في فرنسا أجاز في خلال أربعة أعوام قانونين متعارضين: قانون التأميم وقانون الخصخصة، وهو ما يبرهن على أن المجلس لم يشأ أن يفرض سياسة خاصة به ضد إرادة نواب الأمة[٢٠].

السلطة المختصة بتقرير الخصخصة

إنّ تدخّل المشرّع في مجال الخصخصة يعتبر أمراً ضرورياً، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

فمن ناحية، إذا كان المشرّع يختص بالتأميم فإنه يختص بالخصخصة، إن الخصخصة هي العملية العكسية للتأميم، وهي على غرار التأميم يجب أن تتم بقانون أو بناء على قانون. ومن الملاحظ، أن الدستور الفرنسي نص في المادة ٣٤ على إختصاص المشرّع بالتأميم والخصخصة على حد سواء. **ومن ناحية أخرى**، أصبح من المسلّم به في بلاد كمصر والكويت، أن المشرّع هو صاحب الإختصاص العام في التشريع، وأن إختصاص السلطة التنفيذية في مجال التشريع هو إختصاص إستثنائي، مقصور على حالتي التفويض والضرورة، وهو اختصاص لا يسوِّغ تدخل السلطة التنفيذية في مجال الخصخصة إلا لمجرد تنفيذ القانون. **ومن ناحية أخيرة**، فإن أموال المشروعات العامة هي أموال عامة، وإذا كان للملكية العامة حرمة فإن النتيجة هي أن التصرف بها، يكون إما بقانون أو بناء على قانون، خصوصاً أن المشروعات العامة ليست فقط مجرد أموال، إنها أيضاً تنظيم ونشاط إقتصادي، وبالتالي يجب أن يكون تنظيم الخصخصة بقانون.

وبالنتيجة، إن القانون يجب أن يتدخل في مجال إنتقال الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، سواء لتقرير انتقال الملكية أو لتحديد الهيئات المختصة بنقل الملكية في إطار القواعد التي يقررها. إن نقل الملكية يجب أن يتم إما بقانون أو بناء على قانون.

السلطة المختصة بتقرير الخصخصة في فرنسا

فكما ذكرنا، تضمن الدستور الفرنسي النص على أنه: «... يحدد القانون القواعد المتعلقة بنقل ملكية المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص». فالقاعدة إذن هي أن تدخل المشرّع يعتبر ضرورياً في مجال تخصيص المشروعات العامة، وبناء على ذلك قرر المجلس الدستوري في فرنسا، أن تخلي الدولة عن أغلبية رأس المال في شركة «فرنسا للإتصالات» (France Télécom)، وهي إحدى المشروعات العامة، لا يمكن أن يتمّ إلاّ بقانون لاحق.

مضمون اختصاص المشرّع في فرنسا بنقل ملكية المشروعات العامة

ولكن ماذا يعني اختصاص المشرع بتحديد القواعد المتعلّقة بنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ؟

يجيب المجلس الدستوري الفرنسي عن هذا السؤال، بأن «هذا النص لا يفرض أن تتقرر كل عملية تتضمن نقل ملكية المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص مباشرة من المشرع، وإنما يعني فقط أنه يجوز للمشرع، فيما يتعلق بهذه العمليات، أن يضع القواعد التي يقع أمر تطبيقها على السلطات والهيئات التي يحددها»[٢١].

والمبدأ الوارد في المادة ٩/٣٤ من الدستور بخصوص الخصخصة، يماثل المبدأ الوارد في المادة نفسها في ما يتعلق بالتأميم، فالمشرع يمكن أن يحدد بنفسه المشروعات التي يجب نقل ملكيتها، ولكن يجوز له أيضاً أن يحدد الإجراءات التي تسمح للهيئات الأخرى بأن تقرر نقل ملكية بعض المشروعات. فالمجلس الدستوري يقرر دستورية اللجوء إلى هذين الأسلوبين، بمعنى أنه إذا كانت المادة ٣٤ من الدستور لا تفرض أن يتم تقرير كل عملية خصخصة مباشرة من جانب المشرّع: فإنها أيضاً لا تمنع المشرّع من القيام بذلك[٢٢]. وتطبيقاً لذلك، فقد تضمنت قوانين ٢ تموز ١٩٨٦ و٦ آب ١٩٨٦ مجموعتين من الأحكام ٢٣:

١ - **المجموعة الأولى**: تضع نظام تخصيص المشروعات التي أوردت قائمة بها، وقد تم بالفعل خصخصة بعضها في ١٩٨٧/٨٦. أما البعض الآخر، فكان من المفروض أن تتم عملية خصخصته في أول مارس ١٩٩١، لكنها توقفت بسبب تغيير الأغلبية السياسية في عام ١٩٨٨، بعودة الإشتراكيين إلى السلطة.

٢ - **المجموعة الثانية**: تضع بصورة دائمة نظام خصخصة المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص وفقاً للشروط الآتية:

- يجب أن تتم الخصخصة بقانون بالنسبة للمشروعات التي تملك الدولة فيها مباشرة أكثر من نصف رأس المال، وكذلك أيضاً المشروعات التي أدخلت في القطاع العام تطبيقاً للتشريع.

- يكتفي بقرار إداري بالنسبة لسائر المشروعات، ووفقاً لأهمية المشروع، فإنه يجب استصدار تصريح بمرسوم أو إخطار سابق إلى وزير الإقتصاد الذي يكون له حق الإعتراض.

كما نظمت قوانين خاصة بعض عمليات الخصخصة : مثل خصخصة القناة الأولى للتلفزيون الفرنسي بقانون ٣٠ أيلول ١٩٨٦؛ والصندوق الوطني للإئتمان الزراعي بقانون ١٨ آذار ١٩٨٨. وأخيراً فإنه يكفي صدور مرسوم للإذن بمساهمة القطاع الخاص في رأس مال المشروعات التي تملك الدولة فيها أكثر من نصف رأس المال، طالما أن هذه المساهمة تظل أقلية، ومع ذلك، فإنه بالنسبة لبعض المشروعات العامة اقتضى الأمر صدور قانون. من ذلك قانون ٤ تموز ١٩٩٠ بشأن تحويل «ريجي رينو للسيارات» (Renault) إلى شركة مساهمة بما يسمح بفتح رأس المال، في حدود ٢٥٪ لأشخاص فرنسيين أو أجانب، وهو ما ينطبق عملاً على شركة فولفو للسيارات (Volvo)[٢٤]. وإذا وضع المشرّع نظاماً للخصخصة، فإنه لا يجوز له أن يعهد لأجهزة الشركات الوطنية سلطة تقديرية واسعة تخرج عن أية رقابة، وإلا فإن النص التشريعي يكون مخالفاً للدستور[٢٥].

السلطة الإدارية المسؤولة عن الخصخصة

تتميز السلطة المسؤولة عن الخصخصة بالثنائية، إذ توجد سلطة التقرير وهي وزير المالية، وسلطة استشارية وهي لجنة الخصخصة.

بالنسبة لوزير المالية فإن السلطات في مجال الخصخصة تتركز بين يديه، فهو الذي يحدد ثمن التنازل، وله أن يقرر اختيار المشتري خارج السوق المالي، وله أن يقرر منع أي شخص طبيعي أو معنوي من شراء أكثر من ٥٪ من الأسهم، ويحدد وزير المالية أيضاً إجراءات البيع العام، ومكاتب الخبراء التي تقوم بتطبيق هذه الإجراءات على المشروعات العامة، ويحدد أيضاً حصة الأجانب، ومن هذا يتضح أن القانون أعطى السلطة السياسية جميع الوسائل للرقابة على مجموع عملية الخصخصة(٢٦).

أما لجنة الخصخصة La (Commission de la Privatisation)، فقد حرص القانون على أن يجعل منها هيئة مستقلة واستشارية في آن واحد. فمن ناحية، فهي تُشكَّل من أعضاء يتم إختيارهم وفقاً لكفاءتهم، ويتم تعيينهم بمرسوم، لمدة خمس سنوات، ويخضع أعضاء اللجنة لواجب احترام السر المهني، وفرض المشرّع على أعضاء اللجنة عدم جواز الجمع بين عضوية اللجنة وبين عضوية مجلس إدارة أو رقابة إحدى الشركات التجارية أو ممارسة أي نشاط يرتبط بخدمة الشركة بما من شأنه أن يجعلهم تابعين للمشترين المحتملين، ويسري هذا الحضر أيضاً خلال مدة خمس السنوات التالية لإنتهاء وظائفهم في اللجنة. ومن ناحية أخرى فإن وظيفة اللجنة استشارية محضة، إنها تصدر آراء، وليس قرارات - وبالتالي لا تخضع اللجنة في إصدار الآراء للقيود التي يفرضها المشرع على القرارات - بمناسبة ممارسة اختصاصها الأساسي، ألا وهو تقويم المشروعات العامة، وتقوم اللجنة بتحديد سعر أدنى، بحيث لا يجوز لوزير المالية أن يحدد سعراً أعلى، ومع أن وظيفة اللجنة استشارية، فإن استشارتها إلزامية(٢٧).

القسم الثاني:

الآثار الإقتصادية المحتملة لخصخصة المنشآت الإنتاجية

يمكن تقسيم الآثار الإقتصادية «البحتة» المتوقعة من تنفيذ عمليات الخصخصة إلى مجموعتين من الآثار:

أولاً: الآثار المحتملة في إطار المنشأة ذاتها التي يتم تخصيصها. وهذه الآثار تدرس من زاوية الإقتصاد الجزئي (Microeconomic Impacts).

ثانياً: الآثار المتوقعة على مجمعات (Aggregates) ومتغيرات الإقتصاد الوطني ككل، أو الإقتصاد الكلي (Macroeconomic Impacts).

١ - الآثار المتوقعة في إطار المنشأة ذاتها

إن الغرض الرئيسي والمباشر من خصخصة المؤسسة الإنتاجية هو زيادة الكفاءة الإقتصادية للمنشأة. وفي العادة فإن مفهوم الربح هو المؤشر المعتمد لمدى تحقيق تلك الكفاءة، على الأقل من وجهة النظر المالية والمحاسبية.

لكن مؤشر الربح ليس هو المعيار الأساسي المعتمد من وجهة نظر التحليل الإقتصادي. فمن الممكن جداً أن تتحقق أرباح لأسباب أخرى لا علاقة لها بتخفيض تكاليف الإنتاج المباشرة وغير المباشرة ولا بزيادة إنتاجية العامل (المستخدم أو الموظف) أو الآلات والماكينات، وهي الإعتبارات الأساسية التي نحكم من خلالها على كفاءة المنشأة.

فقد يتحقق الربح أو يرتفع بعد الخصخصة لأسباب زيادات طارئة في المبيعات المحلية أو الخارجية أو، وهو الأهم، لأن المنشأة التي جرت خصخصتها تبقى بعد مرورها إلى القطاع الخاص تتمتع «بقوة إحتكارية» (Power Monopoly) تمكنها من الإنفراد إلى حد ما بتحديد السعر، الأمر الذي لا يخدم مصلحة المستهلك والإقتصاد الوطني. وبعبارة أخرى، فإنه ليس من مصلحة المستهلك أولاً وليس من مصلحة المنتج ثانياً (خاصة على المدى الطويل) تنفيذ عمليّة الخصخصة إن لم يتم التحقق من كفاءة المنشأة من حيث التكاليف والإنتاجية. وإن كانت ظروف المنافسة - إن وجدت - في سوق المنشأة التي يتم خصخصتها تضمن تحقيق الحد الأقصى الممكن - من الناحية الواقعية والعملية وليس النظرية، فحسب - من الكفاءة، إلا أن عناصر المنافسة قد لا تتوفر في العديد من الدول النامية والدول الإشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية والوسطى والتي تمر، حالياً، بما في ذلك روسيا نفسها، بمرحلة انتقالية لإقتصاديات السوق. وعليه، فإن تأسيس «هيئة رقابية» حكومية (وقد يشارك في عضويتها القطاع الخاص) هو أمر في منتهى الأهمية إذا ما أريد تحقيق الكفاءة الإقتصادية وهو الهدف الرئيسي المفترض لعملية الخصخصة.

وقد يتصور البعض أن الخصخصة سوف تؤدي إلى نمو المنشأة (Sa croissance). إلا أن ذلك ليس صحيحاً بالمطلق. إذ أن نمو المنشأة بعد الخصخصة سيعتمد على

مجموعة من العوامل منها مدى توفر عناصر المنافسة في سوق المنتجات التي تنتجها المنشأة، ودرجة استخدام الطاقة الإنتاجية المتوفرة ومستوى التقنية المستخدمة والإمكانات الإنتاجية لإنتاج سلع جديدة لها أسواق.
وأخيراً يمكن القول بأنه تحت ظروف المنافسة، فإن عملية «الخصخصة» سوف تؤدي لإستخدام تقنيات انتاجية حديثة تخفض التكاليف وترفع الإنتاجية وذلك بالقدر الذي يسمح به حجم السوق.

بناءً على ما تقدم، فإن الآثار المتوقعة على المنشأة ذاتها والتي تنجم عن عملية الخصخصة قد تصل إلى كل أو بعض عناصر الربح والسعر وكمية الإنتاج والكلفة والإنتاجية والتقنية المستخدمة وحجم المنشأة. ولعل هيكلية السوق الذي تعمل فيه المنشأة من حيث درجة المنافسة المتوفرة أو عدمها ومدى الكفاءة المحققة في المنشأة نفسها هي أهم العوامل التي تحدد أي من تلك العناصر سوف تتأثر وبأي قدر. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك ينطبق على تحويل ملكية المنشأة للقطاع الخاص وعلى أسس تجارية مع إبقاء ملكيتها مع الحكومة على حد سواء.

٢ - الآثار المحتملة على صعيد الإقتصاد الكلي

إن درجة التأثير على المؤشرات الإقتصادية التي سيرد تفصيلها سوف تعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة المشروعات التي ستتم خصخصتها وبالدرجة الثانية على حجم الإستثمار الحكومي في المنشأة الإنتاجية والمشروعات الصناعية المختلفة قياساً بحجم الإقتصاد الكلي وعلى حجم برنامج الخصخصة الذي يتم تنفيذه. فمن الواضح أنه كلما انخفضت تلك النسبة وكلما انخفض حجم برنامج الخصخصة كلما قلّت أهمية تلك الآثار. وكذلك فإن سلسلة التأثيرات التي تترتب على عمليات الخصخصة قد لا تظهر إلا في المدى المتوسط والمدى البعيد وتختلف من مؤشر إلى آخر، بإستثناء التأثير المباشر على العمالة في المدى القصير. وان كان من الممكن قياس الآثار بإستخدام أساليب الإقتصاد القياسي (L'Econométrie) والأساليب الإحصائية المعروفة، إلا أنه من الضروري الإنتباه إلى أن التغير الذي يتم تحديده بإستخدام تلك الأساليب يجب ان يدرس من حيث:

أ - توفر علاقة السببية (Lien de causalité) بين الخصخصة والتغير في المؤشر الذي يتم قياسه.

ب – درجة أو مقدار التغير في المؤشر الذي يتم قياسه والذي ينجم عن عملية الخصخصة ذاتها. ذلك أن التغير في المؤشر قد ينجم عن عدد من المسببات، ولدراسة آثار إحداث عملية الخصخصة بالتحديد على ذلك المؤشر لا بد من فصل الأسباب بعضها عن بعض إحصائياً وذلك بقياس تأثير معامل (Coefficient) كل منهما على حدة بقدر الإمكان.

وأخيراً، فإن التغيرات المتوقعة على الإقتصاد الكلي نتيجة تنفيذ برنامج خصخصة حجم ملموس ومؤثر من المنشآت الإنتاجية والمشروعات الصناعية وغيرها تختلف من حيث احتمالية وقوعها ومن حيث حدتها بإختلاف أسلوب الخصخصة وبمدى تحقق نقل الملكية للقطاع الخاص أو الإكتفاء بتغيير الشكل القانوني للمنشأة بغرض إدارتها على أسس تجارية.

١ – التأثير على توزيع الدخل الوطني

إن المجموعات التي تتأثر مداخيلها الحقيقية من عمليات خصخصة المنشآت الإنتاجية هي مجموعة دافعي الضرائب، مجموعة المستثمرين في المنشآت التي تتم خصخصتها، مجموعة المستهلكين للسلع التي تنتجها هذه المنشآت، ومجموعة العمال والمستخدمين في المنشآت «المخصخصة».

إن دراسة أثر عمليات الخصخصة على توزيع الدخل الوطني تعني بالتحديد دراسة التغيرات المقارنة في المداخيل الحقيقية لتلك المجموعات كنتيجة لعمليات الخصخصة، والتي تؤدي إلى تغيير في درجة المساواة والتفاوت في توزيع الدخل الوطني في المجتمع.

فمن المعلوم، أنه في الإقتصاد المعاصر، هناك معياران أساسيان لمجمل السياسات الإقتصادية في كل دولة. الأول هو معيار «الكفاءة» الإقتصادية والثاني هو معيار «العدالة» في توزيع الدخل الوطني. وإذا كان معيار «الكفاءة» هو الهدف المعلن في كل برامج الخصخصة في العالم، وهو هدف يخص بالتحديد المنشآت الإنتاجية التي يتم خصخصتها، وعليه فهو: (Internal to the entreprise being commercialized)، على أن معيار «العدالة» الإقتصادية، قلّما يتم الإعلان عنه كونه يتعلّق بقضية تعتبر خارجية (External) عن نطاق المنشآت ذاتها، هذا على الأقل. وقد أجمع خبراء المنظمات الدولية[٢٨]، على أن برامج إعادة الهيكلة والتصحيح الإقتصادي التي تنفذها بعض

الدول مثل سريلانكا وبنغلادش والفليبين قد سارعت في عمليات الخصخصة لتحقيق معيار «الكفاءة» الإقتصادية على حساب مزيد من التفاوت في توزيع الدخل والثروات في مجتمعات تتسم أصلاً بالفقر والبطالة في غالبية المجموعات السكانية.

إن برامج الخصخصة تلك تعنى بإعتبارات الكفاءة الإقتصادية أولاً وقبل كل شيء، وتحدد بالتالي مجالات الخصخصة وأولوياتها لضمان سرعة تحقيق «الكفاءة» على إعتبار أن تحقيق «الكفاءة» سوف يؤدي على المدى البعيد إلى التخفيف من الفقر والبطالة. ويبقى التساؤل قائماً حول مدى تمكن عمليات «الخصخصة» تلك، من تنشيط الإقتصاد الوطني ونموه، وحول طول الفترة الزمنية «الطويلة المدى» التي تتحقق بعدها الآثار الإيجابية المتوقعة على مستويات التشغيل.

إن آثار عمليات خصخصة المنشآت الإنتاجية تختلف جذرياً في حالة تحويل ملكية المنشآت للقطاع الخاص عنها في حالة تغيير الشكل القانوني للمنشآت بحيث تدار على أسس تجارية مع إبقاء الملكية للدولة.

أ - الآثار في حال نقل الملكية للقطاع الخاص

عندما يتم نقل ملكية منشأة صناعية أو غيرها إلى القطاع الخاص، وإذا كانت تلك المنشأة تحقق أرباحاً - وبغض النظر عن معايير الكفاءة في الإنتاجية والتكلفة - فمن الواضح أن الأرباح التي كانت تحصلها الحكومة تصبح، بعد الخصخصة، من «نصيب» أولئك المستثمرين الذين تملكوا المنشأة. وعليه فإن هناك تغير في توزيع الدخل الوطني لصالح مجموعة المستثمرين وعلى حساب مجموعة دافعي الضرائب. وتخف حدة هذا التغيير غير المرغوب فيه من وجهة نظر «العدالة في توزيع الدخل والثروات» كلما اتسعت قاعدة المستثمرين المحليين. وان كانت الحكومة سوف تقوم بتحصيل ايرادات إضافية بعد الخصخصة بسبب ارتفاع مداخيل مجموعة المستثمرين بمقدار الأرباح إلا أن تلك الإيرادات الإضافية هي جزء من تلك الأرباح، ويوازي في هذه الحالة ضريبة الدخل، وهي ضئيلة عادةً، وخصوصاً في هذه الحالة، تكون متدنية، كخيار حكومي، لدفع وتشجيع للمستثمرين لشراء المنشأة المخصخصة.

وبالتأكيد، فإنه كلما كان متوسط مداخيل المستثمرين أعلى من متوسط مداخيل دافعي الضرائب بوجه عام، وهو الأمر السائد في الدول النامية والتي تقوم بعمليات الخصخصة، كلما ازدادت حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني بسبب الخصخصة.

من الضروري التنبيه إلى أن ذلك الأثر غير المرغوب فيه ليس سبباً بحد ذاته للعدول عن عملية الخصخصة، ذلك أن سياسات الحكومة المالية تستطيع دائماً أن تخفف من حدته على دافعي الضرائب. ومن الممكن أيضاً استخدام الأموال التي تحصلها الحكومة من بيع المنشآت الإنتاجية في توسيع الخدمات الإجتماعية والتعليمية وفي تحسين مستويات معيشة ذوي المداخيل المحدودة.

أكثر من ذلك، فإن الاسلوب الذي يُتبع في عمليات الخصخصة يؤثر على مدى حدوث ذلك التغيير في توزيع الدخل الوطني. فعلى سبيل المثال إذا ما تم بيع المنشأة بسعر أقل من قيمتها، فإن الأثر لصالح المستثمرين يتزايد، والعكس صحيح. وبالتأكيد فإن الحكومة تستطيع أن تعطي بعض الفئات كالعاملين في المنشأة أسعاراً وشروطاً تفضيلية للتخفيف من حدة التغيير في توزيع الدخل. على أنه من المتوقع أن يقوم العاملين الذين حصلوا على حصص بسعر تفضيلي ببيع حصصهم بمجرد تمكنهم من تحقيق ربح رأسمالي. ولتجنب ذلك قامت بريطانيا بمنح العاملين حصصاً إضافية لأولئك العمال الذين يحتفظون بملكية حصصهم لفترات طويلة من الزمن. واستخدمت ألمانيا أسلوباً آخر وهو السماح لإدارات المنشآت التي يتم خصخصتها في ألمانيا الشرقية بتملك حصة من المنشأة (Management Buy-Outs) وذلك للحيلولة دون تملك الألمان الغربيون لجميع منشآت ألمانيا الشرقية. ويبدو هذا الاسلوب غير مستخدم في الدول النامية بإستثناء ماليزيا، وعلى نطاق ضيق.

وسواء تم بيع بعض الحصص للعاملين أو للإدارة بغرض تخفيف درجة تمركز الملكية، لا بد من الإنتباه لآثار ذلك على معيار الكفاءة وخصوصاً على سعر المنتج. فقد يترتب على ذلك ـ خاصة في حالة بقاء الإدارة نفسها بعد الخصخصة ـ ميلاً بعدم تخفيض الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى تمييز في توزيع الدخول على حساب مجموعة المستهلكين. إن مجموعة دافعي الضرائب هم المستفيدون في حالة كون المنشأة التي يتم خصخصتها تتكبّد خسائر. ذلك إن تلك الخسائر كانت عبئاً على خزينة الدولة ويترتب على عملية نقل الملكية للمستثمرين إلغاء ذلك العبء عن دافعي الضرائب.

ولعل من أهم الإعتبارات هو ذلك المتعلق بمدى مساهمة رأس المال الأجنبي في المنشأة التي تحقق أرباحاً والتي يتم خصخصتها. ومن الضروري عدم التسرع في إصدار الحكم بأن في ذلك تغييراً لصالح المستثمر الأجنبي على حساب دافعي الضرائب، ذلك أنه في معظم الحالات وخاصة تلك التي يتم اختيار ما يسمى الشريك

الاستراتيجي - وهو في الغالب ليس محلياً -، فإن هناك منافع محتملة من مشاركة المستثمر الأجنبي يجب أخذها بعين الإعتبار. فقد يترتب على تلك المشاركة الأجنبية تحديث تقني يؤدي لتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية وفتح أسواق تصديرية جديدة. وقد يترتب على ذلك تخفيض في الأسعار لصالح المستهلكين وزيادة في التشغيل وتحسين في وضع الميزان التجاري.

ومع ذلك، فإن تأثير بيع المنشأة لمستثمرين أجانب على توزيع الدخل القومي سوف يتأثر بأية مزايا ضريبية أو مزايا في سعر المنشأة يحصل عليها المشتري ضمن عقد البيع. وبغياب عناصر المنافسة في السوق، لا بد من مراقبة وتحديد الأسعار ونسب الربح، وبخلاف ذلك فإن مجموعة المستهلكين هي المتضرر الأكبر. وبالقدر الذي يتم فيه بيع المنشأة بقيمتها العادلة، وهو أمر فيه بعض الإجتهاد سواء تم تقييم الموجودات أو تم تقدير القدرة على تحقيق الربح، فإن دافعي الضرائب هم المتضررون. وكذلك، فإنه بالقدر الذي يتم فيه الإستغناء عن عمال ومستخدمين بعد عملية نقل الملكية للقطاع الخاص وبالقدر الذي لا يتم فيه استيعابهم في نشاطات استثمارية جديدة، يتم تغيير في توزيع الدخل الوطني لصالح المستثمرين والمستهلكين وعلى حساب العمال.

وأخيراً، وبوجه عام، فإن تجارب الدول المختلفة في عمليات تخصيص المنشآت الإنتاجية قد ترتب عليها زيادة في درجة تركيز الملكية الخاصة في المنشآت الصناعية والتعدينية. ولعل السرعة في التخصيص وغياب الأسواق المالية الذي يعتمد أما على التفاوض أو على بيع شرائح كبيرة لا يمكن صغار المدخرين من تمويلها.

ب - التأثير في حالة عدم نقل الملكية

من الواضح إن جميع التغيرات المحتملة على توزيع الدخل الوطني التي تنشأ بالتحديد عن نقل الملكية كما سبق بحثها أعلاه، لا تنطبق عندما تبقى الملكية للدولة ويتم تغيير الشكل القانوني للمنشأة الإنتاجية بحيث تتم إدارتها على أسس تجارية.

إلا أنه حتى في هذه الحالة هناك تغيرات في توزيع الدخل الوطني تنتج عن تطبيق الأساليب التجارية في إدارة وفي تشغيل المنشأة. فالتغيرات المتوقعة في الأسعار تؤثر على المداخيل الحقيقية للمستهلكين والتغيرات في الأجور تؤثر كذلك على المداخيل الحقيقية لمجموعة العمال والمستخدمين. وينطبق ذلك في كل حالات الإستغناء عن خدمات عدد من العمال والمستخدمين بعد تغيير الإدارات. ويترتب على تخفيض

الخسائر أو تحقيق الأرباح في المنشأة بعد إدارتها تجارياً تغييراً في توزيع الدخل الوطني لصالح دافعي الضرائب. ومما لا شك فيه بأن تحسين نوعية المنتجات تأتي في صالح مجموعة المستهلكين.

ومن المناسب الإشارة إلى ان إمكانية تحقق تلك الآثار يعتمد إلى حد كبير على مدى تدخل الحكومة لإعتبارات سياسية في إدارة وتنظيم المنشأة التي بقيت ملكيتها مع الحكومة وإن كانت قد بدأت إدارتها على أسس تجارية. ولعل من أهم المتغيرات التي تستحق المراقبة والمتابعة هو سعر المنتج بعد الخصخصة. وان كان أي إرتفاع في السعر يكون على حساب المستهلكين، إلا أنه من الممكن جداً ان تتزامن الخصخصة مع وجود تضخم مالي، أو مع ارتفاعات في التكاليف بما في ذلك تكاليف المواد الأولية وخاصة المستوردة أو في أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعار المنتج ولكن لأسباب قد لا تكون الخصخصة أحدها.

٢ - التأثير على العمالة ومستويات التشغيل

إن تأثير عمليات الخصخصة على العمالة هو أول الإعتبارات التي تثير اهتمام الحكومات والعاملين أنفسهم والرأي العام. ذلك أن هناك انطباعاً عاماً مفاده أن الإستغناء عن عدد العاملين يلازم كل عمليات الخصخصة. وفي ذلك اعتراف ضمني بأن المنشآت الإنتاجية التي تمتلكها وتديرها الحكومات تدار وفق أساليب ليست إقتصادية بالمعنى الدقيق لإعتبارات الكفاءة، وإنما وفق أساليب تأخذ الإعتبارات السياسية والإجتماعية بعين الإعتبار. ويؤكد ذلك إن جميع النقابات العمالية في كل دول العالم تعارض معظم عمليات التخصيص بشكل أو بآخر، وتضغط لضمان استمرارية مزايا العاملين وأعدادهم قبل وبعد عمليات الخصخصة.

ومن وجهة نظر الكفاءة الإقتصادية على مستوى المنشأة، فإن المسألة ببساطة تتلخص في ان دالة الإنتاج (La fonction de production) التي تحقق الكفاءة الإقتصادية للمنشأة الإنتاجية التي تتم خصخصتها، غير مطابقة لتلك المستخلصة من واقع كميات وتكاليف عناصر الإنتاج في تلك المنشأة عند خصخصتها. فإذا ما كان عنصر العمل مبالغ فيه أي يسجل فائضاً عن الإحتياجات الحقيقية كما تشير إليها دالة الإنتاج التي تحقق الكفاءة الإقتصادية، وحيث ان الغرض من الخصخصة أساساً هو تحقيق تلك الكفاءة، يصبح من الضروري الإستغناء عن ذلك الفائض من العمالة

في تلك المنشأة بعد نقل ملكيتها و/أو إدارتها على أسس تجارية. وإعترافاً من الحكومة البريطانية بذلك، قامت (مسبقاً وقبل خصخصة) مصانع الحديد والصلب (British Steel) بالإستغناء عن اعداد من العاملين في تلك المنشأة.

بالإضافة إلى ذلك، وحتى على إفتراض عدم وجود فائض في عدد العاملين في المنشأة، فقد يتم الإستغناء عن عدد من العاملين في المنشأة الإنتاجية بعد خصخصتها لأحد أو لكلا السببين التاليين:

أ - تغيير دالة الإنتاج

تغيير دالة الإنتاج بتغيير التقنية واستخدام أسلوب إنتاج يعتمد أكثر على المكننة ويعتمد أقل على العمال. فقد يرتأي أصحاب المؤسسة الجدد أو إدارتها أن تحقيق الأرباح أو زيادتها على المدى البعيد مرهون بإستخدام تقنية في الإنتاج أكثر استخداماً للآلات منها للعمال (Capital Intensive).

ب - التقليل من الكمية المنتجة سنوياً

يؤدي التقليل من كمية الإنتاج السنوي إلى تخفيض عدد العاملين في المنشأة. فإذا ما ارتأى أصحاب المنشأة الجدد أو إدارتها بأن في تخفيض كميات الإنتاج زيادة في الربح، فمن المتوقع ان يستخدموا عدداً أقل من العمال، وتبرز أهمية هذه الحالة عند توافر قوة احتكارية للمنشأة في سوق منتجات تلك المنشأة. فمن المعلوم أنه في سوق الإحتكار وبغياب الرقابة فإن الكميات المنتجة أقل والسعر أعلى مما يكون عليه الحال في سوق المنافسة.

إنّ أثر ما تقدم على نسب البطالة في الإقتصاد الكلي يعتمد إلى حد كبير على درجة النمو الإقتصادي وعلى مدى توفر فرص عمل أخرى وخلال فترة معقولة لأولئك العمال الذين تم الإستغناء عن خدماتهم في المنشآت التي تم تخصيصها. لقد بينت تجارب بعض الدول أنه تم إستيعاب معظم العمال الذين تم الإستغناء عن خدماتهم نتيجة الخصخصة في مواقع أخرى في القطاع الخاص الماليزي لأن فرص الإستثمار والعمل ونمو الإقتصاد الماليزي بنسب عالية ومستمرة قد سمح بذلك، بينما لم يتحقق في الفيليبين وسريلانكا ونيجيريا. ولقد حاولت بعض الدول التخفيف من أثر الخصخصة على نسب البطالة بإشتراط عدم الإستغناء عن العاملين بأعداد كبيرة

نسبياً لفترة معينة من الزمن. ولقد تم تطبيق ذلك في سريلانكا وفي الباكستان وفي ماليزيا نفسها.

إلا أنه من الممكن وجود حالة أو أكثر تتسم بوجود طاقات إنتاجية فائضة ويكون فيها حجم الإنتاج أقل من الطلب لأسباب تتعلق بعدم توفر السيولة الكافية لدى المنشأة أثناء إدارتها من قبل موظفي الحكومة. وعلى الأغلب فإنه عند تخصيصها يتم إنتاج كميات أكبر بإستخدام الطاقات الصناعية والمتوفرة ذاتها على افتراض معالجة مشكلة السيولة، الأمر الذي يترتب عليه عدم الإستغناء عن أي من العمال وربما استخدام أعداد أخرى منهم. ويزداد إحتمال تحقق ذلك في حالة قيام مستثمرين أجانب بإمتلاك المنشأة لقناعتهم إما بإنخفاض كلفة فاتورة الأجور والرواتب نسبياً ـ وخصوصاً في الدول النامية ـ أو لقدرتهم على تسويق المنتجات في أسواق خارجية جديدة.

وأخيراً، فإن الإستغناء عن أعداد من العاملين في المنشآت التي تتم خصخصتها لا يكون بدون تكلفة على الشركة المالكة الجديدة. ففي الحالات التي تتطلب فيها اعتبارات الكفاءة الإقتصادية وتحقيق الربح وإعادة الهيكلة للمنشأة ذاتها، تجدر المقارنة بين تكلفة إعادة الهيكلة وتكلفة الإستغناء عن اعداد كبيرة من العمال.

٣ – التأثير على الموازنة العامة للحكومة

على الرغم من الإنطباع العام بأن الهدف من عمليات الخصخصة هو تحسين وضع خزينة الدولة، إلا أن صالح الحكومة يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسة :

أ – هل تحقق المنشأة التي تتم خصخصتها أرباحاً أم انها تخسر؟

ب – هل يعادل سعر البيع حجم الإستثمار الذي دفعته الحكومة أم هو أقل أو أكثر؟

ج – كيف تستخدم الحكومة حصيلة بيع المنشأة ؟

ولتوضيح ذلك، فإذا ما تمّت خصخصة منشأة تحقق خسائر ويتوقع ان تستمر كذلك، وإذا ما تم بيعها بسعر يساوي قيمة الإستثمار فيها، وإذا ما استخدمت حصيلة البيع في تسديد قسم من الدين العام الداخلي، فلا شك بأن الخصخصة تحسن وضع الموازنة العامة للحكومة لأنها أولاً تعفي الحكومة من إستمرار دعم المنشأة الخاسرة مالياً، ولأنها ثانياً تعفي الحكومة وإلى الأبد من خدمة ذلك الجزء من الدين الداخلي

المتمثل بالفائدة على سندات الخزينة. وبالطبع فإن درجة التحسن في وضع الموازنة سوف تعتمد على سعر البيع بحيث تنخفض بإنخفاض ذلك السعر عن تكلفة الإستثمار الكلية.

أما إذا كانت المنشأة تحقق أرباحاً ومن المتوقع أن تستمر في تحقيق الأرباح، فإن مزايا إعفاء الحكومة من جزء من خدمة الدين العام الداخلي قد تكون أقل من التدفقات النقدية السنوية التي تحصلها الخزينة والتي تمثل أرباح تلك المنشأة.

ومن الواضح أنه يمكن تحليل عدد من السيناريوهات التي تأخذ اتجاهات مختلفة للعوامل الثلاثة أعلاه. وان كانت حصيلة البيع تحسن من وضع الخزينة، إلا أن استخدام تلك الحصيلة مثلاً لتغطية العجز في النفقات الجارية لا يعفي الحكومة على المدى الأبعد من الإستمرار في تحمل عبء خدمة ذلك الدين الذي استخدم لتمويل الإستثمار في المنشأة أصلاً. من المحتمل وفي حالات إستثنائية ان تكون عملية خصخصة منشأة إنتاجية أو بيع مساهمة الحكومة في شركة تمتلك فيها الحكومة معظم الأسهم سبباً في إلغاء استثمار منافس كان أصلاً سيتحقق في القطاع الخاص لإنتاج نفس السلعة التي تنتجها المنشأة أو الشركة التي تتم خصخصتها. وبعبارة أدق، فمن المحتمل من الناحية النظرية ان يتحقق ما نسميه بـ «أثر الإبعاد» (Crowding-Out effect)[٢٩] لإستثمار مخطط له في القطاع الخاص بسبب عملية الخصخصة ذاتها.

وعلى أي حال، يبقى صحيحاً إن عمليات الخصخصة تعفي الحكومة في المستقبل من الإستثمارات الإضافية التي قد تتطلبها ظروف السوق أو ظروف تغيير التقنية أو إستهلاك الأصول الثابته، الأمر الذي يقلل من احتمالات زيادات الدين العام الداخلي، والذي يقلل من منافسة الحكومة للقطاع الخاص على الإقتراض ومن ارتفاعات في أسعار الفائدة قد تترتب على ذلك في المستقبل وأثر ذلك على الإستثمار بوجه عام. ويبقى صحيحاً أيضاً أنه إذا ما ترتبت على عمليات الخصخصة زيادة في النشاط الإقتصادي والإستثماري بوجه عام، فإن الزيادات المتوقعة في الدخول وفي العمليات التجارية ترتفع من حصيلة الضرائب التي تحصلها الحكومة.

وأخيراً فإن عمليات الخصخصة ذاتها لها تكلفة عالية على خزينة الدولة. فهناك تكلفة مباشرة تتحقق على استكمال عملية البيع وتشتمل على تكاليف الدراسات والإستشارات والتقييم وتكاليف الطرح العام (L'Appel d'Offre) وعمولات الإصدار

والتغطية وإستدراج العروض والتفاوض. وهناك تكاليف أخرى تتعلق بقيمة التنازلات التي تقبلها الحكومة لتحقيق عملية الخصخصة وقد تشتمل على إلغاء دين مال الحكومة، وقد تشتمل على منح أسعار تفضيلية أو تعويضات للعمال والمستخدمين. بالإضافة إلى ذلك فقد تستحيل الخصخصة قبل «إعادة هيكلة» المنشأة مالياً وإدارياً الأمر الذي قد يرتب كلفة عالية على خزينة الدولة.

إستنتاجات و توصيات

من أجل نجاح عملية الخصخصة لا بد من توفر عدد من العوامل التي توفر الحماية والقناعة لدى المستثمرين الأجانب والمحليين لتشجيعهم في إستثماراتهم لتحقيق الأهداف الأخرى للخصخصة. ومن هذه العوامل:

١ - مصداقية جهاز الدولة وقدرته على تسويق القرار محلياً وعالمياً لتوليد قناعات لدى المستثمرين والمهتمين بالموضوع.

٢ - وجود ضمان لحرية العمل الإقتصادي ضمن إطار متفق عليه مع التشريعات اللازمة لحماية المستثمرين.

٣ - تبني نظام ضريبي محفز وإزالة البيروقراطية ووضع تشريعات محكمة وواضحة.

٤ - إيجاد إدارات ونظم مراقبة مستقلة تساعد الدولة على حماية المستثمر والمستهلك.

٥ - تطوير الأسواق المالية وضمان حسن إدارتها لتمكينها من إستيعاب الأسهم الجديدة.

٦ - البدء بخصخصة المؤسسات الناجحة لتشجيع المستثمرين وجذب رأس المال، وإصلاح المؤسسات الضعيفة قبل خصخصتها.

٧ - التعريف المسبق للجمهور في إستخدام حصيلة مبيعات القطاع العام.

٨ - تشجيع المنافسة وتجنب الإستعاضة عن إحتكار الدولة بإحتكار القطاع الخاص.

٩ - توسيع الملكية عن طريق طرح الأسهم للبيع بسوق الأوراق المالية.

المراجع

(١) **B. MARAIS**, "Délégations de Service Public au service du développement: L'expérience et l'approche de la Banque Mondiale", in **Revue Française de Droit Administratif**, 1997, Supplément au n° 3, p.106.

(٢) الخصخصة هي المقابل للفظ (Privatisation) في اللغة الفرنسية. وهي كلمة مستحدثة في اللغة العربية، والفعل خصخص على وزن «فعلل» مثل حصحص، مع ملاحظة أن خصخص فعل متعدي، بينما حصحص فعل لازم. وتستخدم ألفاظ أخرى مثل التخصص والتخصيص والتخصصية والأهلنة والتفريد إلى آخره... وقد رأينا استخدام لفظ خصخصة - نظراً لشيوع إستخدامه - هو الأنسب.

(٣) **G. VEDEL & P. DELVOLVE**, Droit administratif, Volume 2, Presses Universitaires de France, Collection Thémis, Paris, 1992, p. 645.

(٤) **Conseil Constitutionnel**, 23 Juillet 1996, N° 380. **Actualité Juridique-Droit Administratif**, Doct., p. 696, Commentaire O. SCHRAMECK; **R. F. D. C.**, 1996, N° 28, p. 832, note F. MELIN -SOUC-RAMANIEN; **Jurisclasseur Périodique**, 1997, Doct., 4023, Chron. Const., note B. MATHIEU, M. VERPEAUX, N° 17.

(٥) **Conseil Constitutionnel**, 11 Octobre, 1985, Syndicat Général de la Recherche Agronomique, C.F.S.D.T., Recueil des décisions du Conseil Constitutionnel, p.278.

(٦) **Conseil d'Etat**, 2 Février 1987, MM. JOE & BOLLON, in **Actualité Juridique - Droit Administratif**, 1987, p. 350, note M. BAZEX.

(٧) **François LUCHAIRE**, La protection constitutionnelle des Droits et des Libertés, Economica, Paris, 1987, p.297.

(٨) **G. VEDEL & P. DELVOLVE**, Droit administratif, Volume 2, op. cit., p. 645.

(٩) **Conseil Constitutionnel**, 29 janvier 1960, D. 1960, p.461, note L. HAMON.

(١٠) **P. ESPLUGAS**, Conseil Constitutionnel et Service Public, L.G.D..J., Paris, 1994, p. 138, N° 54.

(١١) **Cassation**, Chambre Civile, 3 mai 1988, Renault, **Actualité Juridique - Droit Administratif**, 1988. p. 679.

(١٢) J. DUFAU, note **Cassation**, Cass. Civ., 3 mai 1988. **Actualité Juridique - Droit Administratif**, 1988.

(١٣) **Conseil Constitutionnel**, 19 janvier 1984, Rec. p. 23.

(١٤) **François LUCHAIRE**, La protection constitutionnelle des Droits et des Libertés, op. cit., p.295.

(١٥) **Conseil d'Etat**, 6 mars 1991, Syndicat National C.G.T. du Crédit d'Equipement des Petites et Moyennes, R.F.D.A., 1991, p. 839, note M. DURUPTY.d'Entreprises.

(١٦) **Conseil d'Etat**, ASS. 22 décembre 1982, Comité Central d'Entreprise de la Société Française d'Equipement pour la Navigation Aérienne, Rec., p. 435.

(١٧) **François LUCHAIRE**, La protection constitutionnelle des Droits et des Libertés, op. cit., p. 295. & **J. RIVERO**, Droit administratif, Dalloz, Paris, 1992, p. 421.

(١٨) على سبيل المثال، يتضمن الدستور المصري مجموعة من المبادئ التوجيهية المنظمة للنشاط الإقتصادي العام والخاص، **بينما الدستور اللبناني لا ينص على أي مبادىء من هذا النوع. سوى أنه يكفل الملكية الخاصة في مقدمته (البند «و») ويحميها في المادة ١٥.**

(١٩) **J. RIVERO**, note, in **Actualité Juridique - Droit Administratif**, 1986, p. 575.

(٢٠) **J. RIVERO**, note, in Actualité Juridique - Droit Administratif, 1986, p. 582.

(٢١) «... Ces dispositions n'imposent pas que toute opération impliquant un transfert du secteur public au secteur privé soit directement décidée par le législateur; il appartient seulement à celui-ci de poser pour telles opérations des règles dont l'application incombra aux autorités ou aux organes désignés par lui». **C. C.**, 16 janvier, 1982, in **Actualité Juridique - Droit Administratif**, 1982, p. 209, note J. RIVERO.

(٢٢) **François LUCHAIRE**, La protection constitutionnelle des Droits et des Libertés, op. cit., p. 298.

(٢٣) **H. de VAUPLANE**, "Les aspects juridiques de privatisationsn", in Les privatisations en France, **Documentation Française**, 1995.

(٢٤) **G. VEDEL & P. DELVOLVE**, Droit administratif, Volume 2, op. cit., pp. 647-648.

(٢٥) **C. C.**, 16 janvier, 1982, in **Actualité Juridique - Droit Administratif**, 1982, p. 209, note J. RIVERO.

(٢٦) D. PENE, La privatisation en France, in **Actualité Juridique - Droit Administratif,** 1987, p. 300.

(٢٧) **S. MANNAL**, La Commission de la Privatisation, in **Actualité Juridique - Droit Administratif**, 1997, p. 557.

(٢٨) ونقصد إجتماع مجموعة من الخبراء، في مؤتمر نظمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية (**UNDP**) في نيودلهي، في أيلول من العام ١٩٩٣، لبحث آثار الخصخصة على توزيع الدخل الوطني. **UNDP**, Privatization and Distribution Equity, Report of th Expert Group Meeting, New Delhi, September, 1993.

(٢٩) «أثر الإبعاد»، إقتبسنا هذه العبارة لترجمة: **"Effet d'éviction /** **Crowding-out effect"**، وهو مفهوم أوضحه الإقتصاديون النقديون الليبراليون أمثال هوتري (R. G. Hawtrey) وميلتون فريدمان (M. Freidman). وحسب هذا المفهوم، إن نفقات عامة إضافية ممولة بواسطة الإقراض لدى عملاء غير مصرفيين ترفع نسبة الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص من قبل المكتتبين في القرض، أو من قبل الذين اقترضوا الأموال بنسبة أدنى. وفي هذه الحالة، إنفاق الدولة لا يؤدي إلا إلى إبعاد إنفاق القطاع الخاص. ونستطيع هنا أن نتحدث أو نفكر بشكل من أشكال «أثر الإحلال» **"Effet de substitution".**

قمّة الألفيّة والتحدّيات العالمية

د. عدنان السيد حسين(*)

اجتمع ١٥٠ رئيس دولة وحكومة من البلدان الأعضاء في منظّمة الأمم المتحدة، في الفترة الممتدّة من السادس من أيلول ٢٠٠٠ إلى الثامن منه، للبحث في التحدّيات العالمية التي تواجه الإنسانية حالياً، وستواجهها في العقود المقبلة. إنها قمّة الألفية، حيث ودّع العالم، الألف الميلادي الثاني، ليدخل عصراً جديداً يتّصف بالدينامية المفرطة في حجم المتغيّرات الدولية. وهي القمّة التي انعقدت بناءً على قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذته في شهر كانون الأوّل ١٩٩٨، وجاءت أثناء انعقاد الدورة السنوية العادية للجمعية العامة. وجاء في القرار المذكور أن انتهاء القرن العشرين «يمثّل لحظة فريدة ورمزية للإفصاح عن رؤية حيوية للأمم المتحدة في العصر الجديد».

فهل حملت قمّة الألفية رؤية حيوية جديدة في مواجهة تحدّيات عالمية تضغط على الدولة والمجتمع الدولي؟

تأتي قمّة الألفية في سياق ديبلوماسية المؤتمرات التي درجت عليها الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة، وأرادت من خلالها حشد أكبر عدد من رؤساء الدول والحكومات فضلاً عن عددٍ كبيرٍ من ممثّلي المنظّمات الأهلية غير الحكومية، في إطار مشاركة المجتمع المدني العالمي في معالجة المشكلات والتحدّيات الراهنة والمستقبلية. فمن مؤتمر ريو دي جينيرو للبيئة والتنمية في العام ١٩٩٢ «قمّة الأرض»، إلى مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان العام ١٩٩٣، إلى مؤتمر

(*) أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.

القاهرة للسكان والتنمية في العام ١٩٩٤، إلى مؤتمر كوبنهاغن للتنمية الإجتماعية في العام ١٩٩٥... وكلّ منها كان بمثابة تجمّع دولي كبير على مستوى القمّة يشهده العالم بعد مرحلة الحرب الباردة، وكلّها أسّست لتطوير القانون الدولي العام على المستويات البيئية والتنموية والإنسانية، وشكّلت فرصة للدول النامية كي تشارك في أعباء المسؤولية الدولية، وتطرح مشكلاتها المتراكمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

جاءت قمّة الألفية تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي مقرّها في مدينة نيويورك، وتوقّفت عند أبرز التحدّيات التي تواجه الأسرة الدولية في القرن الحادي والعشرين وطرحت ستراتيجيات وبرامج عمل محدّدة خصوصاً تجاه النزاعات الدولية القائمة، توخّياً لتسويتها بالطرق السلمية بعيداً من أجواء العنف والحروب. وأشارت إلى تحدّيات إضافية تواجه الإنسان والأرض في عالم متغيّر ومتحرّك، عسى أن توضع الحلول لها في إطار التعاون الدولي. فما هي تلك التحدّيات؟ وما هو دور لبنان ومجموعة الدول العربية في مواجهتها ومعالجتها بعيداً من التهميش والسلبية؟

النزاعات الدولية والتحديات العالمية

تعيد قمّة الألفية إلى الذاكرة ما ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة قبل خمس وخمسين عاماً: «نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا: أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرّتين أحزاناً يعجز عنها الوصف...». فهل تخلّصت البشرية من ويلات الحرب؟ أم أن الحرب صارت أكثر تدميراً بفعل التقانة الحديثة؟

تبرز النزاعات المسلّحة داخل الدولة أو بين الدول، أي أنها تكون نزاعات داخلية أو إقليمية. وقد زاد عدد النزاعات الداخلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لأسباب دينية أو إثنية أو قومية أو إقليمية... وصار المدنيون ضحايا الحروب أكثر من العسكريين المحميين، إذ ارتفعت نسبة الضحايا في صفوف المدنيين أثناء النزاعات المسلّحة من خمسة في المئة في بداية القرن العشرين، إلى أكثر من تسعين في المئة في نهايته[١]. وهذه مسألة جديرة بالملاحظة. إن قوّة التدمير المتزايدة بفعل الأسلحة الحديثة التصنيع، واتخاذ المدنيين رهينة حرب في مواجهات دامية، والتنصّل من الإلتزامات الدولية التي يحدّدها القانون الدولي الإنساني[٢]، هي من الأسباب التي تقف وراء ظاهرة تهديد حياة المدنيين أكثر من العسكريين. وهذه في مجمل الأحوال ظاهرة

غير أخلاقية، ولا تحمل بعداً إنسانياً أو حضارياً ممّا يجدر بالمجتمع الدولي أن يحمله، في وقت، يدور الحديث عن «القرية الكونية»، واختصار المسافات بين الأمم والشعوب، وتشابك الرؤى والمصالح الدولية!

في مناطق النزاعات المسلّحة، تتهدّد مقوّمات التنمية البشرية التي لم تعد تنمية إقتصادية وحسب. ذلك لأن رأس المال البشري هو الأساس في أيّة عملية تنموية، إلى جانب رأس المال الطبيعي وما يشمله من موارد وثروات طبيعية، ورأس المال المالي الضروري في عمليات الإنفاق لتنفيذ البرامج التنموية. هذا بالإضافة إلى تهديد مقوّمات الدولة وتفكيك هيكليتها من الداخل عندما يتفاقم النزاع الداخلي، فتزداد معاناة البشر مع ما يعني ذلك من تهديد للأمن الوطني والإقليمي في بيئة تشهد تزايد أعداد اللاجئين والنازحين والفقراء وحالات سوء التغذية وانتشار الأمية... وهذا ما شهدته دول عدّة من آسيا إلى أوروبا إلى أفريقيا حيث تتركّز النزاعات الداخلية والإقليمية، وفي طليعتها: أفغانستان، سريلانكا، البوسنة والهرسك، صربيا، أذربيجان، أرمينيا أنغولا، رواندا، ليبيريا، الصومال، السودان، سيراليون، موزامبيق، تشاد، بوروندي... وتستمرّ النزاعات الداخلية في بعض الدول الأميركية، كما يجري في إقليم شياباس داخل المكسيك، أو في النزاع الداخلي في كولومبيا، ما يعني أن النزاعات الداخلية صارت ظاهرة عالمية تهدّد السلم والأمن الدوليين، وتستدعي تدخّلاً فاعلاً من جانب المجتمع الدولي والمنظّمات الإقليمية والدولية.

إلى ذلك، تهدّد النزاعات الإقليمية الأمن والسلم الدوليين. وهي تظهر بأشكال مختلفة: نزاعات حدودية، نزاعات على إقليم محدّد ونزاعات إقتصادية أو سياسية... فالنزاعات الحدودية قائمة في مناطق من أميركا اللاتينية، وفي بلاد البلقان، وفي أفريقيا، وفي بلاد القوقاز، وفي شبه القارة الهندية... وهي تعيد الإعتبار للجغرافيا السياسية وما يرتبط بها من نتائج جيو ستراتيجية[٣]، ونزاعات إقليمية، ناهيك عن النزاعات الناتجة عن أسباب اقتصادية في عصر العولمة، وتعمّق الهوّة الإجتماعية بين الأغنياء والفقراء على اتساع العالم.

أمام هذا الواقع الدولي، تسعى الأمم المتحدة إلى تطوير عمليات حفظ السلام في إطار نظام الأمن الجماعي، بغية الحدّ من تفاقم النزاعات المسلّحة، والتمهيد لإحلال السلام، وتثبيته في البيئات المضطربة. إنها عمليات تدفع أطراف النزاع نحو التفاوض، على رغم فشل بعضها ونجاح بعضها الآخر في مناطق التوتّر والنزاعات. وتكفي الإشارة

إلى ارتفاع عدد أفراد قوات عمليات حفظ السلام، الجارية تحت إشراف مجلس الأمن، إلى أكثر من ٦٧ ألف رجل في العام ١٩٩٥، مع ما يرتبط بها من مهمّات وستراتيجيات[٤]، لندرك مدى انتشار هذه العمليات في إطار الأمن الجماعي. وهذا ما دفع قمّة الألفية إلى التوقّف مطوّلاً عند عمليات حفظ السلام في تقرير تفصيلي فيه تقييم للتجارب الماضية، واستشراف لمستقبلها في ضوء الإحتياطات الدولية المتعاظمة، حيث يتعيّن على الأمم المتحدة وضع ستراتيجيات أنجح من أجل تجنّب النزاعات المسلّحة في الأجلين القصير والبعيد، وذلك مع مراعاة القواعد الآتية:

١ - استخدام بعثات تقصّي الحقائق لإيفادها إلى مناطق التوتّر دعماً لإجراءات درء الأزمات في الأجل القصير.

٢ - ربط أنشطة بناء السلام بعد الحرب بخطط تنفيذية واضحة، وبمصادر تمويل محدّدة.

٣ - الإقتصار في استعمال القوّة على مجالات الدفاع عن النفس، وينبغي أن تكون وحدات الأمم المتحدة قادرة على الدفاع عن نفسها.

٤ - التمييز بين المعتدي والمعتدى عليه بعدما تتقيّد أطراف النزاع باتفاق سلمي، إذ لا يجوز أن تقف الأمم المتحدة موقفاً متماثلاً بين الجانبين.

٥ - أن تسعى قوات حفظ السلام بما أوتيت من قوّة لوقف أعمال العنف ضدّ المدنيين، دعماً للمبادىء الأساسية للأمم المتحدة.

٦ - دعوة الدول الأعضاء التي تلتزم بتقديم وحدات عسكرية إلى تشاور مع أعضاء مجلس الأمن قبل الشروع بتنفيذ عملية حفظ السلام. وينبغي إطلاعها من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة على المخاطر التي قد تترتب على هذه العملية.

٧ - إنشاء آلية جديدة لدعم أمين عام الأمم المتحدة بالمعلومات الكافية المتعلّقة بالنزاع وتطوّر الأحداث، على أن تتضمّن هذه الآلية محلّلين عسكريين، وخبراء في نظم المعلومات، والشبكات الجنائية الدولية...

٨ - أن توفد الأمانة العامة للأمم المتحدة فريقاً للتثبّت من توافر الإستعداد لدى كلّ جهة من الجهات المحتمل أن تسهم بقوات قبل النشر، لاستيفاء متطلّبات الأمم المتحدة من التدريب والمعدّات اللازمة لعمليات حفظ السلام.

٩ – دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إنشاء «مجمعات وطنية» من ضباط الشرطة، وخبراء مختصين للمساعدة في تلبية الطلبات المتزايدة على الشرطة المدنية، وما يرتبط بها من خبرات في شؤون العدالة الجنائية، وإرساء سيادة القانون في عمليات حفظ السلام داخل الدول التي تشهد نزاعات داخلية.

١٠ – إجراء إستعراض إداري منهجي لإدارة عمليات حفظ السلام، توخّياً لسد النقص الحاصل في عدد الموظّفين[٥]...

تندرج هذه القواعد في إطار ستراتيجيات تجنّب النزاعات المسلّحة، وما تمثّله عمليات حفظ السلام من أهمية في هذا الصدد. وهي تكشف عن مدى ما تؤثره تلك النزاعات في النظام العالمي، قانوناً وسياسةً واقتصاداً وثقافة، خصوصاً وأن نهاية الحرب الباردة كشفت عن ثلاثة تحدّيات كبرى تواجه هذا النظام، وهي: نزع الأسلحة الستراتيجية المهدّدة للأمن والسلم الدوليين، ومكافحة الآثار السلبية لتصدّع هيكليات الدول، وتعزيز مكانة حقوق الإنسان والديمقراطية على مستوى الشعوب والدول. هذا ما توقّفت عنده قمّة مجلس الأمن الأولى التي انعقدت في كانون الثاني ١٩٩٢ بعيد سقوط الإتحاد السوفياتي، عندما التأم قادة روسيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين (الخمسة الكبار) لبحث تحدّيات النظام العالمي. وهذا ما أُعيد الإعتبار إليه في قمّة مجلس الأمن الثانية، خلال شهر أيلول ٢٠٠٠، أي بالتزامن مع قمّة الألفية، عند التأكيد على مبادىء عالمية معروفة حفاظاً على التعاون الدولي، وفي مقدّمتها:

١ – الإلتزام بالمساواة السيادية بين الدول، والتأكيد على السيادة الوطنية، والسيادة الإقليمية، والإستقلال السياسي لجميع الدول.

٢ – عدم التهديد باستخدام القوة، واعتماد التسوية السلمية في حلّ النزاعات المسلّحة.

٣ – تعزيز دور الأمم المتحدة في منع تجدّد النزاعات، وفي فترة بناء السلام.

٤ – وضع ستراتيجيات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك تعزيز عمليات حفظ السلام.

٥ – منع تدفّق الأسلحة الصغيرة إلى مناطق النزاعات، بالتعاون مع المنظّمات الإقليمية[٦].

إن ما بين قمّة الألفية وقمّة مجلس الأمن الأولى مسافة زمنية هي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تزاحمت خلالها المتغيّرات الدولية. وكان يصعب على قمّة الألفية تجاهل المعطيات الدولية والعالمية الراهنة، من حيث أن الإنسان أوّلاً وأخيراً هو صانع التقدّم وهدفه، ومن حيث أن الذين تكهّنوا بنهاية الحداثة التي تعتمد الإنسان معياراً لها يقفون اليوم أمام أهوال جديدة تطاول الشعوب والدول في غير مكان من العالم... وبصرف النظر عن قوّة الغرب، ومكانة الولايات المتحدة في قمّة النظام العالمي بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وانقضاء الحرب الباردة، فإن هذه التحديات باتت تشكّل أولوية عالمية على رغم الإختلاف الثقافي والحضاري في تفسير مضامين حقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وسيبقى موضوع النزاعات المسلّحة في أولوية الإهتمامات العالمية في العقود القادمة، طالما أن تجارة السلاح رائجة في العالم - وبعضها من خارج القوانين المحلية والدولية - وطالما أن سباق التسلّح التقليدي والستراتيجي ما يزال قائماً. فبعد عقد من الزمان على الإنعطاف الكبير في مسيرة النظام العالمي، وفي بنيته وعلاقاته، تكتشف الإنسانية هول الحروب الداخلية مع ما يرافقها من تصدّع لهيكلية الدولة على الطريقة الصومالية أو اليوغوسلافية[٧]... هول انتشار اللاجئين والنازحين بلا مأوى، واغتصاب النساء، وقتل المدنيين بدون وازع أخلاقي، وهدر حقوق الإنسان في أبسط مقوّمات عيشه. وعلى رغم المجهودات الأميركية والروسية في نزع الأسلحة الستراتيجية (Start 2)، وفي ضبط انتشارها كما في أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان... إلا أن التفجيرين النوويين في الهند وباكستان، خلال شهر أيار ١٩٩٨ أوجدا حالة اعتراضية خطيرة. هذا بالإضافة إلى معضلة السلاح النووي الإسرائيلي، ورفض إسرائيل الإنضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الستراتيجية (١٩٦٦). فالشرق الأوسط، والحال هذه، مهدّد في أمنه واستقراره بفعل السياسة التصعيدية الإسرائيلية، ناهيك عن تعثّر العملية السلمية بين العرب وإسرائيل وما ينطوي عليه من إشكاليات جديدة.

أمّا عن مسيرة حقوق الإنسان والديمقراطية، فإن بابها الذي فُتح لن يغلق تحت وطأة النزاعات السياسية والفكرية والإقتصادية والإجتماعية. إنها نزاعات في إطار الثقافة، ولو لم يستخدم فيها السلاح الناري. وهي تكشف عن التعددية الثقافية التي يتناساها الغرب أحياناً، عندما يريد فرض نموذج محدّد على العالم، وكأن هناك استمارة واحدة يجب تعبئتها باسم العولمة. ثمّة رفض للإملاء الغربي في هذا المضمار،

ظهر جلياً في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا (١٩٩٣)، وفي مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة (١٩٩٥)، عندما برزت مواقف مختلفة بين مجموعات من الدول ليست كلّها في منطقة واحدة، ولا هي تدين بمعتقد ديني واحد، ولا هي تندرج في إطار حضاري أو قومي واحد. لقد وقفت على سبيل المثال - الفاتيكان إلى جانب السعودية وإيران في مواجهة طروحات أميركية وأوروبية حول حقوق المرأة وشؤون الأسرة. ولم ينقسم العالم على أساس شمال وجنوب، أو شرق وغرب. وإنّما بانت الإختلافات الحضارية - ولا نقول الصدامات الحضارية - في غير جهة من العالم، وأحياناً داخل المنظومة الدولية أو الإقليمية الواحدة. هذه الإختلافات تشير إلى ما يمكن تسميته بالخصوصية التي لن تنسحق بفعل العولمة، حتى وإن تراجعت في بعض جوانبها أو عناصرها الوطنية والقومية، إذ على رغم الإتجاه العالمي الواضح نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان، تختلف المفاهيم القانونية والسياسية والإجتماعية لهذين المصطلحين بمثل ما تختلف آليات التطبيق بين دولة وأخرى.

تحدّيات إضافية

إكتشف قادة العالم في قمّة الألفية، مدى ضبابية الوعود التي أغدقت في العقد الماضي، وإن قمّة مجلس الأمن الثانية لم تزح تلك الضبابية في عالمي الشمال والجنوب معاً. بل ثمّة تحدّيات إضافية راحت تبرز، ومن المتوقّع أن تكبر في حقيقتها وآثارها خلال المدى المنظور. وأبرز هذه التحديات: الهجرة من الجنوب إلى الشمال، النزاع على المياه العذبة مع الزيادة السكانية واتساع ظاهرة الجفاف والتصحّر، تعمّق الهوّة بين الغنى والفقر، معضلة إنتاج وانتشار التقانة والمعلوماتية، وتدهور البيئة الطبيعية.

يشكو الإتحاد الأوروبي تدفّق المهاجرين الأفارقة والآسيويين إليه، فيما تتعمّق موجة عنصرية في أوروبا ضدّ وجود نحو ١٥ مليون مهاجر، شرعي وغير شرعي، جلّهم من العرب والمسلمين، وخصوصاً من المغرب وتركيا[٨]. ولا تقتصر الشكوى هذه على أوروبا بل تصل إلى الولايات المتحدة الأميركية والغرب بصورة عامة، مع ما ينتج عنها من نزاعات سياسية واجتماعية، وإعادة إنتاج لظواهر عنصرية على رغم الحديث المكثّف عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب... ثمّة دعوات لإجلاء العرب والمسلمين عن فرنسا وأوروبا[٩]، بالتزامن مع فتح الحدود وتقدّم وسائل الإتصالات والمواصلات، ووجود شبكات منظّمة لتسهيل الهجرة غير المشروعة.

وبينما يطاول الجفاف عشرات الدول، وقد يضرب أكثر من مئة دولة في الربع الأوّل من القرن الحادي والعشرين، تزداد الحاجة إلى المياه العذبة للشرب والزراعة والصناعة. وتبرز منطقة الشرق الأوسط في إطار نزاع محتمل داخل المثلّث التركي - العربي - الإسرائيلي. ذلك لأنها من المناطق الجافة في العالم، والتي تعيش تحت وطأة ضوابط قانونية وسياسية جديدة لاحتواء النزاعات المائية مع وجود ٢٣٠ نهراً دولياً في العالم، وما قد تولده من نزاعات محتملة. وكان مؤتمر باريس للمياه والتنمية المستدامة أشار في العام ١٩٩٨ إلى دخول المياه سبباً مباشراً للتوتر الدولي في سبعين حالة عالمية، وتحوّلها سبباً للنزاعات والحروب الإقليمية[١٠]، على أن الخشية من تزايد مثل هذه الحالات قائمة في العلاقات الدولية، وخصوصاً في المناطق الشحيحة المياه العذبة، وبينها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تقع مجموعة الدول العربية.

أمّا عن الغنى والفقر، فإن تقارير المنظّمات الدولية بدءاً من البنك الدولي، تشير إلى حقائق مخيفة. حقيقة وجود أكثر من مليار وثلاثماية مليون نسمة تحت خط الفقر، معظمهم في عالم الجنوب وفي قطاع النساء، حيث يعيش كلّ واحد منهم على دولار أميركي واحد يومياً. وحقيقة إرتفاع مديونية الدول النامية إلى مستوى معطل للتنمية، بل معطل أحياناً لاستمرارية الدولة ذاتها. وحقيقة انتشار الأمية والمرض والتفكك الإجتماعي والإنهيار القيمي والثقافي. حسبنا الإشارة هنا إلى إنتشار مرض الأيدز عند أكثر من أربعين مليون شخص، أكثر من نصفهم في أفريقيا[١١]. فمتى تفي الدول اصناعية بوعدها القائم من سبعينات القرن العشرين، في دفع ٥,٧ في المئة فقط من ناتجها المحلّي الإجمالي كمساعدات للبلدان النامية والفقيرة؟

ثمّة علاقة جدلية بين وجود الفقر من جهة وتجدّد النزاعات الدولية من جهة أخرى. هذا ما حدا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P. إلى الدعوة لإقامة مركز مستقل لتقديم المعونة القانونية وللتظلّمات، بغية مساعدة الدول الفقيرة في مفاوضاتها الدولية في إطار منظّمة التجارة العالمية التي تشكّلت بعد اتفاقات (غات) GATT. فآليات تسوية النزاعات لا تكون سوية وفاعلة إلا إذا أُتيحت فرص متساوية أمام الدول - غنية وفقيرة - للدفاع عن مصالحها وقضاياها المشروعة.

إلى ذلك، يعيش فقراء العالم على هامش الثورة المعلوماتية الجديدة، وهم لم يشاركوا في ثورة الإتصالات والمواصلات، بل بقوا على هامشها المتلقي، مع ما في ذلك من تبعية على المستويات كافة. فكيف سيكون المشهد العالمي بعد عقدين مع تركّز الدور

الإقتصادي للشركات المتعدّدة الجنسية التي صارت تقف وراء تغطية نفقات البحث العلمي والإكتشافات الحديثة في عالم الشمال الصناعي؟ وهل سيشعر «الأمراء الماليون» الجدد، من كبار أثرياء العالم الذين يُعدّون بالمئات فقط، بمدى البون الشاسع بين الغنى والفقر؟ بين المنتجين للتقانة الحديثة والمهمّشين على أطرافها؟ بين شعار حقوق الإنسان وحقيقة تطبيقه على الأرض؟ بين الحديث عن الديمقراطية ومضامينها السياسية والإقتصادية؟...

إذا كانت الثورتان الصناعيتان الأولى والثانية قد أسّستا للثورة الالكترونية التي نعيشها، فإن الخشية تكمن في أن تبقى الأرض ومن عليها (بيئة طبيعية وبشر) ضحيّة تهديد البيئة، وسيادة الفقر، وسيطرة سياسة القوّة في العلاقات الدولية. فالأزمات المالية، والقيمية - الأخلاقية، والأمنية، والإقتصادية، تعصف بالعالم من كلّ حدبٍ وصوب، فيما تطالب الأمم المتحدة، في غير مناسبة، بأنسنة العولمة، أي جعلها أكثر إنسانية. هذه المطالبة صارت مطروحة حتى داخل الدول الصناعية نفسها، من خلال مجتمع مدني عالمي يرفض ما يجري من مضاربات واحتكارات مالية واقتصادية فيما تزداد تعاسة الفقراء والمهمّشين، وجلّهم في العالم النامي أو عالم الجنوب.

فكيف يمكن للبنان ولمجموعة الدول العربية التعامل بإيجابية مع التحديات الدولية الراهنة في ضوء ما طرحته قمّة الألفية من وقائع وبرامج؟

جامعة الدول العربية والدور الإقليمي

يمكن لجامعة الدول العربية، كمنظّمة إقليمية، أن تلعب دوراً مهماً في مواجهة التحديات الدولية المشار إليها بالتعاون مع الأمم المتحدة كمنظّمة دولية. ولبنان على رغم صغر مساحته، وقدراته المحدودة، يبقى عضواً مؤسّساً لجامعة الدول العربية ولمنظّمة الأمم المتحدة. وتلك سمة دولية وإقليمية مهمّة للبنان، يجدر توظيفها في السياسة الخارجية اللبنانية من خلال تفهّم المشكلات الدولية الراهنة، والتفاعل في السياسة معها بإيجابية في إطار التعاون الدولي.

أجاز ميثاق الأمم المتحدة، في الفصل الثامن[١٢]، للمنظّمات الإقليمية بالتصدّي لقضايا حفظ السلم والأمن الدوليين، توخّياً للحلول السلمية في مواجهة النزاعات الإقليمية. على أن يتحقّق تعاون ملموس بين هذه المنظّمات ومجلس الأمن الدولي،

صاحب السلطة الدولية الأولى في هذا المجال. ويمكن لمجلس الأمن استخدام المنظّمات الإقليمية في أعمال القمع، إذا وجد ذلك مفيداً، إنفاذاً للفصل السابع من الميثاق. وفي مطلق الأحوال يجدر إطلاع مجلس الأمن بصورة دائمة على أعمال المنظّمات الإقليمية، وما تزمع القيام به، عند إضطراب الأمن والسلم في منطقة معيّنة... ذلك كلّه، يكشف عن التكامل الوظيفي بين التنظيم الدولي والتنظيم الإقليمي بصورة عامة لحفظ السلم والأمن الدوليين. وتلك مهمّة مركزية في عمل الأمم المتحدة، ومبرّر أساسي لوجودها عشية إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

في نظرة سريعة إلى التعاون الإقليمي - الدولي خلال العقد الأخير من القرن العشرين، نجد جملة معطيات تؤكّد هذا التعاون. فمن دور منظّمة الأمن والتعاون الأوروبي في حفظ السلام في البلقان - خاصة في البوسنة والهرسك وكوسوفو - إلى تعاون كومنولث الدول المستقلّة بقيادة روسيا مع الأمم المتحدة لمعالجة النزاع الداخلي في جورجيا[١٣]، وضمانة وحدة هذه الدول القوقازية. إلى تعاون منظّمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى غداة تفجّر الصراعات العرقية وتزايد أعداد الضحايا واللاجئين. إلى دور منظّمة الدول الأميركية في المساعدة على تسوية النزاع على السلطة في هايتي (منطقة البحر الكاريبي)، وعلى معالجة الأزمة الحدودية بين البيرو وأكوادور... هذه النماذج، وغيرها، تدلل على أهمية التعاون الإقليمي - الدولي في وقت عادت فيه التكتلات الإقليمية إلى الظهور بقوّة على المسرح الدولي، تحت ضغط عاملين أساسيين هما: العامل الإقتصادي، والعامل الأمني.

في هذا السياق، يمكن لجامعة الدول العربية أن تفعل فعلها شريطة أن تجدّد إطارها المؤسّسي بعيداً من النزاعات العربية - العربية. وقد أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٨ مشروعاً للتعاون مع جامعة الدول العربية، يقضي بتدعيم الروابط القائمة بين الطرفين، في الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإنسانية والثقافية والتقانية والإدارية[١٤]، على أن تتولّى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسّسات وبرامج الأمم المتحدة، تكثيف التعاون مع جامعة الدول العربية ومنظّماتها المتخصّصة في القطاعات التالية ذات الأولوية: الطاقة، والتنمية الريفية، والتصحّر والأحزمة الخضراء، والتدريب المهني، والتكنولوجيا، والبيئة، والإعلام والتوثيق.

إلى ذلك شدّد قرار الجمعية العامة على تعزيز آليات التنسيق بغية متابعة المشاريع والمقترحات المعتمدة في الإجتماعات المعقودة بين الطرفين. وتقرّر عقد اجتماع مرّة كلّ

سنتين وعقد اجتماعات قطاعية مشتركة بين وكالاتهما بانتظام بشأن المجالات ذات الأولوية وذات الأهمية الكبيرة في تنمية الدول العربية...

من شأن هذا التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة تعزيز الدور العربي في المجتمع الدولي، والإفادة من الدعم الذي يمكن أن توفّره المنظّمة الدولية لجامعة الدول العربية بعدما صارت محددات التنمية متعدّدة وشاملة، وذات بعد إنساني واضح. على أن هذا التعاون منوط بقدرة جامعة الدول العربية على التجدّد والتطوّر. وتلك مسألة سياسية تتطلّب توافقاً رسمياً عربياً، وإعلاءً للمصالح المشتركة على الخلافات السياسية مهما كانت دوافعها وأسبابها. فالسمة العامة للمجتمع الدولي هي الإتجاه نحو التكاملية الإقليمية، والإنتظام في كتل أو أحلاف تجمع الدول المتجاورة إقليمياً[١٥].

ثمّة ظاهرتان تبدوان على طرفي نقيض: التكاملية الإقليمية، والعولمة الشاملة. فمن جهة نلاحظ الخصوصية الإقليمية في منطقة جيوبوليتيكية محدّدة ومن جهة أخرى تتسارع خطى العولمة خصوصاً في مجالي الإقتصاد والتقانة الحديثة. بيد أن طبيعة النظام العالمي السائد تقوم على هذه الثنائية التي تحمل التناقض والتكامل في آنٍ معاً. إنها ثنائية تنطوي على نزاعات دولية معقّدة بعضها مسلّح وبعضها الآخر غير مسلّح، تدور في ميادين الإقتصاد والثقافة والإعلام والسياسة...

***

تستمر النزاعات المسلّحة وغير المسلّحة بين الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مع ما تحمله من تهديدات للمدنيين والبيئة الطبيعية، وما تخلّفه من تعميق للهوّة الفاصلة بين الغنى والفقر على نطاق عالمي واسع.

من أخطر هذه النزاعات ما يؤدّي إلى تفكيك هيكلية الدولة. ذلك لأن هذه العملية تنطوي على مخاطر شاملة تطاول الأفراد والمؤسّسات القائمة، وتحول دون استعادة الحياة الطبيعية في وقت قصير، فضلاً عما تحمله من مخاطر على الجوار الإقليمي، أي تهديد الأمن والسلم الدوليين.

في مواجهة تلك المخاطر، تجهد الأمم المتحدة لتوسيع وتطوير عمليات حفظ السلام في مناطق النزاعات. وثمّة مشاريع عدّة في هذا الصدد تنتظر التمويل والتنفيذ، والإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء، وخصوصاً من تلك دائمة العضوية في مجلس الأمن. إن مبدأ الأمن الجماعي مرتبط إلى حدٍ ما بهذه المهمّة التي صارت ملحّة

في العقد الأخير، وقد تعرّض لكثير من النقد على مستوى الدول والمنظّمات الإقليمية والدولية.

هذا ما توقّفت عنده قمّة الألفية، ووضعت من أجله توصيات وقرارات، بعضها يجدر تنفيذه، وبعضها الآخر ينتظر موافقة الدول المعنية، بحيث يتمّ وضع ستراتيجيات ملائمة وسياسات عالمية رشيدة لتحويل البيان الختامي لقمّة الألفية إلى واقع فعلي داخل المجتمع الدولي.

إلى جانب تحدّي النزاعات المسلّحة وضرورة مواجهته، ثمّة تحدّيات من نوع آخر لا تقود إلى نزاعات مسلّحة، ولكنها تحدّ من التعاون الدولي، ومن فرص التنمية البشرية المستدامة. إنها تحدّيات الهجرة من الجنوب إلى الشمال، والنزاع على المياه العذبة بفعل إتساع نطاق الجفاف، وتعمّق الهوّة بين الغنى والفقر، وتدهور البيئة الطبيعية، وإشكالية انتشار التقانة والمعلوماتية بدون ضوابط سياسية وقانونية...

مجمل هذه التحديات يفرض نوعاً من التكامل بين التنظيم الإقليمي (كتل وأحلاف وتجمّعات) والتنظيم الدولي (منظّمات دولية). إنه تكامل وظيفي على غير صعيد، وفي مختلف مستويات العلاقات بين الدول والقوى الدولية. تكامل قد يخفف من وطأة العولمة، أو من مفاعيلها السلبية. في هذا السياق يأتي دور منتظر لجامعة الدول العربية، شريطة تجديد آلياتها وطابعها المؤسّسي بعيداً من أجواء النزاعات العربية - العربية. وما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٨، الخاص بالتعاون مع جامعة الدول العربية، إلا الدليل على أهمية تلك التكاملية في إطار العمل للتنمية العربية الشاملة، وفي مجال السعي الدؤوب للتعاون الدولي وحفظ السلم والأمن الدوليين.

المراجع

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .U.N.D.P، نيويورك، ١٩٩٨، ص ٣٥.

(٢) القانون الدولي الإنساني هو جزء من القانون الدولي العام يختصّ بقواعد حماية المدنيين خلال الأعمال الحربية.

(٣) Chart of Armed Conflict Map, the Military Balance 1999 - 2000, International Institute for strategic studies, oxford University press, London.

(٤) راجع: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظّمة الدولية، ١٩٩٦، وثائق الجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١ (A/51/1)، ص ١٠٥.

(٥) أنظر: موجز تقرير الفريق المعني بعمليات حفظ السلام، المقدّم إلى قمّة الألفية. في: صحيفة الحياة، لندن، ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

(٦) أنظر تفاصيل قمّة مجلس الأمن الدولي الثانية في صحيفة السفير، بيروت، ٢٠٠٠/٩/٨.

(٧) بدأت الحرب الداخلية في الصومال خلال العام ١٩٩١ ما أدّى إلى تفكّك هذه الدولة، وتدخّل الأمم المتحدة لوقف المعاناة الإنسانية. وبعدها تفكّكت يوغوسلافيا السابقة لتنشأ حروب داخلية وإقليمية بين الجمهوريات الجديدة، ما استدعى تدخّل الأمم المتحدة وقوات حلف شمال الأطلسي.

(٨) Union Européenne, Direction générale x, unité des sondages d'opinion. في: الصادق شعبان، نهاية الجغرافيا وعودة التاريخ، مؤسّسة باباي، تونس، ١٩٩٩، ص ١٧٤ و١٧٥.

(٩) يقود الزعيم الفرنسي المتطرّف جان ماري لوبان Jean Marie Lepin موجة عنصرية مطالبة بإجلاء المسلمين عن فرنسا، صارت جزءاً من برنامجه السياسي والإنتخابي.

(١٠) انعقد في باريس، بين ١٩ و٢٢ آذار ١٩٩٨، بدعوة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك مؤتمر المياه والتنمية المستدامة. بحضور ممثّلي ٨٤ دولة، وخمسين منظّمة غير حكومية.

(١١) راجع: Strategic Survey 1998 - 1999, International institute for strategic studies, Oxford university press, London.

(١٢) أنظر المواد ٥٢ و٥٣ و٥٤ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

(١٣) قام نزاع داخلي في جمهورية جورجيا المستقلّة حديثاً بعد مطالبة إقليم أبخازيا بالإنفصال. وانتقلت هذه النزعة الإنفصالية إلى أقاليم أخرى في جورجيا.

(١٤) الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدور الثالث والخمسون A/ RES/ 53/ 8, 29 october 1998.

(١٥) من أبرز التجمّعات الإقليمية الراهنة: مجموعة «آنسيان» في جنوب شرق آسيا، ومجموعة «نافتا» في أميركا الشمالية، والإتحاد الأوروبي، وكومنولث الدول المستقلّة، ومجموعة دول البحر الكاريبي، ومنظّمة المؤتمر الإسلامي، ومنظّمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومنظّمة الوحدة الأفريقية...

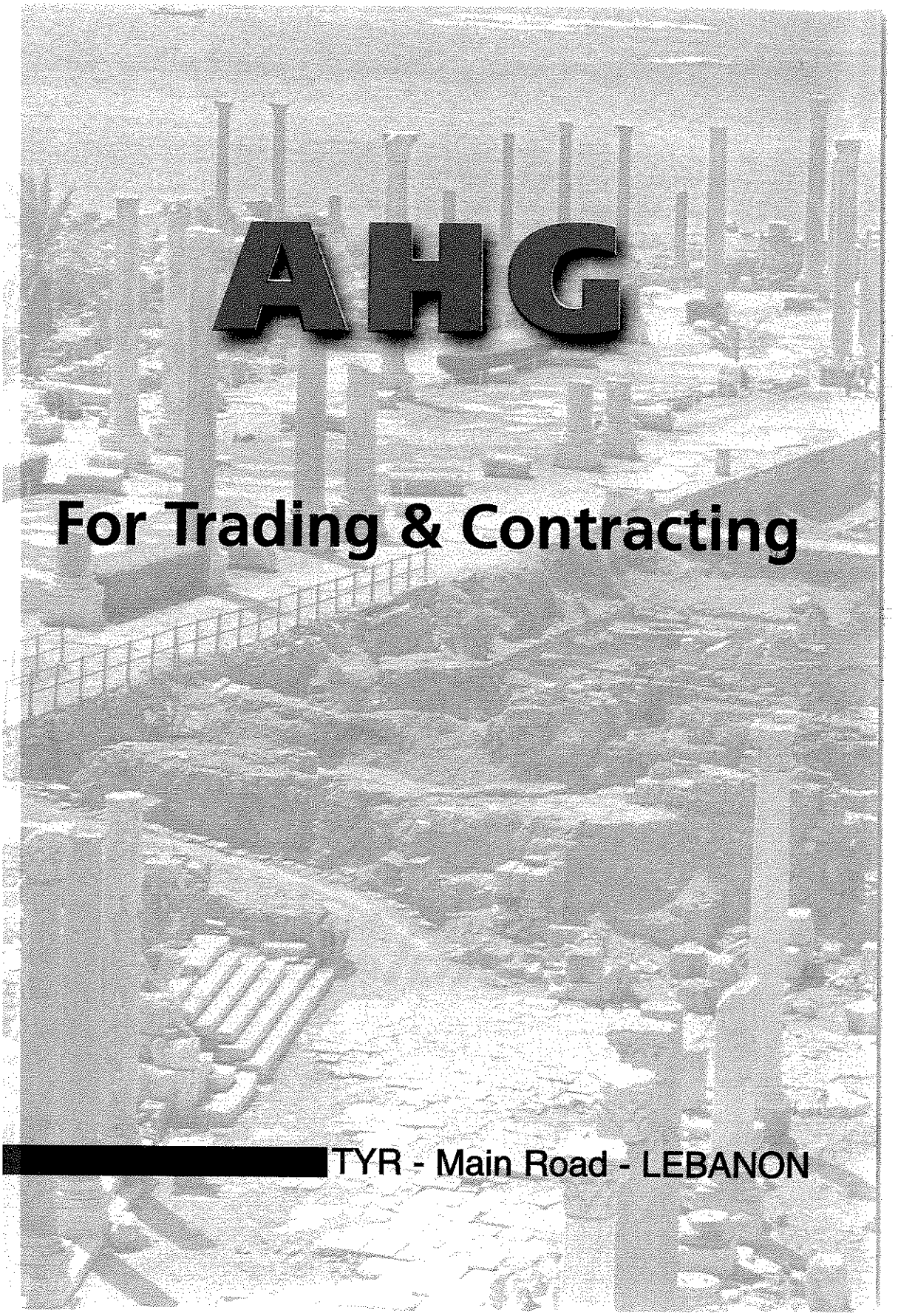
AHG
For Trading & Contracting
TYR - Main Road - LEBANON

شقق سكنية مفرزة، مناظر رائعة على البحر والجبل

بشامون منطقة المدارس. تسهيلات مصرفية...

للمراجعة: المهندس عادل قديح - المهندس حسين زرافط هاتف: ٢٧٦٦٥٣ /٠٣ - ٦٥٣٤١٥ /٠٢

مؤسسة ريمون السويدي للتعهدات و التجارة

RSI

RAYMOND SOUEIDY INSTITUTION

FOR CONTRACTING & TRADING

YACOUBIAN BLSG. KARAKAS STR. BEIRUT - LEBANON
SIN-EL-FIL- GREY CENTER
TEL. 01 510 528 - 01 742 634 - 03 226 785 - FAX. 01 510 529
ARAY - CAZA JEZZINE- TEL 07 780 319

Bibliographie

- *T. E. LAWRENCE,* ***Guerilla dans le Désert****, éd. Complexe, Paris, 1992.*
- *T. E. LAWRENCE,* ***Les sept Piliers de la Sagesse****, éd. Payot, Paris, 1986.*
- *L. POIRIER,* ***T. E. LAWRENCE, stratège****, éd. de L'Aube, Paris, 1997.*
- *M. DAYAN,* ***Journal de la campagne du Sinaï****, éd. Fayard, Paris, 1966.*
- *C. HERZOG,* ***The Arab-Israeli Wars****, Vintage Books, London - New York, 1982.*
- *Y. RABIN,* ***Mémoires****, éd. Buchet - Chaster, Paris, 1995.*
- *P. Razoux,* ***La Guerre israélo-arabe de 1973****, éd. Economica, Paris, 1999.*
- *E. LAHOUD,* ***Discours du serment Constitutionnel****.*

reproche. Sa difficulté résulte de sa nouveauté. Car pour la première fois un président de la république libanais arrive à peser de quelque poids face à Israël.

C'est pourquoi aussi, tous ceux qui se sentent lésés par ce revirement stratégique, pourtant national et sans reproche, chercheront à mettre les bâtons dans les roues de l'Etat libanais.

Comme les arguments du Président Lahoud sont, en soi, solides et objectifs, il faut s'attendre à ce que la contre-attaque vienne du talon d'Achille libanais actuel, à savoir la situation économique générale du pays. La manœuvre anti-stratégique pourrait être déclenchée à partir de ce plan qui intéresse beaucoup plus les Libanais actuellement que leurs différences confessionnelles.

La difficulté du choix stratégique du Président Lahoud ira grandissant au fur et à mesure que sa réussite sur le terrain s'affirmera.

Jusqu'ici, l'Etat libanais navait jamais pu obtenir d'Israël quelque concession que ce soit, par la négociation ou les pourparlers. Bien au contraire, La situation inconfortable de notre unité nationale, de l'intégrité de notre territoire et de l'implantation des Palestiniens au Liban avait toujours réjoui les responsables israéliens.

Aujourd'hui, il se trouve quelqu'un pour leur affirmer le contraire, et même leur en faire payer le prix.

C'est pourquoi l'Etat d'Israël, quoique en perte de vitesse au niveau international, cherchera à en faire payer le prix au chef de l'Etat libanais et à tous les citoyens de la République. Car, il faut l'avouer, nul président de la république au Liban n'a osé dépasser ce plafond stratégique.

L'option du Président Lahoud, nationale dans son essence, se propose de servir les intérêts stratégiques des citoyens du Liban. Même si la nation demeure encore au stade génital dans notre beau pays.

Car la défense du territoire national, au Liban, ne signifie pas seulement la neutralisation du volet extérieur, israélien, mais également la neutralisation du volet intérieur, palestinien, qui ne constitue pas un moindre souci, vu le rôle négatif joué par cette partie au cours de la guerre libanaise et que l'option nationale n'est pas en passe d'oublier. Le mini-Etat palestinien que les milices palestiniennes avaient cherché à instituer au Liban, avec pour capitale Beyrouth, au dépens de la souveraineté nationale libanaise, est une expérience qu'il n'est pas permis de répéter.

C'est pour cela que le Président Lahoud, tout en soutenant avec force le droit des Palestiniens à retourner dans leur pays, a également déjoué une ruse stratégique israélienne visant à accepter l'existence d'une mini-autorité palestinienne en Cisjordanie, comme Etat non-viable et déstructuré aussi bien sur le plan militaire que sur le plan économique, tout en obligeant le Liban à garder chez lui les Palestiniens des camps de réfugiés qui ont été et qui demeuront à la base du conflit israélo-arabe.

L'évaluation israélienne s'est avérée, ici encore, inefficace et erronée. Car les instances politiques libanaises, partant de l'option stratégique du Président Lahoud, ont mené une campagne d'affrontement au niveau diplomatique, visant à déclarer le refus du Liban de toute solution "proche-orientale" incluant l'implantation palestinienne dans le pays.

Ce choix politico-diplomatique s'est également avéré fort gênant par rapport à l'Etat d'Israël qui a vu son évacuation du territoire libanais doublée d'un autre échec, de nature diplomatique.

Pour toutes ces raisons, le choix stratégique triangulaire du Président Lahoud est difficile.

Sa difficulté ne tient pas à l'inconsistance de ses piliers de base, dont le caractère national est indiscutable, ni à l'objectivité de leur argumentation, qui ne souffre aucun

Le choix fait par le Président Lahoud de soutien à la résistance armée libanaise contre Israël a donc traduit ce que signifiait, en termes stratégiques, l'entente nationale libanaise. Car, en incarnant la constante de l'entente interne, l'adoption de l'action armée de la résistance, au niveau officiel, a signifie en clair le début de l'état de belligérance défensive du Liban vis à vis d'Israël.

Et c'est cet aspect qui gêne le plus les responsables israéliens, ainsi que leurs parrains occidentaux. Car le soutien officiel libanais à la stratégie militaire de résistance du Hezbollah et de Amal a donné naissance à une situation volontairement floue du côté libanais, statuant un territoire libanais évacué malgré lui par l'occupant israélien qui, pourtant, n'est pas arrivé à en recueillir la paix qu'il escomptait.

La présence soutenue de la résistance armée aux frontières de l'Etat d'Israël, plutôt que celle de l'armée officielle libanaise, convient actuellement à l'Etat libanais qui, comme un petit David inversé, met en échec le Goliath israélien. Cette stratégie inopinée a surpris et continue de gêner le côté israélien qui s'attendait à remporter les dividendes politiques de son évacuation militaire, afin de transformer sa défaite en victoire.

Le choix stratégique du Président Lahoud a donc permis au Liban de remporter une double victoire: celle de la libération du territoire national du Sud-Liban occupé, et celle de l'échec politique d'Israël qui s'est vu dans l'obligation de retirer son armée de notre pays sans compensation diplomatique.

Le troisième principe de base du choix stratégique du Président Lahoud repose sur le refus de l'implantation palestinienne au Liban.

Et ce volet, politique, de la vision globale du chef de l'Etat libanais sous-entend un autre volet, militaire. Bien que statique pour le moment, ce second volet constitue un danger stratégique pour le Liban.

choses rentrées dans l'ordre et l'Etat libanais restauré, l'opinion nationale et civique se sentait de nouveau concernée par l'option stratégique nationale.

La guerre civile n'a nullement réussi, en fait, à enterrer le sentiment d'entente nationale entre Libanais, comme cela s'est passé à titre d'exemple à Chypre, en Bosnie, ou plus recement encore au Kosovo, où le clivage entre les communautés différentes a conduit à la cassure.

Le cas du Liban est tout à fait différent, et c'est exactement cela que les responsables israéliens n'ont pas su évaluer. Car, pour les Libanais, la différence ne signifie pas obligatoirement la cassure. Elle constitue plutôt un style de vie, régi par la diversité culturelle. Si bien que pour bien comprendre les Libanais, il faut être Libanais; la lecture israélienne, pour sa part, n'a jamais pu comprendre l'esprit consensuel de la société libanaise, sans lequel le Liban n'aurait pas pu perdurer.

Du principe de base de l'entente nationale découle un deuxième principe, complémentaire du premier: La défense commune du territoire de la nation.

Et c'est exactement ce principe qui a le plus dérangé tous ceux qui profitaient de la situation de ni guerre ni paix prévalait antérieurement. Car il s'est immédiatement traduit, sur le terrain, par un soutien multiple, politique et logistique, au mouvement de résistance. Car, quelque soit la coloration idéologique de cette résistance, elle demeure aux yeux du Président Lahoud une résistance armée par des Libanais, à partir du sol libanais, pour la libération d'un territoire libanais.

Les larmes de crocodile israéliennes n'auront plus, dès lors, de valeur, et ne signifieront plus rien aux autorités officielles libanaises, de même qu'à l'ensemble de l'option publique libanaise pour qui la stérilité de l'option israélienne ne fait plus de doute, notamment au sein des citoyens de souche chrétienne.

lendemain de l'Indépendance, constituera de tous temps l'épine dorsale de l'Etat libanais.

La manière sarcastique dont ont très longtemps usé les responsables israéliens pour parler du peuple libanais, dénigrante et dégradante à merci, s'est vue confrontée à un regain de fierté nationale libanaise avec les propos du Président Lahoud qui lui a donné une dimension à la fois politique et culturelle. Ce qui, bien entendu, a eu comme résultat de dérouter le jeu israélien, basé essentiellement sur le soutien financier et militaire de la milice du Liban-Sud, milice qui commença alors à leur filer entre les doigts.

Les désertions en série se déclaraient dans les rangs de la milice pro-israélienne et la population libanaise du Liban-Sud, après avoir été mise au courant des prises de position officielles, lancées à partir de la capitale, a déclaré son choix en le traduisant dans sa vie quotidienne par un très clair refroidissement de son contact avec l'occupant israélien. Au même moment, les relations avec l'autorité libanaise connaissaient un net réchauffement.

Au lieu de considérer que l'Autre était un Libanais, le citoyen du Liban-Sud, qu'il soit de cette appartenance religieuse ou de telle autre, a commencé à remettre de l'ordre dans ses idées et à remettre en cause les slogans de la guerre civile (auxquels Israël avait largement contribué) pour aboutir à une position renouvellée de réconciliation avec la patrie.

Israël ne s'attendait pas à voir les Libanais se retourner aussi rapidement contre lui et à se réconilier aussi facilement entre eux. C'était sans connaître la dynamique consensuelle sur la base de laquelle les libanais ont toujours vécu au cours de leur histoire. L'hypothèse de la participation nationale que les responsables israéliens souhaitaient comme définitive pour le Liban s'est avéré être une hypothèse artificielle, tributaire du climat de la guerre civile et des campagnes de désinformation qui l'avaient accompagnée. Mais une fois les

A l'intérieur du pays, de larges couches de Libanais ont été étonnées par la teneur de cet argument. Comment l'entente nationale pouvait-elle constituer un élément concret dans la libération du sud du pays, se demandaient-ils? Comment l'entente nationale, de nature socio-politique, pouvait-elle se transformer en outil militaire de libération du territoire national? De quelle force objective pouvait jouir l'entente nationale dans le bras de fer opposant un géant à un nain?

L'idée semblait, de prime abord, discutable, et même déporvue de mordant. Elle semblait trop faible pour justifier la volonté d'affrontement face à l'écrasante supériorité militaire et médiatique de l'Etat d'Israël. C'est pourquoi, un sourire pincé aux lèvres, nombre de Libanais firent la moue et refusèrent de croire à l'entente nationale comme principe de base dans la lutte contre l'occupant israélien.

Or, il s'est avéré par la suite que ce principe de base était objectivement juste, vu qu'il avait joué un rôle véritable de catalyseur idéologique et politique au Liban-Sud, notamment dans l'enclave occupée par Israël, où les habitants se recyclèrent progressivement, abandonnant l'option politique israélienne pour celle du Liban.

La déclaration stratégique du choix de l'entente nationale libanaise, par le Président Lahoud, après de longues années de dérive politique, ota à l'occupant israélien le plus solide de ses atouts idéologiques, à savoir que le Liban ne constituait qu'un agglomérat de tribus et de clans disparates, sans fondement démocratique ou national.

Or, le choix engagé par le chef de l'Etat a déclenché un processus d'affrontement véritable par rapport à la théorie israélienne. On ne se contentait plus, du côté libanais, de faire la sourde oreille ou d'éviter de réagir. Bien au contraire, le choix des enfants de la même nation, chrétiens et musulmans, serait désormais un choix commun, basé sur l'entente nationale qui, comme l'avait si bien déclaré Hamid Frangié au

libanaise, le général Emile Lahoud, à la tête de l'Etat libanais. Le jour même de son élection, lors de la séance du serment constitutionnel, une nouvelle option fut déclarée.

Cette nouvelle option, critiquée par beaucoup à cause de la nouveauté de ses thèses, mérite pourtant d'être appréciée à sa juste valeur et comprise dans toute son ampleur car, en définitive, elle constitue en elle-même un choix que le Liban officiel a très longtemps évité de faire.

Sans en minimiser l'importance ou en surestimer le poids, on ne peut nier la force de son argument. Car la stratégie, encore une fois, est une affaire de choix. Jadis apanage de la classe militaire, la stratégie a toujours constitué un choix majeur. Toutefois ce choix est devenu aujourd'hui collectif, adopté par un ensemble, constitué de responsables politiques, militaires, économiques et culturels, et déclaré par le chef de l'Etat.

Le Président Lahoud, pour la première fois dans l'histoire moderne du pays du Cèdre, a tranché avec netteté la position du Liban vis à vis d'Israël. Le choix de la dérobade ou de l'ajournement politique a fait place à un choix basé sur l'affrontement. Israël n'est plus un simple voisin, ou un ennemi théorique ou diplomatique. Il s'agit d'un ennemi stratégique, occupant le Sud-Liban et opprimant l'avenir du pays aussi bien que celui de ses habitants.

Et, vu qu'Israël a longtemps misé sur les dissensions internes entre Libanais, animant la discorde nationale par mille moyens et sous mille masques différents, le choix premier du Président Lahoud fut de bases le choix de l'affrontement avec l'Etat hébreu sur l'entente nationale libanaise.

Cette nouvelle option, érigée en principe de base, a dérouté tous les observateurs du dossier libanais, à la fois à l'intérieur et à l'extérieur du pays.

religieux. Les massacres anonymes, partout dans le pays, portèrent ainsi la marque des services de renseignements israéliens. C'était leur manière d'appliquer le principe stratégique de toujours porter la guerre en territoire étranger.

A la poussée déstabilisatrice israélienne, ponctuée par l'invasion de 1978, au cours de laquelle une grande partie du Liban-Sud fut occupée, et celle de 1982, qui vit l'armée israélienne occuper Beyrouth, les instances politiques locales, débordées, continuaient à répondre par la dérobade. Le vieux blason de la force du Liban résidant dans sa faiblesse était régulièrement redoré, par les officiels comme par les mass media.

En fait, il fallait attendre la fin des hostilités. On ne pouvait pas se permettre d'opter pour une nouvelle politique vis à vis de l'Etat d'Israël tant que la situation militaire et sécuritaire du pays demeurait instable.

C'est en ce sens que l'accord de Taef (1989) constituera ce que les Anglo-saxons appellent un "turning point". Il aurait dû s'agir, après l'accord de Taef, de la définition d'un certain nombre de nouveaux choix stratégiques pour le Liban, vis à vis des pays arabes comme vis à vis d'Israël.

Or, ce qui s'est passé est que les responsables libanais de la période directement ultérieure à l'accord de Taef, ont esquivé le second volet du choix stratégique, pour se contenter du premier. L'entente avec les pays arabes fut approfondie, mais la position par rapport à l'Etat d'Israël demeurera, au cours des années 80, pratiquement inchangée. Ni guerre ni paix. Ni accord, ni désaccord. Une politique de l'autruche en quelque sorte.

3 - Le choix difficile du Président Lahoud

La nouvelle option stratégique libanaise ne devait voir le jour qu'avec la venue du commandant en chef de l'armée

Ce principe politique, volontairement anti géo-politique, qui est à la fois aberrant et paradoxal, poussera Israël de plus en plus à œuvrer en faveur d'actions militaires préventatives, de peur de se retrouver en position d'infériorité.

Et là où la menace était latente, en Iraq et au Liban à titre d'exemple, Israël œuvrera toujours dans le même esprit mais de manière différente. La centrale nucléaire de Tammouz, que l'Iraq mettait sur pied, fut ainsi détruite par l'aviation israélienne. Tandis qu'au Liban, où la sructure de diversité culturelle et politique régnait, Israël s'attela à la déstabilisation, afin de prévenir une menace politique ultérieure, vu que le Liban était constamment cité dans les instances internationales comme un modèle à suivre au Proche-Orient.

Après avoir repris la situation militaire en main, au lendemain de la guerre d'octobre 1973 contre les pays arabes, où l'Union Soviétique pesa de tout son poids contre Israël, l'Etat hébreu se consacra à démonter "le modèle libanais", en s'efforçant de montrer, à partir de 1974, qu'il s'agissait d'un faux modèle, et que le seul modèle "démocratique" de la région était le sien.

Il importe de noter ici qu'Israël profita dans ce domaine de plusieurs atouts. L'atout militaire bien entendu, blessant constamment le Liban sur son flanc sud, et empêchant toute entente nationale, par milices interposées.

L'atout politique régional arabe fut également mis à profit par l'Etat d'Israël qui savait bien que les pays arabes viendraient régler leurs comptes sur le territoire libanais, transformé en territoire ouvert durant la guerre, toujours par milices interposées.

Mais Israël compta également sur le ventre mou de l'entité culturelle libanaise, à savoir sa structure confessionnelle. Cette dernière était exploitable à volonté puisque à fondement

elle a donné naissance a toutes les caractéristiques du cynisme jusqu'au-boutiste.

Le premier ministre Shamir se permettra ainsi de comparer les Arabes à des sauterelles, tandis que, plus récemment encore, le rabbin Yosef taxait les Arabes de serpents, sans qu'aucune mesure juridique ne soit prise à son encontre, malgré l'existence de 18% d'Arabes dans la population actuelle de l'Etat d'Israël.

Porter la guerre en territoire ennemi, comme option militaire stratégique, a été également compris comme une invitation faite aux juifs d'Israël de faire la guerre idéologique contre la population arabe locale. Cette animosité raciste est allée d'ailleurs grandissante, puisque d'idéologie politique il y a seulement une ou deux décennies, elle s'est actuellement transformée en racisme quotidien et en option guerrière interne à la fois dans les territoires occupés et à l'intérieur des frontières de 1948.

Dans l'option stratégique israélienne figure également le principe de la frappe préventive. C'est sur ce concept que s'est basé Moshé Dayan en 1956 et en 1967 pour non seulement porter la guerre en dehors des frontières de l'Etat d'Israël, mais pour prévenir également toute poussée militaire arabe.

Cette frappe préventive, inspirée du blitzkreig (guerre - éclair) adoptée par l'armée allemande sous Hitler, a constitué la "marque" d'Israel au cours de ces deux guerres contre l'Egypte puis contre les pays arabes.

Pour bien la comprendre, il importe de la rattacher à la position de base de l'Etat d'Israël, se défendant volontairement tout dialogue avec les pays arabes. Ce choix de négativité politique et de ponts coupés avec son environnement géographique a fait de l'Etat d'Israël, puis, progressivement, de l'ensemble de la société israélienne, un bloc monolithique d'inimitié inconditionnelle par rapport à l'entourage arabe.

2 - L'épine israélienne

L'Etat d'Israël, basé sur une idéologie sioniste, constitua, au cours de la période post-coloniale, un prolongement de la pénétration colonialiste du début du siècle. Dans ce sens que les responsables de l'Etat hébreu ont voulu fructifier le jeu stratégique occidental dans leur propre intérêt, en allant dans son sens pour mieux en recueillir les retombées.

L'Etat d'Israël s'est placé dès le premier jour de sa création dans une position sratégique de belligérance vis à vis de l'ensemble des pays arabes qui l'entouraient, définissant le délogement militaire des populations palestiniennes locales comme une "guerre d'indépendance".

Il n'est pas besoin d'aller plus loin pour saisir le fondement idéologique véritable de l'Etat d'Israël qui se permet de considérer l'expulsion d'une population arabe locale comme l'acte fondateur de son existence. Tout le reste en découlera. Notamment la conception de la stratégie militaire de l'état-major de son armée.

Car, dès Ben Gourion, la conception de l'ensemble de l'action militaire de cet Etat imposé à la région fut basée sur un principe essentiel, à savoir porter la guerre à l'extérieur du territoire israélien, dans le camp ennemi, c'est à dire dans celui des pays arabes.

Cette option arbitaire de belligérance, reposant sur une inimitié considérée comme naturelle et essentielle vis à vis des pays arabes s'est progressivement developpée en parallèle avec une idéologie de plus en plus raciste. Car si le fondement idéologique du sionisme s'affiche raciste au sens élitiste du terme, jouant sur une soi-disant suprématie du peuple juif - opération que nous pouvons rencontrer dans de nombreuses autres idéologies à travers le monde - le propre de l'idéologie israélienne contemporaine est que le racisme quotidien auquel

des populations locales afin de les inclure dans sa stratégie d'intervention.

Avec peu d'effectifs, mais stimulés par une fureur tribale sans égal ainsi que par un goût prononcé pour l'action militaire ponctuelle, les Arabes de Lawrence ont mené une guerre d'usure contre les Ottomans, à partir de La Mecque, puis de Médine et d'Aqaba. Lawrence y jouait en apparence le rôle de coordinateur entre l'état-major britannique - siégeant au Caire à l'époque - et les chefs de tribus arabes. Mais l'officier britannique jouait en fait un rôle beaucoup plus important bien que non déclaré, assumant la fonction de stratège du mouvement national arabe dans sa totalité.

Or nous découvrons là qu'il s'agit d'une question ambiguë, puisque le "national" arabe, en tant que structure de pensée et d'action, y dépend d'une autre structure, à savoir vu le jour au début du 20ème siècle, avec Lawrence, continue d'avoir un répondant vivant à sa fin, au cours de la Guerre du Golfe, où l'occidental et l'arabe se confondront de nouveau.

Cette problématique structurelle de la conception stratégique arabe a constamment fait de celle-ci une donnée dépendante de la donnée occidentale, promue au rang de donnée explicative. A cette différence près que les conceptions stratégiques "arabes" du début du siècle étaient dépendantes à leur insu de la volonté coloniale, alors que celles d'aujourd'hui dépendent volontairement de la volonté impériale occidentale.

Il faut retenir de tout cela que les puissances occidentales ont maîtrisé efficacement une constellation de connaissance complémentaires (géographique, sociopolitique, anthropologique, militaire, etc) dans le passé et qu'elles en gardent aujourd'hui jalousement le secret ne permettant jamais aux protagonistes régionaux de figurer dans un rôle autre que celui de comparse.

doctorat, elle portera sur les châteaux-forts croisés du Proche-Orient. Par la suite, en 1913, il est envoyé par le Fonds pour l'Exploration de la Palestine, dans le désert du Naqab, afin de dresser des relevés topographiques de la région de Gaza. Il fut ensuite chargé par l'armée anglaise en 1914 de dessiner une carte géographique précise de toute la péninsule du Sinaï. Ce qui signifie que lorsqu'on lui demandera de prendre en charge l'exécution du projet de déstabilisation de l'Empire malade, sur son flanc est, à partir des provinces arabes, Lawrence était imbu de savoir géographique.

Sa connaissance socio-politique des tribus et de la mentalité arabes (qu'il décrit avec profondeur dans son livre: Les sept piliers de la sagesse) Lawrence l'a acquise sur le terrain. Et c'est son caractère pratique qui en fera ultérieurement sa force. Car l'officier britannique connaît parfaitement à la fois le terrain dans lequel il opère et les bédouins qui lui servent de soldats.

La connaissance anthropologique du major Lawrence était fort poussée également, capable qu'il était devenu de saisir la signification des différents aspects de la mentalité arabe, essentiellement basés sur l'appartenance tribale, avec pour moteur une solidarité clanique décrite dans le détail par Ibn Khaldoun au quatorzième siècle.

C'est à partir de ces deux connaissances, géographique et socio-politique, que l'officier a échafaudé son option militaire. S'il a fait de la guerilla son choix, à une époque où l'attaque massive et frontale était à la base de toutes les stratégies militaires européennes, ce n'est pas par humeur, mais par réflexion et à la suite d'une évaluation objective du "terrain".

La mentalité bédouine ne permettait pas, en effet, d'effort continu et soutenu. Découvrant vite que les Arabes se caractérisaient par une mentalité guerrière de razzia, l'officier britannique a épousé les données anthropologiques de base

Le vide stratégique arabe fut ainsi rempli par le plein du projet colonial, et l'Occident inclut ainsi intelligement dans sa stratégie les éléments de l'assabiyya politique arabe. C'est ainsi que le très habile T. E. Lawrence (officier de l'armée britanique plus connu sous le nom de Lawrence d'Arabie, après le film qui lui fut consacré) agença avec beaucoup de génie la force brute de l'engagement politique arabe dans la stratégie globale occidentale, soumettant la première à la seconde, tout en entretenant l'illusion de "la défense de la cause arabe."

1 - Choix stratégiques post-coloniaux

Les choix stratégiques post-coloniaux des pays arabes furent ainsi calqués sur ceux des puissances coloniales. Ils en constituèrent le prolongement, dans l'espace et le temps.

Intronisé à Damas avec l'appui de l'armée anglaise, l'émir Faysal fut débouté puis chassé par l'armée française avant d'aller se réfugier en Iraq où il fut de nouveau intronisé, toujours sous tutelle anglaise. Les puissances coloniales malgré leurs antagonismes et la divergence de leurs intérêts, tenaient la situation en main et dictaient leurs choix.

En fait, l'emprise occidentale jouissait d'une solidité à toute épreuve, basant sa stratégie de pénétration de l'Empire Ottoman, puis de contrôle des pays de la région, toute une série de facteurs que nous retrouvons dans la conduite - type de celui que le général Allenby allait promouvoir au grade de major après la prise de la ville d'Aqaba, à savoir T. E. Lawrence. En nous penchant sur la biographie de ce personnage-clé nous découvrons un certain nombre de faits.

Signalons, en tout premier lieu, sa connaissance approfondie du terrain. Les biographes nous apprennent en effet que ce jeune citoyen de la Couronne Britannique avait, au cours de ses études universitaires, effectué deux séjours, en 1909 et en 1910, en Syrie et en Palestine. Quant à sa thèse de

Choix et Enjeux Stratégiques au Proche-Orient:
Le passage du Liban de la Neutralité à l'Inimitié vis à vis d'Israël

Dr. Frédéric MAATOUK*

Au sortir de la longue période de l'occupation ottomane (1516 - 1918) aucun peuple du monde arabe ne pouvait se targuer de posséder une vision stratégique claire de son avenir. Bien au contraire, la conscience politique de masse, à fondement national, n'existait nulle part, car les populations locales appartenaient beaucoup plus à des confessions, à des clans ou à des tribus, qu'à des nations au sens politique du terme.

Cet état de fait allait naturellement se répercuter sur l'ensemble de la conception politique, causant d'une part la fragilité de toute action ou initiative politique locale, et facilitant de l'autre la pénétration étrangère du tissu politique local et régional.

Les puissances coloniales de l'époque connaissaient parfaitement la situation prévalant sur le terrain, c'est pourquoi il leur fut aisé de mettre à profit l'absence de cohésion politique régionale dans leur projet stratégique global.

(*) Chercheur.

(23) Etat du Monde 1992, Paris La Découverte, 1991

(24) Etat du Monde 1998, Paris, La Découverte, 1997

(25) Catherine GAUDARD, op.cit

(26) Etat du Monde 1998, op.cit

(27) Catherine GAUDARD, op.cit

(28) Interview avec Thomas McKenna, Auteur de l 'ouvrage Muslim Rulers and Rebels: Everyday politics and Armed Separatism in the southern Philippines, www.asiasource.org

(29) Armed conflicts report 2000

(30) Al Sammak, op.cit

(31) Madeleine ALBRIGHT, Les groupes terroristes, Etats-Unis, Département d'Etat, Octobre 2000

(32) Abu Sayyaf, Al Sharqu Al Awsat, 7 septembre 2000

(33) Ibid

(34) Madeleine ALBRIGHT, op.cit

(35) Interview avec Thomas McKenna, op.cit

(36) Solomon Kane et Laurent Passicousset, op.cit

(37) Edmond Rabbath, op.cit

(38) Ibid

Notes

(1) Edmond RABBATH, La formation historique du Liban politique et constitutionnel, Beyrouth, Université Libanaise, 1986

(2) Catherine GAUDARD, «La paix reste fragile à Mindanao», Le Monde Diplomatique, Juillet 1997

(3) Raymond BLANADET, Les Philippines, Que-Sais je ? Paris, PUF, 1997

(4) Ibid

(5) Al Sammak Mohammed, «Al Mouslimoun Fil Filibbine Laysou Aba Sayyaf», An-Nahar, 30 août 2000

(6) Macapado A MUSLIM et Rufa CAGOCO-GIAM, Mindanao land of promise, www.asiasource.org

(7) Ibid

(8) Monde Diplo

(9)Monde diplo

(10) Solomon Kane et Laurent Passicousset,, « Islam contestataire aux Philippines », Le Monde Diplomatique, Juillet 2000

(11) Macapado A MUSLIM, op.cit

(12) Ibid

(13)Ibid

(14)Fondé en 1969 à la suite de l'incendie de la mosquée al Aqsa à Jérusalem. Elle regroupe 55 etats membres

(15)Macapado A MUSLIM, op.cit

(16)Ibid

(17)Ibid

(18) «Conférences Islamiques», Fiches du Monde Arabe, Beyrouth, 1979

(19) Ibid

(20) Macapado A MUSLIM, op.cit

(21) « Conférences Islamique », op.cit

(22) Etat du Monde 1990, Paris, La Découverte, 1989

côté se montraient résolus à se placer en marge de la Communauté arabe. Pour parer au danger d'éclatement qui menace son installation, Mahomet, par une sorte de convention tripartite, amène Juifs, Ansar et Mouhajjirroun à régler en détail leurs relations mutuelles. Ce Contrat social avant la lettre, stipule que chacun des trois groupements apportera aux autres aides et assistance pour la défense de leur territoire, de leur honneur, de leurs familles, de leurs biens et de leurs croyances (37).

Ce texte, qui devrait servir d'exemples à tous les conflits y compris celui de l'Islam aux Philippines débute par la formule suivante: «Ceci est la charte, établie par Mohammad, le Prophète, le Messager d'Allah, entre les croyants et les musulmans de Qoreich et les habitants de Yathreb (Médine) et ceux qui les ont suivis, qui se sont réfugiés auprès d'eux et lutté avec eux. Ils forment tous une nation unique à l'exclusion des autres hommes...»(38)

est appuyé par les militaires philippins en vue de discréditer le mouvement séparatiste musulman n'est pas à exclure[35].

Conclusion

Dans cette étude succincte on a tenté d'expliquer les causes du problème musulman aux Philippines en mettant l'accent sur la différence entre les mouvements qu'on peut qualifier de Libération et les mouvements terroristes. On a aussi insisté sur les négociations entreprises entre le MNLF et le gouvernement philippin, négociations soutenues et parrainées souvent par l'OCI, tant il est vrai qu'une mauvaise paix vaut mieux qu'une bonne guerre.

Dans leur article publié dans le Monde Diplomatique de juillet 2000, Solomon Kane et Laurent Passicousset ont écrit:

«Aux Philippines, le fossé n'a cessé de se creuser entre les communautés religieuses, dans un espace national de plus en plus fragmenté: au centre les ex-colonisés de la couronne hispanique, de confession chrétienne et qui ont contribué à la construction de l'Etat philippin; à la marge, les irréductible «tribus» (de Mindanao, Palawan et Sulu) n'ayant jamais accepté la colonisation espagnole. L'établissement d'un Etat-nation philippin, dont l'identité se fonde sur les valeurs chrétiennes a relégué les autres populations à la périphérie du monde politique et économique.[36]»

Dans sa fuite précipitée vers la Mecque le Prophète Mahomet s'était fait devancer par un grand nombre de ses compatriotes qui avaient cru en sa mission divine. Il formèrent la classe des Mohajjiroun (Emigrés) A Médine le messager d'Allah retrouve refuge auprès des Ansar (les Partisans) qui l'accueillent et prêtent serment de le soutenir. Il y avait aussi les Juifs qui possèdent des terres et dirigent le commerce et jouissent du statut de Ahl Al kitab (Les gens du Livre). Des rivalités opposaient les tribus des Ansar (Yéménites) à celle des Mohajjiroun (Adnanites). Les juifs de leur

Le Front islamique de libération Moro (MILF) dirigé par Hashim Salamat poursuit la lutte contre le gouvernement et revendique l'indépendance de la province de Mindanao. Crée en 1978 par des dissidents de MNLF, le MILF est extrêmement organisé. C'est le mouvement politico-militaire le plus puissant de la mouvance musulmane et à ce titre, il bénéficie de nombreux soutiens étrangers. Son effectif serait estimé à 15,000 hommes (29).

Il serait faut de confondre le mouvement Abu Sayyaf avec les insurgés musulmans aux Philippines. «Les musulmans aux Philippines n'ont rien à voir avec Abu Sayyaf» écrit Mohammad Sammak dans son article paru dans An Nahar du 30 août 2000(30). En d'autres termes avec le Front National de Libération Moro. Le groupe, qui s'est séparé en 1991 du MNLF en raison du refus du principe de l'autonomie stipulé par l'accord de Tripoli, figure sur la liste des groupes terroristes du Département d'Etat américain (8 octobre 1998) élaborée par le secrétaire d'Etat Américain Madeleine Albright (31). Son leader Abdel Rahman Al Zanjaalani, surnommé Abou Sayyaf (Père de porteur de l'épée car son fils s'appelle Sayyaf «porteur de l'épée») (32) qui a étudié le droit musulman en Arabie Saoudite et a participé à la guérilla en Afghanistan (il a été tué par la police aux Philippines le 18 décembre 1998). Ce mouvement radical serait lié aux taliban afghan. Depuis leur repaire dans l'île Jolo, les rebelles déclarent vouloir créer un Etat fédéral islamique sur les tracés d'un ancien sultanat antérieur à la colonisation espagnole. Certains affirment que le mouvement n'a commis aucun acte terroriste du vivant de son chef (33). Mais avec l'assassinat de ce dernier en 1999 et sa succession par son frère cadet Kadhaffi Al Zanjalani, le mouvement commença à s'impliquer dans des attentats à la bombes, assassinats, enlèvements et extorsion afin de promouvoir l'avènement d'un Etat islamique indépendant au Mindanao occidental et dans les îles Sulu. Son effectif est estimé à près de 200 membres (34). L'hypothèse selon laquelle le mouvement

Les obstacles à surmonter sont immenses. Il s'agit de mettre fin à des haines intercommunautaires multiséculaires, de résoudre les conflits de propriété des terres et de répartir équitablement les ressources naturelles et le pouvoir économique et politique entre les chrétiens, les musulmans et les lumads, ces tribus autochtones chassées toujours plus loin dans la montagne.

Mais si la première phase de l'accord (création du SPCPD), a été appliquée, la seconde (formation d'un gouvernement régional autonome), supposé débuté en septembre 1999, n'a pas encore été exécutée. Une des causes réside dans le fait que les combats n'ont pas cessé à Mindanao en raison du refus d'autres groupements séparatistes des pourparlers de paix avec le gouvernement philippin(28).

Les Mouvements Séparatistes Musulmans aux Philippines

Il existe plusieurs mouvements séparatistes musulmans. Cependant, on se réfère généralement à trois: Le plus important étant le Front National de Libération Moro; Le radical Front Islamique de libération Moro et Le mouvement qualifié de terroriste d'Abu Sayyaf. Ces deux derniers se sont scindés du MNLF.

Le MNLF est aujourd'hui rentré dans le rang. Son président, Nur Misuari, a finalement signé avec le gouvernement philippin des accords de paix en 1996 par lesquels il abandonne la lutte armée pour l'indépendance et se retrouve à la tête des quatre provinces autonomes du sud des Philippines. Misuari dirige aussi le Conseil pour la paix et le développement du sud des Philippines, regroupant quatorze provinces. Avant la signature de l'accord le MNLF était le plus large et le plus organisé des mouvements séparatistes musulmans: ses effectifs atteignaient les 60,000 combattants. A mentionner que l'accord n'a pas exigé le désarmement du MNLF.

(musulmane, communiste) et avec les militaires tentés de se rebeller. Un accord de cessez-le-feu a été passé avec les insurgés musulmans du MNLF et Nur Misuari a pu rentrer d'exil.

Ces négociations intervenaient peut-être trop tard, compte tenu de l'émergence de groupes plus radicaux tel le MILF ou employant des stratégies mafieuses comme l'un de ses dissidents, le MNLF "Lost Command"(24).

Alors que le président Fidel Ramos allait terminer son mandat - en mai 1998 -, il a obtenu de nouveaux succès dans sa recherche de paix avec les principaux groupes rebelles. Un traité de paix a été signé avec le MNLF, le 2 septembre 1996. Un Conseil pour la paix et le développement du Sud a été formé pour diriger pendant trois ans les destinées des quatorze provinces et neuf grandes villes. Une semaine après cet accord historique, le leader du MNLF, Nur Misuari, rentré d'exil, a été élu gouverneur, le 9 septembre, de la région autonome de Mindanao musulman (ARRM), créée à la suite du référendum de 1989. Misuari a également été nommé président du Conseil pour la paix et le développement au sud des Philippines (SPCPD). Ce conseil transitoire est chargé pendant les trois années à venir de promouvoir, suivre et coordonner les efforts pour la paix et de mettre en œuvre des initiatives de développement social et économique (25). En 1998, un référendum devait délimiter l'ensemble de la région autonome. Des négociations avec MILF se sont aussi engagées, mais n'ont pu aboutir (26).

Aboutissement de plus de quatre ans de négociations menées à Djakarta (Indonésie), cet accord vise à donner aux musulmans ce qui leur a été longtemps refusé: un rôle à jouer dans la direction du territoire. S'il a suscité beaucoup d'espoirs au sein de la population islamique, il a aussi provoqué une vague de protestations violentes de la part des chrétiens, qui forment, rappelons-le, l'écrasante majorité dans l'île (27).

renouvellement des accords sur les bases américaines, pose le principe d'une réforme agraire et l'autonomie pour les musulmans de Mindanao ainsi que pour les montagnards de l'île de Luçon.

Mais le 18 novembre 1990, les 3,7 millions d'électeurs du Sud, appelés aux urnes, ont rejeté massivement (neuf provinces sur treize) le premier projet de loi organisant une autonomie régionale et une protection des droits religieux et éducatifs des musulmans(22).

Dès son arrivée au pouvoir en mai 1992, le président Fidel Ramos tente de relancer un processus de pacification politique en négociant avec les rébellions communiste, militaire et musulmane. Pour ce faire, la très énergique Haydee Yorac, qui dirigea la commission électorale (Comelec), s'est vu confier la présidence d'une commission de réconciliation nationale. Après un an de mandat, le président pouvait déjà faire valoir un bilan prometteur. Tout en libérant d'anciens cadres de la guérilla communiste de la Nouvelle armée du peuple (NAP), il a obtenu du Parlement l'abrogation de la loi anti-subversion (R.A 7636), autant dire la légalisation de facto du Parti communiste, même si celui-ci est apparu amoindri et divisé. Il a également envoyé des émissaires aux Pays-Bas pour rencontrer les chefs de la rébellion en exil. De la même manière, une délégation parlementaire s'est rendue à Tripoli pour y contacter le 3 octobre 1992, Nur Misuari, chef historique exilé du MNLF. Mais, à la différence de la politique qui avait été menée en 1986, le gouvernement a multiplié les gestes de conciliation et de bonne volonté: amnistie des rebelles, ou encore création d'une antenne présidentielle à Mindanao, nomination au gouvernement de plusieurs personnalités originaires de cette île, allocations budgétaires pour favoriser les investissements et les infrastructures...(23)

Ainsi en 1993, le pouvoir en place a, plus que jamais, recherché les voies du dialogue avec les deux insurrections

du temps afin d'éviter un embargo pétrolier par les membres de l'OCI[20].

La huitième conférence des ministres des affaires étrangères de l'OCI se tient à Tripoli en Libye (16-22 mai 1977). Le MNLF y participe. La conférence décide de poursuivre sa médiation entre le MNLF «représentant légitime du mouvement des musulmans du sud des Philippines» et le gouvernement de Manille[21].

La reprise des hostilités s'accompagna de la fragmentation de MNLF. Des groupes musulmans plus radicaux vont apparaître, dont le plus important est le Front de libération islamique moro (MILF, Moro Islamic Liberation Front, selon l'acronyme anglais) dirigé par Hashim Salamat. Le gouvernement philippin profita de la démoralisation de certain dirigeant du MNLF en leur offrant amnistie et des postes gouvernementaux, argent, etc. La cohésion islamique était ainsi d'autant plus ébranlée que la Libye soutenait Misuari alors que l'Egypte appuya Salamat. D'ailleurs c'est au Caire en décembre 1977 qu'il annonça la création du MILF.

De 1978 à 1986, alors que la situation demeurait tendue sur le terrain, les conférences des ministres des affaires étrangères et sommets de l'OCI renouvelaient leur appel à l'application de l'accord de Tripoli et à l'unification des séparatistes.

En octobre 1985 le chef de l'opposition, Benigno Aquino, rentre de son exil américain et est assassiné sur ordre - tout le laisse croire - de Ferdinand Marcos. En février 1986 se déroule l'élection présidentielle que Ferdinand Marcos veut manipuler. Il est "lâché" par la hiérarchie catholique et par Washington. Dans une atmosphère très trouble, Mme Corazon Aquino, veuve de Benigno, est proclamée chef de l'Etat. Le 2 février 1987, la population a voté à 76,29% en faveur de la nouvelle Constitution, démontrant son soutien à la démocratie et à «Dame en Jaune ». La Constitution prévoit la possibilité de

menacé de recourir à l'embargo (17). Ainsi Marcos proclama le cessez-le-feu et ouvra la voie aux négociations.

La cinquième conférence des Ministres des affaires étrangères de l'OCI qui se tint à Kuala Lumpur (21-25 juin 1974), était partagée entre le soutien libyen aux rebelles du MNLF et l'opposition de l'Indonésie et de la Malaisie à tout appui ouvert aux rebelles (18). La conférence décide d'appeler le gouvernement philippin à suspendre les hostilités et à ouvrir des négociations avec le Front en vue d'une solution du problème dans le cadre de l'intégrité du pays (19). L'appel de l'OCI pour une solution pacifique au conflit porta ses fruits. D'un coté le gouvernement philippin négocia avec les insurgés et rectifia sa politique étrangère apportant soutien à la cause palestinienne, ouvrant des ambassades dans les pays musulmans y compris l'Arabie Saoudite, de l'autre le MNLF abandonna la demande d'indépendance totale et accepta l'autonomie politique.

L'accord de Tripoli

L'accord de Tripoli (Libye), conclu le 23 décembre 1976 entre le gouvernement (représenté par le sous-secrétaire à la Défense Carmelo Barbero) et la rébellion (représentée par le leader du MNLF Misuari), sous l'égide de l'OCI et de la Libye, prévoyait l'autonomie des treize provinces du Sud. Mais les neuf provinces à majorité chrétienne s'y opposèrent lors d'un référendum, organisé en 1977. En janvier 1977 Marcos approuva l'instauration des tribunaux musulmans. Mais plusieurs mois après la signature de l'accord, il va interpréter à sa manière l'autonomie en instaurant deux gouvernements régionaux qui, comme le nom l'indique, étaient régionaux et non pas autonomes.

Les hostilités reprirent. Certains leaders du MNLF accusèrent le gouvernement philippin d'avoir conclu l'accord de Tripoli pour stopper les succès militaires du Front, de gagner

guérilla contre le gouvernement. Invoquant les troubles et actes terroristes, le président Ferdinand Marcos décréta la loi martiale en 1972. Parallèlement, la troisième conférence des ministres des affaires étrangères de l'Organisation de la Conférence islamique (OCI)[14] se tient à Djeddah (29 février-4 mars 1972) et exigea du gouvernement philippin la protection des musulmans.

Une insurrection musulmane générale éclata dans la cité de Malawi. La situation à Mindanao était celle d'une guerre civile opposant les forces armées philippines soutenue par les divers groupes paramilitaires chrétiens de l'île, et l'aile militaire du Front National de Libération Moro, l'armée Bangsa Moro. Le MNLF jouissait du soutien de la quasi-totalité de la population musulmane[15].

Le bilan de ce violent conflit qui dura 8 ans (1972-1980): 120,000 morts de part et d'autres, dont 11,000 soldats philippins (selon les estimations du Président Marcos). En outre, la rebéllion contraignit 200,000 Moros à se réfugier dans l'Etat malaysien de Sabah.

Dès le début de l'insurrection, le gouvernement philippin adopta la politique du bâton et de la carotte, dans laquelle le bâton (La force de l'armée) était le plus utilisé. La carotte s'illustra par l'amnistie accordée à des miliciens moro, postes dans l'administration publique, ainsi que des projets de développement dans les régions musulmanes. Mais après 27 ans de conflit on réalisa que l'usage de la force n'allait pas mettre un terme au conflit. En d'autres termes l'insurrection armée n'était pas le vrai problème. Celui-ci résidait en les conditions qui ont conduit à l'insurrection. L'usage de la force a intensifié le conflit et n'a fait qu'exacerber les tensions.

En 1975, le président Marcos réalisa que le conflit atteint l'impasse. En plus, les pays musulmans producteurs de pétrole, qui avaient proclamé leur soutien au moro, avaient

national, en l'occurrence le Front de Libération National Moro (MNLF, Moro National Liberation Front, selon l'acronyme anglais), va voir le jour. Ce mouvement émergea suite à l'éveil islamique aux Philippines sous le régime du Président Ferdinand Marcos (1965-1986). Les Musulmans se sentirent opprimés et marginalisés par le gouvernement. Ce sentiment va s'exacerber suite à une série d'incidents, le plus important parmi lesquelles étant celui du massacre de Jabbidah le 17 mars 1968: une vingtaine de recrues de confession musulmanes furent tuées par leurs supérieurs chrétiens soit parce qu'il refusèrent d'obéir à leurs ordres (version moro), les officiers leur ayant ordonné de s'infiltrer dans l'Etat malaysien à population musulmane de Sabah prélude à une invasion militaire (mais les soldats refusèrent, toujours selon la version moro, de se battre contre leurs confrères Musulmans); soit parce qu'ils se rebellèrent à cause de la mauvaise paie (version gouvernementale)[12]. Quoi qu'il en soit, ces incidents vont persuader le leadership musulman que la lutte armée et le seul moyen d'obtenir ses droits.

Ainsi l'incident de Jabbidah sera la cause majeure pour la création en mai 1968 par Datu Udtog Matalam du Mouvement pour l'Indépendance de Mindanao. Les recrues s'entraînèrent en Malaisie. Peu de temps après des membres de la milice formèrent le Front de Libération Nationale Moro qui sera dirigé par Nur Misuari, un ex professeur de sciences politique à l'Université de Philippines à Manilles.

Parallèlement, des groupes paramilitaires chrétiens de l'île lancèrent des attaques contre des Musulmans dans des régions de l'île où les immigrants du Nord (chrétiens) étaient prédominants dans le but d'éradiquer ce qui reste de la présence musulmane dans lesdites régions [13].

Au début des années soixante-dix, la Communist New People's Army (la Nouvelle Armée populaire, pro-chinoise) implantée à Luçon et le MNLF, déclenchèrent une violente

législation islamique. Vers le milieu des années 30, l'établissement de nombreux colons chrétiens à Mindanao fut encouragé. De larges zones de l'île furent accaparées non seulement par ces petits colons, mais aussi par de grands propriétaires terriens d'autres régions et par des compagnies multinationales américaines. Le résultat fut un renversement de l'équilibre démographique: d'une population musulmane et lumad d'à peine 1,5 million d'habitants en 1903, la région est passée en 1980 à plus de 13 millions, majoritairement chrétiens(9). Toutefois, si 30% des habitants du sud des Philippines sont musulmans (pour 70% de chrétiens), ce rapport est inversé dans l'archipel des Sulu (îles des basilan, Jolo, Tawi-Tawi): 97% de la population y sont de confession islamique(10). Les terrains fertiles ont été saisis par les nouveaux immigrants qui ont planté du riz, du maïs et des noix de coco; les multinationales produisirent du caoutchouc, récoltèrent des bananes et de l'ananas. En outre, des larges concessions ont été saisies par des riches bûcherons qui entreprirent la déforestation de l'île. Tout ceci contribua largement au renflouement du Trésor (11). Mais le gouvernement ne fit rien pour améliorer l'infrastructure et les services sociaux de l'île surtout dans les régions à prédominance musulmane. Il ne fallait pas attendre longtemps pour que le leadership musulman refusa toute médiation et le mouvement de défiance se transforma en insurrection ouverte.

Ce mouvement s'accéléra après la seconde guerre mondiale. Dans les années 1960 eurent lieu les premières confrontations entre les «colons» et le Moros. Ainsi Chacune des deux parties créa sa propre milice, ce qui compliqua les choses et aviva les tensions.

La résistance armée

Si la résistance des moros date de l'ère coloniale, ce n'est que dans les années 1970 qu'un mouvement de Libération

La guerre qui éclata entre les Etats-Unis et l'Espagne (1896-1898) prit fin quand l'Amiral Dewey, chef de l'escadre américaine du Pacifique, coula la flotte espagnole en rade de Manille et mit peu après un siège devant la ville où il entra en août 1898. L'Espagne, vaincue, cédait, par le traité de Paris de décembre 1898, l'archipel de Philippines aux Etats-Unis moyennant une modeste indemnité de 20 millions de dollars. Entre temps, un mouvement de libération national philippin avait réussi à prendre le contrôle de toutes les enclaves autour de la capitale Manille, proclama l'indépendance des Philippines et forma un gouvernement révolutionnaire qui confronta les Américains. Ce gouvernement tenta de faire une alliance avec les Sultanats Moro. Mais ces derniers refusèrent en raison de leur méfiance vis-à-vis des chrétiens qui avaient lutté contre eux lors du colonialisme espagnol. Les colonisateurs américains exploitèrent ces divisions concluant un arrangement avec les sultanats et concentrant leur «guerre de pacification» contre les chrétiens à Luçon et Vizayas. Après avoir subjugué la naissante nation philippine, ils se tournèrent contre Mindanao(7).

Traditionnellement, la terre des moros n'était pas propriété individuelle, mais domaine ancestral collectif, et seul l'usufruit en était cédé aux membres de la communauté par le datu, le chef du clan. Après l'annexion du territoire par les Etats-Unis, une série de lois, au début du siècle, dépossèda les populations de leurs terres ancestrales en les déclarant domaine public. Certains datus proclamèrent alors propriété personnelle toutes les terres de leur clan, décision qui donna naissance à la classe des grands propriétaires terriens moros(8).

Avec l'avènement de l'indépendance, un gouvernement se mit en place, mais les Moros refusèrent d'y prendre part refusant la création d'un Etat dominé par des chrétiens. Jusqu'aux années 1970, le gouvernement philippin ignora complètement dans sa jurisprudence et constitution la

L'islam est surtout vivant dans le Sud (provinces occidentales de Mindanao, archipel des Sulu et îles Tawi-Tawi) où il s'est bien maintenu face à un christianisme longtemps conquérant. La population du Sud avait été convertie à l'islam par des commerçants arabes.

Avec une population de 16 millions d'habitants Mindanao est la seconde île de l'Archipel. Les musulmans qui y habitent se subdivisent en 13 groupes ethno-linguistique. L'île a adopté l'Islam comme mode de vie. Aux Philippines les termes musulmans et Moros sont synonymes. Le terme Moro dénote une identité politique propre aux peuples islamisés de Mindanao et Sulu. Le colonisateur espagnol utilisa le terme pour y désigner le peuple musulman de Mindanao par référence aux Maures (c'est-à-dire les Marocains) (5) qui jadis colonisèrent l'Espagne. Ce terme fut repris par les populations musulmanes de l'île comme symbole d'unité.

Ainsi, avec la création d'un mouvement de libération nationale moro, le terme BangsaMoro (littéralement nationalité Moro) devint synonyme de la résistance à la domination étrangère et indique une nationalité distincte de celles de la majorité des Philippins(6).

La société islamique de Mindanao était organisée politiquement et socialement en Sultanats. Ces pseudo-Etats vivaient du commerce maritime avec la Chine et le Moyen-Orient. Pour ces habitants, l'Islam servait comme moyen de résistance au colonisateur espagnol. Ce dernier utilisa les chrétiens autochtones du Nord dans leurs batailles pour tenter de subjuguer les Moros de Mindanao et en même temps adoptèrent la stratégie politique diviser pour régner.

Ainsi les Espagnols provoquèrent une animosité entre les différents groupes autochtones. Mais s'ils ne parvinrent pas à contrôler les Sultanats, ils contribuèrent largement à leur déclin économique grâce aux blocus.

Aperçu

Les Philippines constituent un archipel situé au nord-est de l'Insulinde, dans le Sud-Est asiatique. Situées à 1,210 km à l'est des côtes du Viêt Nam, les Philippines sont séparées de Taiwan, au nord, par le détroit de Luçon. La république est limitée à l'est par la mer des Philippines, au sud par la mer de Célèbes et à l'ouest par la mer de Chine méridionale. Le pays constitue un ensemble de plus de 7,100 îles, dont deux, Luçon au nord et Mindanao au sud, couvrent près de 70% du territoire. Les Philippines couvrent une superficie globale de 300,000 km. Manille est la capitale et la plus grande ville du pays.

Les Philippines ont subi le colonialisme espagnol (1565-1898)et américain (1898-1946). Les Espagnols ont évangélisé la population, ce qui fait des Philippines le seul Etat chrétien d'Asie. Ils ont aussi propagé la langue, qui bien que supplantée aujourd'hui par l'anglais continue à imprégner la toponymie du pays, le vocabulaire administratif et la plupart des noms de familles(3).

Les Philippins d'aujourd'hui sont pour la plupart des descendants des Négritos, des Proto-Indonésiens et des Malais qui occupèrent les îles par vagues successives. Les minorités d'origine espagnole et chinoise sont les plus importantes après les groupes malais. Deux ethnies musulmanes, les Moros et les Samals, se sont établies dans la partie sud de l'archipel. La minorité métis des Mestizos compte peu de représentants, mais occupe une place importante dans l'économie et la politique.

En 1998, la population des Philippines était de 77,7 millions d'habitants, 84% des Philippins sont catholiques, 5% aglipayans (Eglise indépendante philippine séparée de l'Eglise catholique), 4% musulmans et 3% protestants (4).

Le séparatisme musulman aux Philippines

Par Rudyard Kazan*

«Ceci est la charte, établie par Mohammad, le Prophète, le Messager d'Allah, entre les croyants et les musulmans de Qoreich et les habitants de Yathreb (Médine) et ceux qui les ont suivis, qui se sont réfugiés auprès d'eux et lutté avec eux. Ils forment tous une nation unique à l'exclusion des autres hommes...»

Pacte de Médine (1)

Le problème de l'Islam aux Philippines date depuis des siècles. On pourrait comparer la situation de Mindanao, là où la population islamique se trouve, avec celle de la Palestine: un peuple annexé malgré lui à une entité nationale de religion différente; des vagues de colonisation agricole assurant aux nouveaux arrivants, chrétiens en l'occurrence, une domination démographique sur les musulmans et les autres minorités; la prise progressive du contrôle économique et politique de la région par les colons; un conflit qui se prolonge depuis des générations dans une région fortement militarisée; des dizaines de milliers de morts de part et d'autre (2).

(*) Chercheur.

(52) Les dépôts pour l'épargne de la part du public présentent éventuellement une certaine élasticité par rapport au taux d'intérêt, ainsi que cela ressort de l'expérience de programmes d'épargne particuliers. Cf. ***R. D. OTTENSOOSER****, op. cit., p.19.*

(53) L'excédent important des importations - les exportations couvrent moins de la moitié des importations - serait couvert pour la plus grande part par les transferts dans un seul sens, comme les fonds de «United Jewish Appeal», ceux des institution nationales et autre, ceux du «Réparation allemande», ceux des transferts privés de la «Réparation allemande» et de la «Grant-in Aid» (subventions) des Etats -Unis.

(54) Il y a en général une différence entre un marché des capitaux et un marché financier. Sur le marché des capitaux l'accent est mis sur la mobilisation de capitaux pour des investissements à long terme, alors sur le marché financier les investissements doivent plutôt être à court terme. La fonction citée du marché financier sera remplacée par les emprunts accordés par le gouvernement.

(55) Cf. ***Bank of Israël Annual Report****, 1959, p.212 & p.215.*

(56) Cf. ***Bank of Israël Annual Report****, 1959, tableau 20-8, p.373. 1960, tableau 22-8, p.408. 1962, tableau 21-8, p.400.*

(57) Cf. ***Bank of Israël Annual Report****, 1960, p.329. 1962, tableau 21-8, p. 400.*

(58) Cf. ***Bank of Israël Annual Report****, 1962, p.378.*

(59) Cf. ***R. D. OTTENSOOSER****, «Marché financier en Israël», in Economic Quarterly, vol.8, 1961, N°.29/30, p.60.*

(60) Cf. ***The Economist****, Londres, du 18 avril 1964, p.294.*

(40) Cf. également à ce sujet: **BAR YOSEF**, «Structure de l'intérêt dans une économie inflationniste», in **Economic Quarterly**, op. cit., p.86.

(41) Cf. **R. FLOERSHEIM**, Financial intermediaries in Israël: 1950-1954, Falk Project for Economic Research in Israël, Jerusalem, 1954.

(42) Cf. **TENENBAUM**, op. cit., p.100.

(43) **Bank of Israël Bulletin**, N°.9, novembre 1958, p.3.

(44) Cf. **Y. BAR YOSEF**, «Politique du crédit en Israël», Economic Quarterly, vol.1, 1954, N°.3, p.196.

(45) Dans un rapport de la chambre de commerce de Tel-Aviv - Jaffa, 1954, il ressort que seulement 3 banques (des 23 d'alors) observaient la loi sur les taux. «**Haaretz**», du 29 decembre 1954.

(46) Données d'après «**Falk Project for Economic Research** in Israël».

(47) **D. OTTENSOOSER**, «Approved Saving Schemes», in **Bank of Israël** Bulletin, N°.16, Janvier 1962, p.13.

(48) Cf. **A. KEREM**, «La signification économique des taux d'intérêt», in Economic Quarterly, vol.3, 1955, N°.9/10, p.45. Cf. aussi **D. HOROWITZ**, «Politique monétaire et stabilité économique», in **Economic Quarterly**, vol.7, 1960, N°.25/26, p.20.

(49) Une comparaison entre les problèmes monétaires de notre temps et du temps de la querelle entre l'Ecole de la Banque (Banking School) et l'Ecole de la monnaie (Currency School) se trouve dans: **A. B. CRAMP**, «Two Views on Money», Lloyds Bank Review, N.S., July 1962, p.1.

(50) Dans le **Rapport Radcliffe**, il est dit: «Le facteur que la politique monétaire devrait chercher à influencer ou contrôler est quelque chose qui va plus loin que ce qui est connu comme «Masse Monétaire», ce n'est rien moins que l'état de liquidité de l'économie entière», **Committee on the Working of the Monetary System**, Report, Presented to Parliement by the Chancellor of the Exchequer by Command of Her Majesty, August 1959, Cmnd. 827, London, f 980, p.337.

(51) A propos de ce problème il ne peut plus rien se passer. Pour ce qui est des intérêts, il y aurait également à ce propos f 389, du Rapport Radcliffe, op. cit., p.132. Cf. **Ferner R. S. SAYERS**, «Monetary Thought and Monetary Policy in England», **The Banker**, vol.110, 1960, Lodon, p.671.

*(28) Rémunération des intérêts (fixation du taux d'intérêt maximum) 5717-1957. Cf. «**Recueil des Décrets**», N°.681, 1 mars 1957, p.991.*

*(29) Cf. Le Rapport annuel du **Département d'Emission de l'Anglo-Palestine Bank Ltd**. Depuis 1951, La Banque Léumi-Le-Israël B.M.*

*(30) D'après les données du **Bank of Israël Annual Report & Examiner of Banks**.*

*(31) D'après les données de la **Banque d'Israël**, Banking Department & **E. ERDREICH**, «Israel's commercial Banks. A profitability study», Bank of Israël, Research department, Jerusalem, 1963, Tableau 20, p.40.*

*(32) Code de procédure civile du 2 Rejeb 1296 (21 juin 1869), paragraphe 112. **Recueil des lois ottomanes en vigueur en Palestine**, op. cit., p.40.*

*(33) Décret sur les taux (fixation de taux d'intérêt maximum) 5718-1958. **Recueil de décrets**, N°.782, du premier avril 1958, Jerusalem, p.998.*

*(34) Loi sur la fixation des intérêts 5721-1961. **Recueil des lois**, N°. 348, du 23 juin 1961, p.192.*

*(35) Cf. les cas cités par **TENENBAUM**, op. cit., p.83.*

*(36) **Bank of Israël Annual Report**, 1955, p.202.*

(37) Les deux étaient des cas de recours du Tribunal supérieur. Dans un cas une banque exigeait un taux d'intérêt de 9% par an plus une commission de 1,5% par mois. Ce qui faisait en tout un taux d'intérêt effectif de 27% par an. Cf. Civil Appeal 74/59. Association des avocats en Israël «Jugement (verdict du Tribunal supérieur», vol.46 (5720-1960), p.9. Dans le deuxième cas une banque exigeait lors des paiements des mensualités pour une marchandise un taux d'intérêt effectif de 40% par an. Le débiteur expliquait sous serment qu'il obtenait de la même banque un emprunt avec un taux d'intérêt effectif de 48% par an. Cf. Civil Appeal 238/54, op. cit., vol.29/(5717-1957), p.22.

*(38) Les kibboutzim payaient ainsi : en 1954 (1953/54) un taux d'intérêt au noir jusqu'à 20% par an, pendant que le taux d'intérêt moyen durant cette année variait entre 3 et 7,7% par an selon l'âge du kibboutz. Cf. **I. LÖWE**, «Credit extended to kibutzim, during 1953/54», in **Bank of Israël Bulletin**, N°.2, Decembre 1955, p.11.*

*(39) **Statistical Abstract of Israël**, N°.13 (1962), tableau 1, p.368.*

(21) Fin juin 1963 la première somme s'élevait à 829,8 millions de L.I., la seconde (y compris le crédit par le discount à la Banque d'Israël) de 1170,6 millions de L.I.. D'après ***Bank of Israël Annual Report****, 1962, tableau XIV-13, p.277.*

(22) Cf. ***M. HETH****, «Le contrôle du billet à ordre intermédiaire est-il vraiment necéssaire», in* ***HAARETZ****, Tel-Aviv, 25 mars 1964 (H).*

(23) Loi sur les taux 5717-1957 [5717 est la désignation de l'année d'après le calendrier hébraïque]. Cf. ***Recueil des Lois****, N°.219, du 6 février 1957, p.50, (H & A). Au sujet de différents problèmes légaux dans ce contexte, voir:* ***K. GÖLZLINGER****, «Décisions du tribunal en rapport avec la loi sur les taux», in* ***Quarterly Banking Review****, vol.1, 1961, N°.2, p.69 (H).*

(24) Jusqu'en 1961 le Ministre des finances autorisa, conformément à l'attribution qui lui été conférée, un autre critère d'engagement, à savoir l'indice du coût de la construction, en rapport avec un emprunt dans le cadre d'un programme d'épargne déterminé. Cf. ***D.T. NACHT****, «Aspect légaux de la clause de la valeur de l'argent», in* ***Quarterly Banking Review****, vol.2, 1963, N°.8, p.88 (H).*

(25) Au sujet des problèmes juridiques en rapport avec un prêt qui serait remboursé en moins de deux ans. Cf. ***M. HETH****, «La situation légale pour les paiements supplémentaires comme conséquence de la clause sur la valeur de l'argent», in* ***Quarterly Banking Review****, vol.2, 1962, N°.7, p.68 (H).*

(26) Au cas où les paiements, par suite de l'ajustement du capital et du taux au critère correspondant de la dévaluation de l'argent, seraient considérés comme taux au sens habituel, le Gouvernement aurait lui-même outrepassé la loi, car il avait dès l'année 1951 mis en circulation des obligations liées au dollar U.S. Elles avaient un taux de 3,3% par an, la valeur nominale du capital monta cependant de 100 en 1951, à 504,2 en 1955 et de 804,3 en 1962. (correspondant à l'augmentation du cours de change de 1,00 $ = 0,357 L.I. en 1951 à 1,00 $ = 1,00 L.I. en 1955 et à 1,00$ = 3,00 L.I. en 1962). Au sujet de la clause de la valeur de l'argent pour les emprunts en Israël, cf. «Pouvoir d'achat des effets garantis en Israël», in ***Bank of Israël Bulletin*** *(BIB, N°.3, juillet 1956, p.24 &* ***A. RUBNER****, The Economy of Israel, a Critical Account of the First Ten Years, London, 1960, p.93.*

(27) ***«Loi de la Banque d'Israël»****. Cf.* ***Recueil des Lois****, N°.164 du 3 septembre 1954, p.192.*

(9) A cet effet en 1954 les instituts bancaires transférèrent 2,5 millions L.I. des 6,9 L.I. de ces dépôt sur des dépôts habituels, avec une obligation de liquidité, et ceci d'après la demande de l'Examinateur des Banques (Examiner of Banks).

(10) Cf. ***Y. BAR YOSEF****, «Intermédiaire du crédit d'escompte» in Quarterly Banking Review (**QBR**), vol.2, 1963, N°.2, p.40 (**H**).*

(11) Pluriel hébreu de kibboutz, exploitation agricole collective, village communautaire agricole, colonie collectiviste juive en Palestine.

(12) Cf. ***Y. BAR YOSEF****, «Structure des intérêts dans une économie inflationniste», in* ***Economic Quarterly****, vol.7, 1960, N°.25/26, p.93.*

(13) Cf. ***Bank of Israël Annual Report****, Jerusalem, 1955, p.202.*

(14) La première somme s'élevaient à 228,3 millions de L.I., la seconde (le crédit avec discount par la Banque d'Israël compris) 341,4 millions de L.I.. D'après les données de la ***Banque d'Israël****, Département Recherche.*

(15) Cf. A. ***BARTH****, «Current problems of Banking in Israël, The Ministry of commerce and industry and the Bank of Léumi-Le-Israël B.M.», in Israël Economic Forum, vol.3, N°.2/3, Tel-Aviv, p.18, (A).*

(16) ***E. A. TENENBBAUM****, Israël's industrial finances, A second look, Report to the Government of Israël and U.S. International Cooperation Administration, Continental Allied Company, Washington, D. C., 1960, p. 96.*

(17) Fin juin 1959, la première s'élevait à 411,1 millions de L.I., la seconde à 620,8 millions de L.I. (y compris le crédit par le discount à la Banque d'Israël). Département de Recherche, ***Bank of Israël****.*

(18) Depuis le 31 mai 1963, les instituts bancaires sont obligés de donner séparement la somme des garanties pour la protection de toutes les sortes de crédit. Cf. ***La circulaire de «l'Examinateur des Banques», N°.117/06 du 21 mai 1963****.*

(19) D'après les bilans des instituts bancaires, ***in Bank of Israël Bulletin*** *(BIB).*

(20) Cf. ***Y. BERNSTEIN****, «Intermédiaire du crédit billet à ordre par les banques», in* ***Quarterly Banking Review****, vol.2, 1963, N°.8, p.47 (H).*

Bibliographie

(1) Loi sur les taux du 9 Rejeb 1304 (d'après le calendrier islamique = 9 Avril 1877), redonné dans: **M. LANIADO**, Le Recueil des lois ottomanes en vigueur en Palestine, Jerusalem, 5688 (d'après le calendrier hébreu = 1927/1928), S. 195 ff, (Hébreu, H).

(2) « Décret sur le intérêts (taux légal), Décrêt n°.21 de 1928», in **R. H. DRAYTON**, Les lois de la Palestine, Ed. Jerusalem, 1934, Vol. II, Ch. 68, p.769,(Hébreu & en Anglais, **H-A**). «Décret sur les taux usuriers, n°.20 de 1934», in **La Gazette de la Palestine**, N°.459, supplément I du 23 août 1934, Jerusalem, p. 178. «Décret sur les prêts (recouvrement de l'intérêt) N°.9 de 1938», in **La Gazette de la Palestine**, N°.770, supplément I du 24 mars 1938, Jerusalem, p. 18.

(3) Fin 1948 d'après: **Statistical Bulletin of Israël**, Jerusalem, Vol.14, T.A. N°.1, January 1963, population et mouvements naturels, tableau 1, p.7 (Hébreu & en Anglais). Fin 1961: **Statistical Abstract of Israël**, N°.13 (1962), population and Settlements, tableau 1, p.31 (Hébreu & en Anglais).

(4) Données du «**Central Bureau of Statistics**» de l'Etat d'Israël, Département de Comptabilité Nationale.

(5) Les données mentionnées du P.N.B. sont à diviser par le chiffre moyen annuel de la population, d'après: **Statistical Abstract of Israël**, N°.13 (1962), population and Settlements, tableau 1, p.31 (Hébreu & en Anglais).

(6) La situation dans l'agriculture: Rapport du comité public pour l'étude de la situation de l'agriculture en Israël, **Bank Of Israël & Ministère de l'Agriculture,** Jerusalem, 1960, p.10 (H). De la situation de l'industrie: **E. DOVRAT, N. WAHL, M. TAMARI**, «The financial structure of Israël's industrial companies», in Bank of Israël Bulletin (**BIB**), N°.17, (**H**), august 1962, p.31, en Anglais: janvier 1963 (**HA**). **M. TAMARI**, «changes in the financial structure of Israël's industrial companies», in **BIB**, N°.19, (**H**), july 1963, p.13, (**A**), november 1963, p.14 (**HE**).

(7) Cf. notre article qui sera publié ultérieurement: «Le contrôle des substituts des moyens de paiements en Israël».

(8) **A. HALPERIN**, «Le marché du crédit», in The Economique Quarterly (**EQ**), vol.3, 1958, N°.12, p.364.

de ce crédit peut seulement être atteinte dans une situation de stabilité dans laquelle la masse des moyens de paiement peut satisfaire la demande par un taux d'intérêt équilibré. La politique monétaire peut contribuer à atteindre cette situation en libéralisant le marché de loyer de l'argent et par la création du marché financier organisé.

limitations de crédit. Les instituts bancaires pourront également être emprunteurs avec les obligations négociées au comptant à court terme ou sur un marché de dépôt à vue. Le gouvernement pourra également emprunter sur le marché financier avec des effets du trésor ou d'autres emprunts à court terme.

Le problème des taux d'intérêt se règlera automatiquement sur le marché financier avec la création de taux d'intérêt selon la loi du marché, en accord avec différentes sortes de titres et pour différents délais qui accorderont un revenu convenable pour le créancier et occasionneront une allocation optimum des ressources.

Lorsque l'application du réescompte en tant que moyen de la politique monétaire parait possible seulement dans d'autres conditions économiques, l'application des opérations à marché ouvert est déjà indiquée. Mais à l'inverse de l'emprunt à court terme du gouvernement qui est émis non pas pour des raisons fiscales et dont les revenus du gouvernement seront à nouveau mis en circulation, l'émission de titres dans le cadre d'opérations à marché ouvert devront correspondre aux objectifs de la politique monétaire et devront stériliser les moyens de paiement perçus ou être éventuellement employés pour l'achat de monnaie étrangère, comme cela est connu en Angleterre. La Banque d'Israël ira aussi dans cette direction mais se heurta à la résistance du Ministère des finances, dont il a eu besoin de l'utilisation pour l'émission de ses propres titres conformément au paragraphe 47 de la "Loi de la Banque d'Israël" et elle craignit la concurrence pour ses emprunts à court terme (60).

Le crédit illégal est seulement une forme de phénomènes de processus inflationniste latent et profond dans l'économie israélienne. Le combattre en tant que tel a peu de sens et laisserait dans le meilleur des cas se déclarer d'autres phénomènes économiques anormaux. L'élimination définitive

Le taux de capitalisation net de ce titre, qui se compose d'un intérêt nominal avec une limitation de l'impôt sur le revenu de 25% et de la différence entre le cours des dépenses et des remboursements, a atteint en 1962, 8,5% (58), et le taux de capitalisation brut était deux fois plus élevé ou même plus selon le taux d'impôt sur le revenu du propriétaire du titre. Ces faits montrent que le Gouvernement était conscient de l'inefficacité de la loi sur les taux car il comptait un taux d'intérêt effectif pour les crédits totalement sûrs, taux d'intérêt se situant bien au-dessus du taux d'intérêt maximum légal !

Ce titre pouvait servir de base pour un marché financier. Sa trésorerie importante est garantie par son délai de circulation en général court, et par le fait que les instituts bancaires sont presque toujours prêts à l'acquérir à un cours qui corresponde à la période d'échéance depuis l'émission. Le succès d'un tel emprunt dépend cependant d'une certaine stabilité du niveau des prix malgré sa composition attractive et le fait qu'il est à court terme.

Pour la création d'un marché financier ces titres du Gouvernement doivent être complétés par des titres privés. Le fait que l'économie soit mûre pour l'utilisation de traite privée à court terme, prouve que le marché du crédit au noir et le billet à ordre intérmédiaire des instituts bancaires repésentent effectivement un marché financier illégal. Avec la "légalisation" de ce marché augmenterait considérablement son importance pour l'activité économique et pour la politique monétaire (59).

L'offre sur le marché financier viendra des épargnants qui auront emprunté auparavant directement leurs capitaux comme s'ils voulaient déposer dans les instituts bancaires car le taux d'intérêt sur le marché sera plus élevé que le taux d'intérêt créditeur des instituts bancaires.

La demande viendra des emprunteurs qui ne pourront pas être satisfaits par le système bancaire surtout du fait des

ne puisse pas parler d'un marché financier, des éléments négociables existent en Israël, comme le commerce des titres à court terme du Gouvernement et des effets des particuliers.

Les premiers titres du Gouvernement qui ont fait l'objet du commerce en tant que titre sur le marché financier, étaient les propriétaires de certificat d'épargne pour des emprunts pour la construction d'un logement pour de nouveaux immigrants, qui cependant ne seront pas délivrés dans ce but. Les certificats qui existent depuis 1957 seront mis en circulation pour la plus grande partie en temps que prime sur le cours officiel du change pour le change de monnaies étrangères venant des fonds des "réparations allemandes" et des sources semblables. Les certificats avaient un délai de circulation de cinq ans, ils pouvaient cependant être retirés de la circulation au bout de six ans. Lorsque les bénéficiaires commençaient à acheter ces certificats d'épargne, débutait à la bourse un commerce avec ces titres pour des investissements à court terme. Le taux d'intérêt nominal s'élevait à 3-6% par an, selon la période de remboursement, et était net d'impôt. Avec le développement du commerce il s'est dégagé pour les acquéreurs un taux de capitalisation net qui allait jusqu'à 15% par an, selon le taux d'escompte sur le marché (55). Leur somme s'élevait à 7,3 millions de L.I. fin 1959, à 10,8 millions de L.I. fin 1960, 7,3 millions de L.I. fin 1961 et seulement 0,3 millions de L.I. fin 1962 (56).

Un véritable titre à court terme, qui à l'inverse du certificat d'épargne se voulait dès le départ en tant que tel, est l'emprunt, à court terme qui a été émis par le Gouvernement début juillet 1960. Cet emprunt avait à l'origine un délai de circulation de 3 à 6 mois, depuis 1961 également de 9 à 12 mois et depuis 1963 de 18 mois aussi. Leur somme s'élevait à 12 millions de L.I. fin 1960, à 22,5 millions de L.I. fin 1961 et à 99,6 millions de L.I. fin 1962 (57). La plus grosse part de cet emprunt se trouvait dans les instituts financiers.

que les restrictions de crédit des instituts bancaires seront renforcées, une part importante de leurs moyens avec un taux de liquidité élevé stérilisera la limitation du volume des crédits. Mais sans de telles limitations il faudrait s'attendre à ce que ce marché reste, par exemple pour la demande marginale qui pour des raisons particulières comme par exemple un risque élevé ne sera pas satisfait par les instituts bancaires. Ce marché sera un fait normal contrairement à celui du marché noir, qui de plus pourrait représenter une base pour la création d'un marché de l'argent.

La suppression des limites légales de taux d'intérêt et la création rendue possible d'un marché financier ouvrirait à la politique monétaire en Israël de toutes nouvelles possibilités. Un manque plus important en outil pour la politique monétaire en Israël est qu'elle ne peut se servir que de moyens "grossiers" de contrôle pour le crédit, comme la limitation du crédit et sa régulation par la limitation quantitative des liquidités et ceci également seulement dans le système des instituts financiers alors que des moyens plus "subtils" comme l'emprise sur les liquidités de l'économie et du taux d'intérêt par le maniement des réescompte et par des opérations sur le marché ouvert (l'Open Market), ces moyens ne sont pas à sa disposition pour deux raisons: La limitation légale du taux d'intérêt ne permet aucune latitude pour les changements du taux d'intérêt - L'intérêt légal maximum est en même temps l'intérêt réel minimum, de façon à ce qu'il ne puisse plus être augmenté et sa diminution est aussi impossible en présence du processus inflationniste - ainsi il n'y a pas en Israël de marché financier développé qui serait utile pour les manipulations classiques du taux d'intérêt. C'est pourquoi la Loi sur les taux sera abandonnée et un marché financier créé.

Un marché financier organisé permettra aussi bien le placement de fonds à court terme à un taux d'intérêt qui reflète le taux d'intérêt réel dans le pays que la liquidation rapide, pratique et sans perte de ce placement (54). Bien qu'en

rôle particulièrement important dans l'économie. Même si la libéralisation proposée se produit, le gouvernement aura une influence encore plus importante dans ce domaine que dans toute autre économie libre.

Comment un taux d'intérêt libre influencera la masse des moyens de paiement ? Cela ne provoquera vraisemblablement pas de changements importants. Une partie des fonds du marché du crédit au noir trouvera son chemin dans le système bancaire, dans lequel les liquidités des instituts bancaires et également leur capacité à octroyer des crédits augmentera. Dans le cas où les autorités monétaires n'empêchent pas cette augmentation, par exemple par l'augmentation des taux des liquidités, la masse des moyens de paiement augmentera. Une partie des moyens de paiement se changera en dépôts pour l'épargne (52) et la masse des moyens de paiement diminuera. L'influence de ce changement sur le pouvoir d'achat dans l'économie n'a pas à être fixée de manière exacte, elle pourrait même augmenter le pouvoir d'achat, car les intérêts peu élevés des liquidités sont valables pour de tels dépôts et car comme nous l'avons déjà dit, les instituts bancaires sont souvent prêts à payer de tels dépôts avec participation, c'est-à-dire que les dépôts pour l'épargne pourraient conserver au moins en partie la fonction de dépôt à vue. Il y a peu à supposer que l'augmentation des taux d'intérêt conduira à une baisse du crédits des instituts bancaires et ainsi à une baisse de la masse des moyens de paiement car la demande en crédit en Israël n'est presque pas élastique par rapport aux changements de taux d'intérêt. On n'est pas sûr non plus si l'augmentation du taux d'intérêt grossira sensiblement l'importation de capital et la masse des moyens de paiement, car l'importation de capital en Israël ne repose que sur une petite partie des affaires (53).

Le marché du crédit au noir disparaîtra avec la libéralisation des taux d'intérêt, cependant un marché du crédit en dehors du système bancaire subsistera également, aussi longtemps

partie de nature structurelle et parce que également aucune augmentation de l'offre de crédit ne peut être autorisée, car pour cette "marchandise particulière" une augmentation de l'offre ne satisferait jamais la demande et pourrait simplement provoquer une inflation intolérable, la seule vraie solution consiste à ce que la limitation légale du plafond des intérêts soit abolie et que le taux d'intérêt puisse trouver sa grandeur au point de vue économique.

Une augmentation du taux d'intérêt pourrait certes se produire sans que la loi sur les intérêts doive être abandonnée, simplement par une augmentation de la limite maximum légale. Cependant une telle démarche ne serait pas logique: Un taux d'intérêt légal maximum peut être inférieur, égal ou supérieur par rapport à un taux d'intérêt libre. Dans le cas où il est inférieur, il en résulte tous les inconvénients cités et dans le cas où il est égal ou supérieur, alors il est superflu. La véritable solution ne sera non plus l'augmentation du taux d'intérêt légal mais l'abolition de la préjudiciable ou superflue sur les intérêts.

Le taux d'intérêt libre se stabilisera - si tant est que l'on puisse parler d'un taux d'intérêt unique - vraisemblablement entre le maximum légal et l'intérêt au noir, car d'une part les forces citées que crée la demande de crédit resteront actives dans un proche avenir et d'autre part le taux d'intérêt ne comportera aucune prime de risque pour la transgression de la Loi. De telles réflexions n'autorisent cependant pas à ne pas tenir compte de ce qui suit : La constitution particulière du crédit en Israël dans laquelle les fonds publics venant en grande partie de l'étranger jouent un rôle déterminant, permet au gouvernement la fixation du taux d'intérêt d'une part très importante de tous les crédits, indifféremment que le taux d'intérêt soit limité ou libre, et soit indirectement en influençant la demande et l'offre, finalement de ses propres transactions, soit directement en fixant le taux d'intérêt pour les crédits accordés sur leurs ressources, crédits qui jouent un

phénomène et dans ce cas quelles démarches doit-elle entreprendre pour cela?

- La réponse à la première question fondamentale est affirmative pour une raison simple: Aussi longtemps qu'un contrôle monétaire sera approuvé par principe, il ne faudra pas se demander pourquoi un contrôle sur une partie des avoirs, qui peut passer pour une représentation du pouvoir d'achat ou pour un moyen de paiement, doit rester limitée. Comme il est ressorti clairement de la discussion historique en Angleterre entre l'Ecole de la Banque (Banking School) et l'Ecole de la Monnaie (Currency School) (49), et ainsi que cela a été à nouveau souligné à notre époque dans le rapport Radcliffe (50), la réduction du champs d'activité de la politique monétaire sur l'or et les billets de la Banque Centrale ou sur les dépôts des instituts bancaires est arbitrairre. Le développement économique et l'efficacité des mesures de la politique monétaire nécessitaient un élargissement constant du domaine d'activité de la politique monétaire et de l'établissement de nouveaux moyens en plus des moyens classiques (51).

- La réponse à la deuxième question, à savoir quelles mesures doit-elle choisir, est plus compliquée. Car autant que le crédit illégal soit difficile à recenser dans les règlements administratifs, les mesures de politique monétaire doivent être de nature générale face à ces réglements. En outre la politique monétaire devrait plutôt s'efforcer de lutter elle-même non pas contre les faits mais plutôt contre les causes. Comme mesure spécifique il était principalement cité: l'abolition de la loi sur les taux et l'établissement d'un marché financier.

Les conséquenses défavorables de la divergence entre le taux d'intérêt légal et le taux d'intérêt au noir dominent de loin tous les avantages en cause possibles de la fixation légale des intérêts. Quand il n'y a pas en perspective une augmentation de la demande de crédit selon que celle-ci est au moins en

entreprises, parmi celles qui peuvent recevoir un crédit à des taux légaux peu élevés, mais les autres doivent se tourner vers le marché au noir. Si une telle discrimination est voulue du côté des autorités monétaires elle doit s'effectuer par des mesures directes et pas par une déformation du mécanisme des taux.

- La limitation du taux d'intérêt débiteur rend impossible aux instituts bancaires le fait de payer un taux d'intérêt créditeur qui conviendrait aux relations du pays. De cette manière l'épargne portera préjudice et la consommation augmentera.

- Le taux d'intérêt défavorise les instituts bancaires obéissants à la loi et défavorise doublement les autres instituts bancaires qui détournent la loi. C'est de cette manière que les derniers avaient non seulement des taux d'intérêt plus élevés mais aussi étaient dans la situation d'attirer plus de dépôts avec des taux d'intérêt plus élevés.

- La limitation des taux d'intérêt débiteurs conduits les instituts bancaires à la compensation de perte de revenus par d'autres types de revenus comme les provisions et les charges pour les prestations de service. C'est de cette manière que les services bancaires en Israël sont plus chers que dans beaucoup d'autres pays.

- Finalement le taux d'intérêt auquel on ne fait pas attention porte préjudice à la morale légale en général comme chaque loi, qui ne peut pas être respectée par le public.

Le redressement du marché monétaire illégal : la lutte contre les intérêts usuriers

La position de la politique économique face au crédit illégal dépend de la réponse à deux questions, à savoir si la politique économique doit absolument s'efforcer d'influencer ce

tant que répartition (répartiteur) des ressources d'après leur utilisabilité économique optimale. Il serait plus correct de permettre au taux de remplir sa fonction et de mener à bien le soutien de différentes branches et entreprises avec des mesures directes.

- Le taux d'intérêt peu élevé grossit la demande en crédit car le rapport marginal des investissements est plus élevé que le taux. De cette manière la pression inflationniste augmente et les investissements spéculatifs et la consommation sont encouragés. Le taux d'intérêt peu élevé mène également à la demande en crédit, qui sera plus tard conduit sur le marché noir de façon à ce que le premier bénéficiaire du crédit puisse profiter de la différence d'intérêt.

- Le résultat du mécanisme des taux en tant que régulateur du crédit et de la hausse de la demande en crédit causée par des taux d'intérêt peu élevés oblige les autorités monétaires à appliquer un contrôle qualitatif du crédit qui dépasse la limite souhaitée par une économie libérale et avant tout pour un système bancaire libre.

- Le taux d'intérêt légal peu élevé amène à ce que le créancier, pricipalement les instituts bancaires, exigeront toujours le taux d'intérêt légal maximum. C'est ainsi que la position et la crédibilité du débiteur ainsi que le type et le délai du crédit perdrant leur signification pour la fixation du taux d'intérêt, le débiteur de confiance devra payer le même taux d'intérêt que celui dans lequel on aura à moitié confiance, bien que le taux du dernier doive comprendre une prime de risque.

- La limitation légale des taux d'intérêt augmente le taux d'intérêt au noir, car elle englobe une prime de risque pour la transgression de la loi.

- L'octroi de crédit à des taux d'intérêt légaux peu élevés crée des conditions de concurrence inégales entre les

moitié à plus de 12% par an (44). Simplement les grandes banques se tenaient plus ou moins à la loi, et étaient ainsi discriminées par rapport aux autres (45). Ce qui arriva aux taux d'intérêt créditeurs des instituts bancaires, c'est qu'une concurrence active régnait car en présence des instructions de liquidité, l'attirance de dépôts était pratiquement le seul moyen d'augmenter les crédits. Le taux d'intérêt se situait à peu près entre 4% par an pour les dépôts à vue sur lesquels on ne pouvait tirer aucun chèque (qui en réalité étaient remboursés sur demande ou après un délai de préavis court), et 9% par an ou plus pour les dépôts à terme, surtout jusqu'au plafonnement du crédit début 1954 (46). Dans le cadre d'un programme d'épargne particulier - pour une période de 3 à 55 mois - les déposants obtenaient de 3 à 6% par an, et en outre, des primes et autres compensations comme des assurances sur la vie (47).

L'effet de la "Loi sur les intérêts" sur l'économie israélienne

La loi sur les intérêts sera promulgée d'après des considérations sociales et elle restera en vigueur du fait des considérations sociales et politiques. On voulait avec cette loi soutenir certaines branches, avant tout l'agriculture et maintenir en général les intérêts à un niveau peu élevé et ainsi créer une impression de stabilité. La Loi n'avait cependant presque rien à faire avec de bonnes conceptions économiques et en effet il n'était pas possible d'opposer une résistance aux forces économiques qui tendaient en direction d'une hausse des intérêts (48). La divergence en résultant entre les taux d'intérêt légaux et au noir avec des inconvénients multiples:

- L'allocation de crédits à un taux d'intérêt favorable n'est du point de vue économique rien d'autre qu'une subvention. Cependant le taux y perd sa fonction de prix, c'est-à- dire en

exemple en 1952, alors que l'indice du coût de la vie augmentait, pour atteindre à peu près 66,4% , chaque taux d'intérêt, qui était situé en dessous, était vu de façon concrète comme un taux négatif. Cet exemple est considéré comme général sans entrer dans les détails des données de l'indice du coût de la vie ; il illustre clairement la signification de la hausse des prix pour le taux d'intérêt (40).

En dernier lieu serait cité le taux d'intérêt pour les crédits des instituts bancaires, qui occupait une place particulière dans la mesure où on pouvait le trouver des deux côtés du maximum légal (41). Les crédits venant de dépôts ou contre dépôts d'un tiers, comme le Gouvernement ou les institutions officielles, le crédit par réescompte de la Banque d'Israël ou les crédits venant des capitaux des instituts bancaires en dehors du cadre des liquidités, étaient comme on l'a déjà cité, en moyenne bon marché et se situaient en dessous du maximum légal. Les crédits habituels venant des capitaux des instituts bancaires coûtaient la plupart du temps le taux maximum légal, mais presque toujours plus par la multiplicité des charges sous d'autres noms. En général c'étaient des commissions. Cependant il y avait aussi les obligations des débiteurs pour l'achat des actions de l'institut bancaire prêteur, pour le maintien d'une part des emprunts comme dépôt chez les créanciers, comme lien final avec l'institut bancaire mentionné ou le calcul du taux pour les délais qui n'étaient pas conformes aux délais réel (42). Même d'après l'évaluation de la Banque d'Israël, une partie des banques prenait soin de prendre des taux et des commissions de 15 à 18% (43) et cette constatation de la banque était encore faite avec réserve comme cité ci-dessus.

Une enquête de l'Examinateur des banques constata en 1953 que seulement 85% du crédit des instituts bancaires seraient accordés à un taux d'intérêt dont les commissions ne s'élèveraient finalement pas au-dessus de 9%. Le reste s'élèverait pour la moitié de 9% à 12% par an, pour l'autre

Des taux d'intérêts si élevés paraissent invraisemblables en comparaison avec les taux d'intérêt dans les pays développés. Lorsqu'ils pouvaient être payés, il y avait alors quelques explications.

Autrefois les intérêts ne constituaient qu'une part relativement petite des dépenses totales des entreprises malgrè leur importance, ainsi la demande de crédit n'était presque pas élastique par rapport à la hauteur des taux d'intérêt.

Beaucoup de personnes qui cherchaient un crédit, obtenaient alors des crédits bon marché par des allocations officielles, de façon à ce que les crédits au noir soient seulement marginaux. Plus la part des crédits relativement bon marché dans le crédit total était élevée, plus les taux d'intérêts pour la part peu importante des crédits au noir marginaux pouvaient être élevés sans que le taux d'intérêt moyen du crédit total augmente trop (38).

De plus les paiements élevés des intérêts pouvaient être payés dans des périodes déterminées sur les gains alors extraordinairement élevés, principalement à l'époque des contrôles physiques directs (1949-1952), lorsque le marché noir fleurissait. Mais ces gains devinrent alors moins importants dès lors que le marché de vendeurs se transforma en marché d'acheteurs. C'est pourquoi une part considérable de commerce financée par le crédit au noir n'était pas connue des autorités fiscales. C'est ainsi que le revenu du débiteur augmenta et aussi sa capacité à payer des intérêts élevés. Ce phénomène diminua durant ces dernières années avec les améliorations du recouvrement des impôts.

Finalement, dans une économie marquée par une augmentation constante du niveau des prix, une part des taux ne sera plus payée comme rémunération pour l'utilisation des capitaux ou pour le risque pris, mais pour compenser la diminution de la valeur réelle de la dette. Il en était ainsi par

plus élevé que le taux d'intérêt habituel de l'économie politique. D'après le code de procédure civil ottoman, il s'élevait à 1% par mois, c'est-à-dire 12% par an [32], mais, en fait il sera fixé par l'interprétation des tribunaux à un taux moyen de 9% par an. En 1958 il fut élevé à 15% par an [33] et en 1961, sous l'influence des idées politiques et sociales il fut rebaissé à 11% par an [34]. Ainsi l'intérêt de retard ne peut pas remplir sa fonction - et nous avons un autre exemple sur les raisonnements économiques qui ne peuvent pas l'emporter sur d'autres facteurs.

La place la plus élevée dans "l'échelle est occupée par le taux d'intérêt au noir. Il est gradué selon le risque le plus bas (avec un terme d'échéance de quelque mois) pour les billets à ordre du gouvernement et des institutions publiques qui sont vendus par les entreprises et les fournisseurs et qui sont pratiquement sans risque, Il n'y a pas de limite supérieure. L'intérêt au noir ne doit pas toujours apparaître comme étant un intérêt habituel, mais peut également apparaître dans tous les rabais possibles pour les paiements comptant [35].

Au cours de l'année le taux d'intérêt au noir oscilla selon l'offre et la demande. La limite inférieure était, depuis 1957 11% par an, d'après ce qui est dit ci-dessus il n'y a pas d'informations sûres. Selon l'opinion de la Banque d'Israël le taux d'intérêt au noir évolua en 1955 entre 15 et 24% par an [36]. Parmi les quelques cas de taux surélevés, qui passèrent devant les tribunaux il s'avéra cependant que les banques comptaient un taux de 27 et même de 40-48% par an [37]. Depuis avril 1959 des informations au sujet du taux d'intérêt au noir seront publiées chaque semaine dans le "le journal Haaretz". D'après ces informations les taux d'intérêt au noir s'élevaient à 18-30% par an en 1959 (18-22% par an de façon sûre, 24-30% par an pour les crédits risqués), à 17-30% en 1960 et 13-30% par an en 1961 (13-20% par an de façon sûre, 18-30% par an pour les crédits risqués).

d'Israël par l'escompte ou également à partir des fonds des instituts bancaires par le crédit avec des autorisations spéciales en dehors des limites normales de volume ou de liquidité. Ces trois sortes de crédit étaient accordés aux industries favorisées et pour des projets comme les industries exportatrices, l'agriculture et autres. Le taux d'intérêt pour tous ces crédits se situait en dessous du maximum légal, et il était fixé selon l'aide dont ces industries ou projets avaient besoin. La limite inférieure était de 3-6% par an [31] - pour les rabais particuliers de la Banque d'Israël encore en 1963.

Il faut souligner qu'en Israël il n'y a pas de taux d'escompte de la Banque Centrale dans son sens habituel. Du fait qu'Israël n'a pas un marché financier développé, le taux d'escompte ne peut être mis en place car cela influencerait les autres taux d'intérêt et ainsi l'activité économique, il faut ajouter à cela que le taux d'intérêt effectif se situe au-dessus du taux maximum légal. Comme le taux d'escompte ne pouvait pas être porté au-dessus de la limite maximum légale, bien que cela aurait correspondu au développement économique, il ne pouvait être employé comme moyen monétaire. La Banque d'Israël utilisait l'escompte simplement pour accorder au public des crédits moins chers pour les objectifs favorisés. De par leur nature ces crédits ne se différenciaient pas des autres capitaux du Gouvernement.

Sur "l'échelle des taux" venait ensuite l'intérêt légal maximum. Certes celui-ci était, comme on le disait, de 9 ou de 11% par an. Cependant il était d'après la nouvelle loi encore plus bas pour l'agriculture, l'industrie et le commerce -10% par an - et pour les emprunts monétaires ou liés à un index 6,5% à 8% par an.

Il est intéressant de savoir que l'intérêt de retard est également fixé par la loi, sans tenir compte du fait, qu'outre la fonction habituelle de l'intérêt, il doit également rendre les remboursements en retard plus chers, et qu'il doit ainsi être

La nouvelle loi était une loi-cadre que le Ministre des finances autorisa pour la fixation du taux d'intérêt maximum, après délibération avec le Gouverneur de la Banque d'Israël et ratification du Comité des finances de la Knesset (parlement israélien). Le paragraphe 56 de "la loi -Bank of Israël" (27) autorise de son côté le Gouverneur de la Banque à fixer un taux d'intérêt maximum pour les instituts bancaires avec l'approbation du Gouvernement et du comité des finances de la Knesset. Cependant le Gouvernement ne fit aucun usage de ce droit, car il préconisait la suppression de la loi sur les intérêts.

La nouvelle loi sur les intérêts entra en vigueur le premier mars 1957, et le même jour le taux d'intérêt maximum fut augmenté de 11% par un décret du Ministre des finances (28). Ainsi nous pouvons établir une sorte "d'échelle" des taux d'intérêt, qui ne soit pas un traitement global et complet de tous les taux d'intérêt et de leur évolution, mais qui doit seulement donner une image générale.

Les taux d'intérêt les plus bas étaient ceux pour les liquidités des instituts bancaires. Dans les années 1948-1955 les instituts bancaires possédaient des effets du Trésor que le Gouvernement leur vendait par adjudication hebdomadaire. Le taux d'escompte pour ces effets était d'à peu près 2% par an (29) (depuis 1955 seule la Banque d'Israël possédait encore ces effets du Trésor).

Les instituts bancaires recevaient un taux d'intérêt de la Banque d'Israël pour leurs dépôts, qui augmentait régulièrement, comme pour les taux d'intérêt dans l'économie politique. Celui-ci s'élevait pour les dépôts minimum de réserve à presque 2% par an, pour les dépôts supplémentaires à 2% par an au moment de la création de la Banque d'Israël, le premier décembre 1954 et jusqu'à 5% par an en 1962 (30).

Le public pouvait obtenir des crédits relativement bon marché à partir des fonds du Gouvernement, principalement du budget du développement, à partir des fonds de la Banque

La loi sur les intérêts 5717 -1957 et "l'échelle des intérêts»

Comme il n'y a pas de marché financier ou des capitaux développé en Israël, il peut difficilement être question de taux d'intérêt. Il n'existe pas non plus de corrélation entre les différents taux. L'évolution de l'inflation et les effets cités ci-dessus amenèrent à ce que le taux d'intérêt maximum légal soit un taux minimum, tous les taux d'intérêt qui étaient inférieurs au taux d'intérêt au noir pour les crédits garantis représentaient un subside (soutien financier). Pour les crédits du gouvernement et de la Banque d'Israël celui-ci revenait au contribuable, pour les crédits des instituts bancaires il revenait aux déposants qui devaient se contenter d'un taux d'intérêt peu élevé pour leur solde créditeur comme s'ils n'avaient pas pu l'obtenir sans limitation légale.

Le taux d'intérêt légal était de 9% par an comme nous l'avons dit, le Gouvernement se voyait cependant contraint de rapprocher au moins un peu ce taux de la réalité. De plus, il voulait depuis longtemps limiter les taux d'intérêt de façon plus efficace. Les deux se produisirent le 30 janvier 1957 avec le décret pour une nouvelle loi sur les intérêts, la loi sur les intérêts 5717-1957 (23), qui prit le relais de l'ancienne loi ottomane sur les intérêts qui était tout à fait insuffisante du point de vue de l'efficacité.

Sans souscrire à toutes les particularités, il était dit que la loi serait bien organisée que des amandes seraient prévues et qu'elle prévoierait également des décrets pour les emprunts liés au taux de change de la monnaie ou à l'indice du coût de la vie (24), avec un délai minimum de 2 ans (25). Elle se différenciait ainsi entre deux parties de l'intérêt, à savoir une fois le taux dans son sens habituel, c'est-à-dire en tant que rémunération pour l'emploi du pouvoir d'achat et pour le risque pris par le créancier, et en outre en tant que remboursement pour la dimunition du pouvoir d'achat réel du capital (26).

de la rentabilité du crédit au noir pour le créancier, qui pouvait alors revenir à peu près au même taux de capitalisation par des placements dans les emprunts à court terme délivrés par le gouvernement.

Les deux propositions semblent cependant avoir manqué leur but. leur réalisation pouvait tout au plus amener à une dimunition de la proportion de crédit au noir des instituts bancaires et ainsi être liée à une augmentation du taux d'intérêt au noir, car la prise de risque dans les instituts bancaires est limitée. De telles évolutions n'auraient pas été souhaitables, tant du point de vue de l'économie que de celui des autorités monétaires. C'est pourquoi il faut s'attendre à ce que les instituts bancaires trouvent malgré tout un moyen de détourner de tels réglements, comme ils l'ont toujours fait dans le passé, pour participer au marché du crédit au noir. La deuxième proposition aurait vraisemlablement des conséquences négatives pour le fisc, car une augmentation de l'impôt sur le revenu (sur le billet à ordre) n'augmentera pas les revenus totaux en raison d'une soustraction plus importante. Au contraire, elle les diminuera.

Même si les mesures proposées sont inutiles du point de vue monétaire, l'adoption de la première proposition ne serait pas décisive pour la sécurité des instituts bancaires, de la même façon que la fixation des taux de liquidités minimum pour les dépôts ne soit plus aujourd'hui laissé au jugement des instituts bancaires, de la même façon également le montant maximum des autres obligations des instituts bancaires, comme par exemple les garanties, sera contrôlé. les garanties aient déjà atteint de telles sommes que leur limitation légale justifie, donne les chiffres suivants : Fin décembre 1963 les garanties pour la couverture du crédit par rapport à la somme du crédit en monnaie israélienne pour 6 banques s'élevait à moins de 25%, pour 5 banques à 25-30%, pour 8 banques à 50-100% et pour les 7 banques restantes à plus de 100%[22].

supérieure pour les billets à ordre intermédiaires et garantis - dont il faut par contre soustraire l'augmentation des autres garanties - , car le billet à ordre intermédiaire a pris sa signification depuis 1960. La somme du poste "garanties" augmenta, chez les instituts bancaires, en 1960 de 44,8 millions de L.I., en 1961 de 97 millions de L.I. et en 1962 de 216,3 millions de L.I.(19). La limite supérieure pour les billets à ordre intermédiaires et garantis - à laquelle il faut ajouter le total proportionnellement petit des billets à ordre intermédiaires et garantis - correspondait à 44,8 millions de L.I. (= 44,8 + 97,0) fin 1961 et 358,1 millions de L.I. (=141,8+216,3) fin 1962.

La somme de tous les billets à ordre intermédiaires dans les instituts bancaires serait estimée, dans le milieu bancaire, à 260-300 millions pour l'année 1962 (20), ce qui constitue environ 30% du crédit des instituts bancaires au public par ses propres moyens et 20% du crédit total des instituts bancaires au public (21).

Après que les autorités monétaires aient fait le voeu de mettre également sous contrôle le billet à ordre intermédiaire des instituts bancaires, une commission pour traiter ce problème fut mis en place par la Banque d'Israël.

La discussion tournait avant tout autour de deux propositions, dont l'une consistait à fixer une proportion inférieure entre le capital propre d'un institut bancaire, ses dépôts, l'actif, les capitaux en liquide ou de n'importe quel poste de son bilan d'une part et ses garanties d'autres part, et dont l'autre consistait à vouloir supprimer les allégements fiscaux mentionnés ci-dessus pour les billets à ordre intermédiaires traités par les instituts bancaires. Alors que la première proposition, voulait limiter le total des billets à ordre intermédiaires par une réduction légale - la manière technique exacte de réduction ne joue ici aucun rôle - la seconde proposition voulait atteindre le même but par un abaissement

d'intérêt effectif - à la différence du taux formel - dépasse le maximum légal (les commissions qui doivent être ajoutées au taux d'intérêt, les clauses de valeur monétaire habituelles en Israël, celles qui sont effectives, permettent un taux d'intérêt qui se situe bien au-dessus du maximum légal) (12).

Selon l'avis de la Banque d'Israël le crédit au noir des privés et des instituts financiers fin 1955 ne dépassait pas la somme approximative de 50 millions de L.I.(13), c'est-à-dire autour de 20% du crédit des instituts bancaires au public par leurs propres moyens et autour de 15% du crédit total au public par l'intermédiaire des instituts bancaires, y compris les crédits sur les dépôts de tiers et du Gouvernement (14). Selon l'opinion du directeur général de la Banque "Léumi-Le Israël" (la banque la plus ancienne et la plus importante d'Israël) cela n'était pas la limite supérieure mais la limite inférieure du crédit au noir (15).

Selon Edward Tenenbaum, les évaluations du crédit au noir en 1959 oscillaient entre 50 millions de L.I. et 300 millions de L.I., mais lui-même pencherait pour la somme de 150 millions de L.I., telle qu'elle serait évaluée, d'après ses explications, par les experts des impôts sur le revenu! (16). Cette somme correspondrait à environ 30% du crédit des instituts bancaires au public par ses propres moyens et à environ 20% du crédit total au public par les instituts bancaires, cependant ces différences importantes montrent combien ces évaluations sont peu sûres (17).

Il n'existe certes qu'un faible indice pour les billets à ordre intermédiaires et garantis par les instituts bancaires comptabilisés sur le poste "garanties" des instituts bancaires. Mais comme ce chiffre comprend aussi bien les garanties financières que celles d'une autre nature, il ne peut être considéré que comme la limite supérieure pour les billets à ordre intermédiaires et garanties (18). En outre seule l'augmentation de ce poste durant ces dernières annnées (début des années soixante) est à considérer comme la limite

comprendre, leur anonymat, beaucoup de crédit au noir dans le marché organisé des billets à ordre intermédiaires passèrent par les instituts bancaires.

Les bons services que les instituts bancaires offraient par intermédiaire allaient dans la même direction. La garantie qu'ils acceptaient de façon officielle ou officieuse, la possibilité, par l'intermédiaire d'instituts bancaires convenables d'obtenir des intérêts plus élevés, l'augmentation de l'argent liquide du public durant les années soixante par des capitaux venant d'une indémnisation personnelle de la République Fédérale d'Allemagne, ainsi que la possibilité pour les instituts bancaires d'éviter les éventuels déficits en argent liquide par le billet à ordre intermédiaire. C'est ce qu'ils firent en vendant le billet à ordre de leurs débiteurs à leurs dépositaires, souvent avec leur garantie. Les chiffres des bilans diminuèrent avec ces transactions, les crédits à l'actif et les débits au passif baissèrent de même somme près et ainsi la trésorerie s'améliora.

Les capitaux du marché du crédit au noir étaient des capitaux qui étaient retirés du système bancaire ou qui n'y avaient jamais été, car les instituts bancaires ne pouvaient pas payer de taux convenables en raison des réductions importantes du crédit et de la limitation des taux d'intérêt pour les dépositaires. L'entrée des instituts bancaires dans le marché du crédit au noir par le billet à ordre intermédiaire n'était pas autre chose qu'une intégration ou une réintégration de ces capitaux au noir dans le système bancaire. Les capitaux, il est vrai, n'apparaissaient ni à l'actif ni au passif du bilan des instituts bancaires, mais étaient en réalité des dépôts qui étaient placés dans des crédits à 100% par des instituts bancaires, c'est-à-dire contre lesquels les instituts bancaires ne pouvaient garder aucune réserve de liquide. Sur le volume du crédit au noir il n'y a naturellement aucun chiffre exact, pas seulement à cause des difficultés d'enregistrement, mais aussi parce qu'il est difficile à déterminer quand le taux

Mais en réalité un certain engagement moral de l'institut bancaire face au créditeur apparut dans le cas des billets à ordre non garantis, engagement que créancier escomptait et qui fut également presque toujours accepté par les instituts bancaires.

Bien que les débuts de ce billet à ordre intermédiaire soient déjà reconnaissables du temps du mandat britannique (10), ils n'atteignirent vraiment une dimension importante qu'après l'extension des contrôles de crédit qui étaient effectués aussi sur les instituts financiers ne faisant pas partie des instituts bancaires, et ce depuis 1960.

Au début seuls les petits instituts bancaires s'en occupèrent, et seulement des billets à ordre de premier ordre, tels que ceux du secteur public, des coopératives de transport, des organisations de contrôle des kibboutzim (11), etc. ... Peu à peu les grands instituts bancaires commencèrent à s'intéresser à ses affaires et le domaine des billets à ordre intermédiaires s'élargit aux débiteurs de moindre importance. La propagation de ce crédit par rapport au crédit au noir et au crédit total augmenta de plus en plus.

Un fait important pour la propagation de ce type de crédit se trouvait dans un arrêt fiscal, c'est-à-dire les intérêts sur les crédits étaient reconnus par les autorités fiscales comme dépenses, même si les noms des créanciers n'étaient pas indiqués. Mais si une institution bancaire avait certifié que 25% sur les intérêts étaient prélevés à la source. Par contre les paiements des intérêts n'étaient que reconnus comme dépenses, sans l'attestation d'un institut bancaire et après le versement d'un impôt prélevé à la source de 25%, lorsque les noms des créanciers étaient donnés. Lorsque les noms des créanciers n'étaient pas cités, de tels intérêts étaient reconnus comme dépenses seulement après le paiement d'un impôt prélevé à la source de 40%. Comme les créanciers pour les crédits au noir souhaitaient garder, comme cela peut se

sur un certain "dépôt pour allocation de crédit", le dépôt spécial était seulement débloqué à nouveau lors du remboursement de la dette. Le crédit était évidemment alloué par un tiers et les instituts bancaires n'agissaient qu'en tant qu'intermédiaires contre une certaine commission. Du point de vue économique, les dépôts pour les allocations de crédit n'étaient pas de véritables dépôts, ils n'exercaient pas non plus de pression sur le pouvoir d'achat et ne représentaient ainsi aucun moyen de paiement ni un dépôt à terme. Comme le Gouvernement bloqua cette voie fin janvier1954 par la réduction du volume total du crédit (9), les instituts bancaires fondèrent des filiales qui n'étaient soumises à aucune restriction de crédit et qui pouvaient ainsi réaliser des opérations semblables.

Cela ne dura pas longtemps, jusqu'à ce que les autorités monétaires empêchèrent cela. Depuis la mi-mars 1958 les instituts financiers qui n'étaient pas des instituts bancaires devaient remettre des rapports précis à la Banque d'Israël et depuis la fin avril 1960, elles leur attribuèrent toutes les restrictions de crédit des instituts bancaires. De nouveau, les instituts bancaires trouvèrent un expédient, en réunissant des personnes qui cherchaient des crédits et des personnes qui offraient sans que l'argent apparaisse sur les bilans des instituts bancaires. D'un point de vue technique cela s'effectua selon le type de crédit usuel pour les particuliers, c'est-à-dire par le billet à ordre. Les instituts bancaires vendirent le billet à ordre du débiteur au créancier en déduisant une commission. Cette opération fut connue sous le nom de "billet à ordre intermédiaire".

Le billet à ordre intermédiaire se faisait avec ou sans prise en charge de garantie par l'institut bancaire. Dans le premier cas les billets à ordre apparaissaient dans le bilan des instituts bancaires dans le poste de "garanties", poste qui n'était pas controlé, et les instituts bancaires exigeaient une commission un peu plus élevée pour de tels billets à ordre.

crédit en constante augmentation. Il était clair que dans cette situation soit le prix devait être augmenté, soit l'offre devait être plus importante. En Israël les deux possibilités ont eu lieu : l'augmentation des prix par la flambée des taux d'intérêt maximum et l'élargissement de l'offre par la création de substituts de moyens de paiements(7).

Le marché illégal du crédit:

L'augmentation du taux d'intérêt consistait à ce que l'on exige et que l'on paie des taux d'intérêt - souvent pour des crédits à court terme - qui étaient plus élevés que le maximum légal(8). Que cela soit illégal et porte les noms "d'intérêts ou non", c'est-à-dire "crédit au noir", ne semblait déranger personne. La demande de crédit au noir provenait principalement d'affaires qui n'étaient pas considérées comme absolument indispensables et qui pour cette raison ne recevaient aucun crédit particulier de la part du Gouvernement ou des instituts bancaires. Ces affaires étaient avant tout le commerce, la construction et les services. Cependant l'agriculture et l'industrie devaient aussi user de crédit au noir pour couvrir les besoins de crédits marginaux. L'offre provenait souvent du privé ou des instituts financiers, qui n'étaient pas des instituts bancaires. Mais les instituts bancaires participaient également au marché du crédit au noir, soit de façon directe soit seulement en tant qu'intermédiaire. Nous allons décrire leur activité d'une façon un peu plus approfondie.

Tout d'abord les instituts bancaires se chargaient des allocations de crédit en fonction des dépôts de tiers, c'était l'argent d'institutions ou de privés, qui sur le souhait du dépositaire était prêté à certains clients par l'intermédiaire des instituts bancaires. Du point de vue technique cela suivait son cours; l'institut bancaire mettait la somme à la disposition de l'emprunteur, tandis qu'elle était portée au crédit du créditeur

règlements des liquidités - le taux règlementaire des liquidités monta jusqu'en juin 1963 à pas moins de 47% - mais aussi par une réduction - certes imparfaite - du volume du crédit dans les années 1954-1961.

Mais la réduction de l'offre de crédit n'amena pas à une diminution ou une stagnation de la demande de crédit. La structure de l'économie et les expériences du public amenèrent à une augmentation constante de la demande. Il faut ici mentionner les investissements faits, dans le cadre du développement, qui ne pouvaient pas être financés par l'épargne autant qu'il en faut. Avec l'augmentation constante des prix, la conscience du public au sujet de l'inflation s'éveilla et cela donna lieu à des investissements dans les biens de production et de consommation, qui offrirent une protection contre une dévaluation, particulièrement lorsque ces investissements étaient financés par des crédits qui pourraient être remboursés plus tard avec une valeur réelle peu élevée. La structure financière des entreprises agricoles et industrielles chez lesquelles la part du capital propre était aussi d'importance(6). Certes, les entreprises étaient souvent à la disposition des deniers publics. Cependant, elles étaient la plupart du temps seules à des fins d'investissement à long terme. Elles devaient se procurer des fonds de roulement par d'autres moyens. En outre, le processus inflationniste amena à ce que de tels deniers furent également utilisés pour des investissements qui furent décisifs pour le fonds de roulement, ce qui par là même aggrava encore le manque de fonds de roulement. Il se produisit un élargissement de la demande de crédit de la part des vendeurs, qui, la plupart du temps, vendaient moins cher non pas du fait de la réduction des prix mais du fait de l'allocation de crédits.

Ainsi la situation se caractérise de la façon suivante: une réduction du prix du crédit par la loi sur les taux et une réduction de l'offre du crédit par les restrictions des crédits chez les instituts bancaires qui fit face à une demande de

mais dans les circonstances économiques. En effet depuis sa création, l'Etat d'Israël fut accompagné d'un processus inflationniste qui se poursuit encore aujourd'hui et qui laisse son empreinte sur tout le développement économique du pays. La cause en fut l'extension des investissements venant aussi bien de l'Etat que du privé, investissements qui pouvaient être financés par l'épargne seule. Mais le développement rapide des investissements fut fatal en présence de l'immigration - dans les années 1948 - 1951, le nombre de la population augmenta de 914700 fin 1948 à 2233600 fin 1961[3] -, en présence de l'augmentation irrésistible du niveau de vie et des dépenses faites pour la défense en présence de l'état de guerre avec les pays arabes. Le Produit National Brut augmenta de 1148 millions en 1950 à 3542 en 1961 (Livre Israélienne de 1955)[4] ou de 906 à 1619 par tête (L.I. de 1955)[5].

Durant la période où le gouvernement israélien chercha à combattre l'inflation par les contrôles administratifs (dans les années 1948-1952), il ne fit pratiquement aucune démarche pour endiguer le nombre, sans cesse croissant, des moyens des paiements, que ce soit au niveau de l'offre ou au niveau de la demande. Au contraire, il accéléra ce processus avec le financement étendu du déficit. En conséquence, les instituts bancaires (banques et sociétés coopératives de crédit) purent continuer à élargir leur crédits sans limite et le taux d'intérêt resta la plupart du temps en dessous des limites légales.

Mais cette situation se modifia au dédut des années cinquante, surtout avec la nouvelle politique économique de l'année 1952. Les contrôles administratifs directs furent supprimés et ainsi l'inflation qui avait été jusqu'à présent contenue se transforma en une inflation ouverte. Comme le gouvernement ne pouvait ou ne voulait pas pratiquer une politique fiscale déflationniste, il chercha à combattre l'inflation sur le plan monétaire et il utilisa un moyen unique et brutal, à savoir la limitation quantitative et qualitative du crédit chez les instituts bancaires, principalement par les

La lutte contre les intérêts usuriers en Israël

Dr. Zakaria FAWAZ*

Lors de sa formation en 1948, l'Etat d'Israël hérita des lois palestiniennes qui reposent pour la plus grande partie sur le droit turc et le droit anglais qui eux-mêmes, de par une vieille loi ottomane de 1877, fixent un taux d'intérêt maximal de 9% par an[1].

Au moment de la création de cette loi, l'économie politique en Palestine était encore organisée de façon primitive sur une base féodale rurale et il n'y avait pas un système bancaire évolué. L'objet de la loi était la protection du débiteur, avant tout du fermier, contre l'usurier, les premiers étant souvent endettés avec des taux d'intérêts élevés.

La loi a été conservée avec quelques petits changements durant la période militaire et du Mandat britannique (1917-1948), ce qui devait entraîner une adaptation à l'économie politique en développement et au système bancaire avancé[2].

Dans les premières années qui ont suivi la formation de l'Etat d'Israël, la loi se fit peu remarquer et il n'y a eu que peu de plaintes sur les taux d'intérêt à plus de 9% par an. La raison à cela ne résidait pas dans l'efficacité de la loi qui comportait de lourdes imperfections, surtout en l'absence de toute amende pour le remboursement à des taux surpayés,

(*) Maître de Conférences à l'Université Libanaise.

(12) In Jay Gonen, **A Psycho history of Zionism** (New York: Mason, Charter, 1975), p. 166).

(13) Elliott Abrams, "In Good Faith," at: **http://www.beliefnet.com/story/66/story_6634_3.html**

(14) Jad Isaac, "Core Issues of the Palestinian-Israeli Water Dispute," in **http://www.arij.org/pub/corissues/**

(15) Andrew I. Killgore, "Barriers to Peace: Israel's Security Obsession," at **http://www.washington-report.org/backissues/090985/850909001.htm**

(16) Ibid.

(17) Ziva Flamhaaft, **Israel on the Road to Peace: Accepting the Unacceptable** (Boulder, C.O.: Westview Press, 1996), pp. 137-8.

(18) Rodinson, **Cult, Ghetto, and State**, p. 227.

(19) Flamhaaft, **Israel on the Road to Peace**, pp.136-7.

(20) The concept of civil religion pertains to the invocation of religious rituals, symbols, and language by the state such as displaying religious terms on bank notes and using religious symbolism and rhetoric in major national ceremonies.

(21) Flamhaaft, **Israel on the Road to Peace**, p. 138.

(22) Ibid., p. 135.

(23) Arnold Blumberg, **The History of Israel** (Westport, C.T.: Greenwood Press, 1998), p. 179.

(24) Sami A. Halabi, "Why So Little on Israel's Brutality," at **http://www.adcfresno.org/Articles/Halabi. htm**

(25) Ibid.

(26) Flamhaaft, **Israel on the Road to Peace,** p. 107.

(27) Ibid., p. 142

(28) Jean Shaoul, "Why has Israel's Pacifist Movement Failed?" at **http://www.wsws.org/articles/2000/ nov2000/isr-n07_prn.shtml**

(29) Ibid.

(30) **Al-Hayat**, 21 September 1998.

(31) Ibid.

(32) "Solving the Refugee Problem: The View of Israel's Peace Now Movement," at **http://www.prc.org. uk/webpages/return_review/3-11/opinion.html**

References

(1) *For a detailed account of Arab public opinion on peace with Israel, see Hilal Khashan,* ***Partner of Pariah? Attitudes Toward Israel in Syria, Lebanon, and Jordan*** *(Washington, D.C.: WINEP, 1996); and Hilal Khashan, "Arab Attitudes Toward Israel on the Eve of the New Millennium,"* ***The Journal of Social, Political and Economic Studies,*** *vol. 25, no. 2, 2000, pp. 131-229.*

(2) *S. N. Eisenstadt,* ***The Transformation of Israeli Society: An Essay in Interpretation*** *(London: Weidenfeld and Nicolson, 1985), pp. 12-3.*

(3) *The canon of the Third Lateran Council of 1179 forbade Christians and Jews from residing in the same neighborhoods. Ghettos appeared in 1516 when the Venetian Republic segregated the Jews in a separate quarter called the Ghetto Nuovo, or New Foundry.*

(4) *Raymond Cohen, "Negotiations Across the Golan Heights: Culture Gets in the Way,"* ***Middle East Quarterly****, vol. 1, no. 3, 1994, p. 46.*

(5) *Maxime Rodinson,* ***Cult, Ghetto, and State: The Persistence of the Jewish Question,*** *translated from the French by Jon Rothschild (London: Saqi Books), p. 221.*

(6) ***Israel in the World: Two Television Interviews with Abba Eban*** *(South Brunswick, N.J.: Thomas Yoseloff, 1966), p. 29.*

(7) *In Gila Ramras-Rauch,* ***The Arab in Israeli Literature*** *(Bloomington, I.N.: Indiana University Press, 1989), p. 179.*

(8) ***Al-Ahram Weekly****, 12 February 2001.*

(9) *News Editor, "Breakdown of U.S. Spy satellites Highlights Risks to Israel if it Tries to Replace Golan with Technology," at* ***http://www.zoa.org/pressrel/20000413b.htm***

(10) *Nasser did not actually intend to go to war against Israel. He sought to politically capitalize on false reports about an imminent Israeli attack against Syria. For more on the dynamics of the events leading to the Six-Day War, see Richard B. Parker,* ***The Politics of Miscalculation in the Middle East*** *(Bloomington, I.N.: Indiana University Press, 1993).*

(11) *Abba Eban,* ***An Autobiography*** *(New York: Random House, 1977), p. 379.*

Jews; obviously for the sole purpose of maintaining the Jewishness of the Hebrew state. In fact, Peace Now is not what it purports to be. It certainly is not interested in fostering ties of togetherness between Arabs and Jews beyond ensuring the well-being of the state of Israel.

Conclusion

By depending on sheer military might to block peace with its Arab neighbors, Israel commits itself to self-destructive policies. Her ostentatious display of brute power does not augur well for the cause of peace between Arabs and Israelis. Israel's strategic shortsightedness brings to mind the ghetto mentality and the Massada complex, two prime examples of destructive behavior. A nation's collective memory usually improves her decision making capability by drawing on past experiences and learning to avoid mistakes, especially deadly ones, to better achieve national objectives. Unfortunately, Israelis continue to behave as a chosen people whose demands need not be questioned, neither by the international community nor by their neighbors. It is unclear whether most Israelis seem to realize that the present period offers them a unique opportunity for achieving peace. It is equally unclear whether they are willing to invest in developing peace, so tat it may eventually establish roots.

Peace Now has failed because it lacked, from its inception, an implemental program of action. The movement accepts the basic tenets of Zionism,which uphold territorial expansion, an ideological contradiction that inherently weakens the movement, depriving her of clarity of perspective. To punctuate the movement's weakness, more than 20 years since its appearance, public opinion polls show that two-thirds of Israelis approve of the idea of expelling all Arabs living in the West Bank and Gaza provided Israel were not made to pay for her deed by the international community.(30) Israeli Knesset member and leader of the radical Moledet party, whose plank explicitly advocates all Arabs from the Territories, welcomed the public opinion results. He commented that "the Israelis have realized that it is impossible to live in a country with two nationalities. The solution for that is separation, or deportation." (31)

The most daring view expressed by Peace Now was calling on Israel's former Prime Minister Ehud Barak to recognize the principle of Palestinian right of return, with the understanding that only a token number of them would be repatriated in Israel. The statement stressed that no Israeli citizen would be forced to give up their residence or property should the proposal be implemented.(32) One of the main limitations of Israel's Peace Now movement is that it appeared at a time when the religious right began its ascendancy amid unabated regional tensions.First Palestinian guerrilla activity intensified between 1967 and 1982. The October War broke out in 1973 and shook Israel's security confidence to its very foundation.Then came the first intifada and the firing of Iraqi Scud missiles on Israeli cities during the Second Gulf War.

The Peace Now movement which to a considerable degree echoes the policy preferences of the secular Labor supports a resolution to the Palestinian issue that is reminiscent of apartheid. Its advocacy of the principle of territorial concessions aims essentially at segregating Palestinians and

Even though Washington arranged for convening the Madrid Peace Conference in October 1991, its view focused on the need for the regional antagonists to resolve their conflict through direct negotiations in the absence of active U.S. involvement and without American economic incentives. Middle Eastern issues have simply become low-intensity conflicts that do not threaten a global conflagration, hence the absence of any motivation for the U.S. to use its valuable credit with Israel to promote what it sees as a thankless job.

Given the fact Israel realizes that the balance of power in the region tilts decisively in her favor, she sees no need for concluding peace deals that involve significant territorial concessions. After all, Israel's military preponderance assures its ruling elite that Arab armies would not risk launching calamitous wars for their countries should Israel refrain from forthcomingness on the issue of ceding land to Arabs. It would not be an exaggeration to state that the lack of peace breakthrough in the region is a function of Israel' s military supremacy.

Limp Peace Movement

Israel's Peace Movement came into being in 1977 following Egyptian Anwar Sadat's historic visit to Jerusalem. A group of 350 Israeli reserve officers, including some of the Hebrew state's finest, wrote an open letter to Israeli Prime Minister Menahem Begin in which they protested against the construction of Jewish settlements in the occupied territories. The signatories said "that they preferred a smaller Israel at peace with its neighbours to a 'Greater Israel' at permanent war... [arguing that the] real strength of the Israeli army grows out of the citizenry-soldiers' identification with state policy" (28) Israeli rightists denounced the officers as traitors but thousands of people demonstrated in support of the open letter. The chain of events led to the emergence of Israel's Peace Now Movement.(29)

of occasions that he would nullify the Oslo Accords and opt instead for interim peace accords without a timetable.

One of the major tributaries of Israel's messianic nationalism has been Gush Emunim (bloc of the faithful), which came into being in 1974, just a few months after the October when Israel received a military setback in the initial stages of the war. Gush Emunim articulates the belief that Israel was saved from defeat only by Divine intervention.Thus, Israelis need to be more determined than ever to hold on to the territorial gains they made during the Six-Day War. For Gush the claim that any group other than Jews has rights in the Holy Land is inconceivable, therefore inadmissible. In view of this, Gush denies the Palestinians from the right to self-determination and advocates, instead, offering them financial incentives to leave "Eretz Yisrael.(27)

The New World Order

The disbanding of the Soviet Union by the end of 1991 introduced, probably for the first time in man's recorded history, an international arena in which there was only one major power. The Second Gulf war for the reinstatement of Kuwait's independence was the first war to be waged under the new rule of a unipolar world system. The disastrous consequences for Iraq which continue to unfold day by day attest to the dangers inherent in a world system controlled by one hegemon. For the first time since the beginning of the Cold War in the late 1940s, the U.S. found itself without enemies in the Middle East. This new situation had the effect of deglobalizing Middle Eastern problems, namely the Arab-Israeli conflict. Camp David Agreement took place in the shadow of U.S.. vs. Soviet competition in the region and their scramble to gain allies. This explains why the U.S. chose to take an instrumental role in brokering the agreement which involved, among other things, a sizable package of U.S.economic aid to Egypt and Israel.

The new messianic mood in Israel, sanctioned by the rise of Likud to power ushered in a vigorous settlement policy in the West Bank and Gaza Strip. Jewish settlers from groups such as Zo Artzeinu (this is our land) occupied West Bank hilltops; Yechiel Leiter, operating from the U.S., led the One Israel movement and raised funds to accelerate the building of Jewish settlements in the Occupied Territories.[23] Israel has confiscated at least half of the available 1.5 million acres in the West bank since its occupation in 1967, mostly for constructing illegal settlements, many of which dispose their untreated sewage on Palestinian land.[24] Israel's settlement policy, a concrete manifestation of the revival of Revisionist Zionism and its Eretz Yisrael ramification, mightily discredits the Jewish state's claim to commitment to peace. Consider, for example, the following excerpt on Israel's policy to create the conditions for Palestinians to emigrate from the West Bank:

Israel implemented draconian regulations and military orders that severely restrict Palestinian movement between cities and which affect Palestinian quality of life at the most basic level. These include deportation, unequal allowances on water usage, building permits and the availability of essential services. Daily life is interrupted by numerous army checkpoints, which harass the population and make travel uncertain. All this in the name of security, but with the real nefarious design, confirmed by Israeli historians as state policy, to encourage Palestinians to leave. Currently, there are 300,000 Jewish settlers, about 70,000 of them moved in since the start of the Oslo peace process.[25]

Israeli hardliners' determination to seize the land of the West bank in its entirety explains why in 1993, then Knesset member Sharon put the effects of the Israel-PLO Declaration of Principles on the future of the Jewish state on a par with the Holocaust.[26] Naturally, one would expect Sharon, in his capacity as Prime Minister, to disclaim any peace that involves ceding further occupied territory. Sharon has said on a number

The Six-Day War revived Revisionist Zionist ideology, delivered a severe blow to Labor's secular-socialist brand of nationalism, and gave an instant impetus to Israel's religious right as a significant part of labor's constituency began to shift to Likud and other rightist groups.(17) Jabotinsky's exhortation of Jews to reclaim 'by blood and iron' the ancient kingdom of Israel (Eretz Yisrael, the land of Israel) appealed to a broad cross section of Israeli Jews.(18) Thus ceding land occupied during the Six-Day War became unacceptable to the new revisionists, religious parties and even some secularists. A new culture inspired by messianic nationalism began to take shape in Israeli society; one of its themes was never again to allow the partitioning the land of Israel.(19) As society began to spiritualize, the state's civil religion underwent thorough changes.(20) The Labor Zionists during the Yishuv period (Jewish settlement in Palestine before the formation of the state of Israel in 1948) disavowed tradition and did not heed by religious symbols. After 1948, the Labor governments of Israel attempted to strike a balance between the country's secular and religious groupings, even though Judaism did not assume centrality in the Israeli policy.(21)

Israel's new conservative mood after the Six-Day War gave Israel's civil religion a strong religious tone. It was Menachem Begin, the Likud leader who became Prime Minister in 1977, that gave shape to Israel's Judaic civil religion. In an address to the Israeli people explaining for them the reasons why he rejected U.S. Ronald Reagan's 1982 peace plan, which fell short of advocating Palestinian statehood, he spoke messianically:

I feel that our forefathers stand beside me in this battle: Bar Kochba and Maccabee warriors, and all our ancestors who shed their blood for Eretz Yisrael. Yes, I am waging the war for Eretz Yisrael. At my side stand Herzl, Jabotinsky and Nordau, Berl Katznelson and Tabenkin, all participants in the war for Eretz Yisrael.... I feel contentment, exaltation and faith, [and] a sense of mission....(22)

through strength instead of weakness and firmness rather than unilateral concessions... and for this he has been rewarded with a landslide electoral victory." (13)

Israelis have extended the slogan of national security, in addition to clinging to occupied Arab land, to mean environmental security, food security and water security. In keeping with their obsession with security, almost "any political question in Israel is overridden by even the smallest security consideration." (14) Andrew Killgore describes Israel's security obsession as a case of misplaced paranoia, tracing it to the core values of political Zionism which described anti-Semitism as an incurable disease. (15) Jewish inherent distrust of outsiders "translated itself into a fanatical Israeli obsession with security... [It] became a God before which all must bow." (16) Thus, even from the early days of Jewish settlement in Palestine, Jewish settlers tended to equate Palestinian Arabs with with anti-Jewish Europeans. Utopian Zionists played upon entrenched Jewish intergroup distrust to further the creation and consolidation of an anachronous state concept. It is against this backdrop that Israel seeks to promote peace with her Arab neighbors.

Religious Awakening and Messianic Nationalism

While attending a peace rally in Tel Aviv on 4 November 1995, Prime Minister Yitzhak Rabin was assassinated by Yigal Amir, a young Israeli religious extremist. This event jolted Israelis and underscored the split in Israeli society between the secularists and the fundamentalists. It also pointed to the fact that Israel - be it ruled by Labor, Likud, or a national unity government - lacks the will or the conviction to make a substantial move in the direction of peace with Arabs. In trying to comprehend the Jewish state's peace dilemma, it is important to examine the implications of the Six-Day War, a watershed in the currently polar formation of Israeli society.

genuine security concern, even if they are not warranted by reality. During the 1967 crisis in the Middle East, which eventually led to the Six-Day war, the late Egyptian President Gamal 'Abdul Nasser sent his army to Sinai, closed the Tiran Passes to Israeli navigation into the Red Sea, and threatened to destroy the Jewish state. (10) Abba Eban, who must have known that the balance of military power was decisively to Israel's advantage, talked by his gloom on the eve of the war. He wrote a psychologically revealing statement in his autobiography:

In Greek tragedy the chorus would at least express consternation about events which it was powerless to affect. Here we could not even hope for a mild expression of concern. Israel was being told in the plainest possible terms not to expect any assistance or even moral support from the United Nations. (11)

Many Israelis feared that Nasser was preparing another Holocaust. Some Israelis preferred to describe Israel's triumph in the Six-day War as "the holocaust that did not happen." (12)

In the name of security, Israelis conveniently shrug off Arab negotiators' basic legitimate requirements for peace, be they motivated by inexplicable fear or driven by dynamic Zionist zeal, as threatening to the survival of the Hebrew state. It is perplexingly frustrating that Israeli voters, many of whom had previously voted for Ehud Barak in the name of peace have, in February 2001, replaced him by Ariel Sharon, an infamous personality, signaling a desire to reverse its process. This incongruous turnabout came as a reaction to the intifada of young Palestinian stone-throwers, many of whom in their preteen years. Reacting to the election of Sharon as the Hebrew state's chief executive, Elliot Abrams congratulated the Israelis on their choice. He described the new Prime Minister, an impulsive army general and a known war criminal, as "a leader who all along knew, and said, that the road to peace lies

at the Suez Canal front and the Fateh movement fighters began to launch attacks inside Egypt proper. Even though Israeli losses were not serious, anxiety predominated the domestic scene once again.

It is anomalous that Israel insists on comprehensive security arrangements with its Arab neighbors that involve snatching parts of their lands. She expects them to go along unquestioningly with her wishes, yet she reveals utter intolerance to casualties resulting from their refusal to return occupied land. Edward Said brilliantly describes this malaise which "means a certain blindness or inability to see what it is and what has been happening to it and, just as remarkably, an unwillingness to understand what it has meant for others in the world, and especially in the Middle East." (8)

In negotiating peace with the Syrians, Israel insisted on placing ground surveillance posts inside Syrian territory. The Syrians argued that these posts would be redundant since spy satellites would do the job of monitoring Syrian military movements. Here the Israelis and their influential Zionist lobby in the U.S. incongruously lashed at modern technology. Morton A. Klein, National President of the Zionist Organization of America took issue with modern technology. He speciously complained that

One cannot replace the security provided by the Golan Heights, which cannot breakdown. Imagine if Israel gave the Golan Heights to Syria and had to rely on computer-controlled satellites to monitor Syrian troop movements. Suppose the computers broke down--as can happen to any computer, at any time--and Israel was left 'nearly blind for a few days'... While Israel was working on fixing the computers, Syrian tanks could advance, undetected, across the Golan Heights and into northern Israel. (9)

Aside from the frequent sophist's argumentation which punctuate Zionist argumentation, Israelis do indeed express

unprecedented levels. One would agree that, in view of their historical legacy, Israeli Jews may require additional security requirements. Israelis, however, have made of security a creed and an end in itself, much detached from any real world exigency.

Israel is the Middle East's superpower. Its arsenal includes hundreds of nuclear warheads, the world's most sophisticated military equipment, it has a formidable army and a superb air force. It operates one of the world's most capable intelligence services, buttressed by satellite capability and possession of a high technology information system.Israel simply has no military competitors in the Middle East, not even remotely. yet, it displays paranoid security concerns, probably beyond obsession. Security concerns have delayed the conclusion of Camp David agreements with Egypt, precluded agreement with Syria and in combination with other factors, defeated the drive toward peace with the Palestinian Authority.

Israel's preoccupation with security makes the attainment of peace with its Arab neighbors an arduous, practically impossible job. Sammy Michael, an Israeli poet born in Iraq, perceptibly recognizes the appearingly insurmountable problems that forbid peace in the Middle East, security-related among others, and laments the continuation of the historic conflict. He believes that the enmity between the two peoples ought to go on unabated. He suggests that

... humanism and understanding are weak forces indeed in this mythic was of collective memories. Neither side is capable of stepping over the line that divides them and embracing the other.... In Israeli fiction dealing with the Arab-Israeli conflict and its implications, there is little if any satisfaction with military victory, nor indeed is there much satisfaction of any kind. (7)

The Six-Day war only gave the Israeli public a brief security respite. Two weeks after the Israeli victory hostilities started

collective memories and defense mechanisms of history's victims; a fiercely disputatious and democratic political system... an abrasive society of patriotic individualists, moved not by shame but by guilt, the internalized dictates of conscience. Language is "low context," bereft of circumlocutions, indirect allusions, and status consciousness. An unadorned, straightforward, blunt style of speech, deliberately negligent of the interlocuter's "face," is preferred.(4)

The emerging Israeli personality developed an obsession with security and immense distrust with outsiders, namely Arabs. Israeli ethnocentrism developed deep-seated antipathy toward Arabs, one that was nurtured, according to Maxime Rodinson, by a primitive explanation of Arab personality as fanatic and anti-Semitic. (5) Needless to say, Israelis demeanor is hardly contributive to the presentation of a communicative peace negotiator. Instead, it produces a bickering, a polemical and an infinitely attentive to details negotiator. In attestation of this, Abba Eban, Israel's celebrated representative at the U.N. during the 1967 war demanded that Arabs immerse themselves in Jewish history and acquaint themselves with their psychological make-up. In a television interview during his tenure in the foreign ministry he expressed his apprehensions and stated his demands: "I am afraid that our Arab neighbors underestimate the passion, the depth, the utter authenticity of our people's roots in the life of the Middle East. The first thing that one would have to secure would be an understanding by the Arabs of the nature of Israel's history." (6).

Security Concerns

A state has legitimate security concerns that must be addressed to ensure political stability and effective governance. Every state has the right, in fact the obligation, to seek its security to to maintain it. But we have in the Jewish state a singular example of polity that takes the issue of security to

between them and God. S. N. Eisenstadt writes about the development of a special

... relationship between God and the tribes of Israel, the people of Israel; of the covenant with God as being the central focus of the tribal confederation; of the very construction of the Israeli tribes as a specific, distinct nation, as God's chosen people. This covenant between God and the people of Israel established a semi-contractual relation between them... [which] made the people of Israel not just a passive object of God's will, but also an active, responsible agent in shaping its destiny, one who was responsible before God, but who seemingly could also make demands on God (2) .

This perception of the relationship between Jews and God did not prevent, it probably aggravated, Jewish turbulent history of expulsions and condemnation to life in ghettos in Eastern and Central Europe. (3) Eastern and Central European Jewry experienced an intellectual revolution in the fourth quarter of the nineteenth century when they were allowed to enter the universities and join the professions. But the catastrophic results of the Holocaust, perpetrated against European Jewry by Nazi Germany, reportedly annihilated six million Jews and severely traumatized Jewish collective consciousness like no other historical experience on record. The outcome has been a well-endowed Jewish individual, yet one at war with himself and the rest of the world, especially his immediate Arab neighbors whose land he conquered, but failed to break their resolve to resist.

In a fascinating study, Raymond Cohen describes the modern Israeli individual, the product of complex and less than fortunate historical interactions, in charged terms:

Out of wrecked empires and death camps, a motley collection of idealists and survivors gathered to establish an old-new land in the twentieth century. Though they aspired to a clean break with the past, much cultural package was carried forward: the

Anti-Semitism: Prejudice against Jews took a new dimension in Europe, especially in Germany, where toward the end of the nineteenth century it assumed a "scientific" doctrine. According to "scientific" anti-Semitism Jews were labeled as a different racial group that ought to be governed by a special racial law. All types of interracial interactions, especially marriage, were deemed corrupting, hence they were banned.

Immediately after the issuance of the Balfour Declaration Jewish immigration to Palestine intensified, thereby inviting repeated clashes with the indigenous Arab population. In the 1930s militant Jews gave rise to a new version of Zionism that became known as revisionist. Its founder, Vladimir Jabotinsky advocated the use of violence against the British, whom he felt stood as an obstacle in the way of creating the Jewish state in Palestine. To of his followers, Menachem Begin and Yitzhak Shamir, became prime ministers and leaders of the Likud party which rose to prominence in Israeli politics in 1977.

Zionism, whose tenets were based on the forceful settlement of Palestine eventually triumphed in 1948 when the state of Israel came into existence. By virtue of its formulation, Zionism is a dynamic movement that must, at all times, locate an external enemy in order to maintain the cohesion and solidarity of the Zionists. Zionist leaders believe that the maintenance of the Jewish state requires the perpetuation of some sort of tension with her Arab neighbors, even in the event of peace. This brings to the forefront the salience of security in the Zionist ideology; safeguarding the country's security perpetuates the conflict, preferably in a low-intensity form.

Israeli Culture

Culture represents a set of values of a people shaped by their historical experience, skills, and aspirations. Foremost, is the Jews' conviction of the presence of a special bond

Methodologically, the paper draws heavily on Jewish and Israeli sources and, when absolutely necessary, on Arab references to reinforce points established by reference to the pertinent literature as proposed by pro-Israeli authors. The issues dealt with in the paper in order to examine the extent of Israelis' readiness for peace with Arabs also emanate from the mainstream literature as suggested by scholarly sources, newspapers and internet sources. Documentation is emphasized for the sake of maintaining balance in analytical presentation.

Zionism as an Obstacle to Peace

Theodor Herzl saw the Jewish problem in terms of distinct Jewish nationalism.He argued that the Jews would continue to be persecuted as long as they continued to live with other national groups. The solution lay, he continued, in creating a Jewish homeland, preferably in Palestine. Three important events prompted Herzl to diligently pursue the option of creating a Jewish homeland to put an end to their jeopardy in Europe. These were:

Eastern European Pogroms: Jews in Eastern Europe were coerced to live in what was termed as the Pale Of Settlement, an area including parts of Lithuania, Ukraine, Poland and Byelorussia. Starting in 1881, Jews in the Pale of Settlement were subjected to frequent massacres (known as pogroms) apparently sponsored by governments wishing to resolve rampant unemployment by getting rid of Jews.

The Dreyfus Affair: In 1894 Captain Alfred Dreyfus, the only Jewish officer in the French military headquarters, was falsely accused of espionage on behalf of Germany. A French military tribunal found him guilty and sentenced him to a long term on Devil's Island. Even though he was later acquitted, French Jews began to rethink their status in that country in which they had previously thought they were safe.

eventual collapse of the Jewish state and the reinstatement of the Palestinian refugees to their usurped homeland.

In this atmosphere of Arab reticence to openly engage in peace talks with Israel, the latter appeared--in the eyes of the international community--as a reasonable state beleaguered by hardline Arab neighbors. Even in the aftermath of Israel's stunning victory in 1967, Arab leaders continued in their adamantine refrainment from talking peace with Israel which occupied Sinai, the West Bank, Gaza Strip and the strategic Golan Heights. The communique summarizing the decisions of the Arab summit in Khartoum, held in the summer of 1967 to deal with the consequences of the Six-Day War, announced the three famous noes (no peace, no recognition, no negotiations with Israel). It took another war to eventually get the antagonists to unleash a painfully slow-paced peace process, first with Egypt, and much later on with other Arab states neighboring the Jewish state. The October War of 1973 made Camp David Agreements possible between Egypt and Israel; yet, it took the Desert Storm of 1991 to unleash a peace process that produced Oslo Agreements and Jordan's peace treaty with Israel. Nevertheless, the peace talks failed to resolve the final status issues between the Palestinian Authority and Israel, nor could they achieve a breakthrough on the Golan Heights.

This paper advances the proposition that the Israelis are in no way ready for peace with Arabs. Even though Israelis frequently talk about the need for achieving peace with neighboring Arab countries, their deeds do not seem to match their verbal utterances. In order to verify the stated proposition, this study seeks to generate evidence by looking at (1) the nature of Zionism, (2) the pertinent features of the Israeli culture, (3) the Jewish state's obsession with security, (4) the religious awakening of broad sectors of its population, (5) the new world order, and (6) the limited effectiveness of Israel's peace movement.

Are the Israelis Ready for Peace with the Arabs?

Prof. Hilal Khashan *(*)*

Introduction

Conventional wisdom has it that Arab publics continue to view with aversion the prospect of peace with the Hebrew state. Empirical evidence suggests that the majority of those who approve of peace tend to express a nonchalant attitude toward it. (1) Even though it does not take much effort to come to grips with the underlying factors that obviously cause Arab publics to be wary about peace in the Middle East (such as arrogant Israeli politicians, expansionist ideological doctrine inherent in Zionism, and an unyielding negotiation posture), Israeli peace intentions have not yet come under scrutiny. For years Zionist media propagandists succeeded in presenting Israel as a democratic and peace-loving nation threatened in its very existence by belligerent Arab states, whom it portrayed as bent on throwing the Jews into the Mediterranean. Rhetorically-minded Arab leaders (especially prior to the 1967 Six-Day war), preoccupied with political legitimacy, expediently raised anti-Israeli bellicose slogans, ones that they could not realistically implement. Similarly, broad sectors of Arab media, mostly state-controlled, busied themselves in predicting the

(*) American University of Beirut

شرف. تضحية. وفاء

طبع في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية – ٢٠٠١

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

- Le passage du Liban de la Neutralité à l'Inimitié vis à vis d'Israël ..... *Dr. Frédéric MAATOUK* *132*
- Le séparatisme musulman aux Philippines ..... *Rudyard KAZAN* *150*
- La lutte contre les intérêts usuriers en Israël ..... *Dr. Zakaria FAWAZ* *184*
- Are the Israelis Ready for Peace with the Arabs? ..... *Prof. Hilal KHASHAN* *204*

هذه هي ليسيكو

هذا ما نخدم به المواطن اللبناني

- ٤٠ سنة من الخبرة
- موديلات وألوان جديدة وجذابة
- منتجات تخضع للمواصفات العالمية
- حائزون على شهادة ISO 9001
- نعمل على التجدد دوماً لتقديم الأفضل

Lecico

Victoria Set

THE LEBANESE CERAMIC INDUSTRIES Co. S.A.L.
Offices & Factory : Kfarchima- R.C.563
Phones: (05) 434222 (03) 257800 • P.O.Box: 11-5147
E-mail: lecico@dm.net.lb
CABLE: KHAZAF • Fax: 961: 05/ 436720/21
Showroom Zahle: Phones: (08) 931025/26 • Fax: 961: 08/ 931027
Showroom Safra: Phone: (09) 850497